الجمهورية التونسية

التقرير السنوي حول الدين العمومي سنة 2023

المرافق لمشروع قانون المالية لسنة 2025

الفهرس

5 تقديم

8 الأرقام الأساسية : مؤشرات الدين العمومي

10 تطور الظرف الاقتصادي العالمي سنة 2023

13 تطور الظرف الاقتصادي الوطني سنة 2023

15 **القسم الأول : دين الدولة**

17 I. التوازنات المالية العامة

18 II. تمويل ميزانية الدولة

21 III. السحوبات والإصدارات

28 IV. خدمة الدين العمومي

32 V. حجم الدين العمومي

34 VI. ديناميكية الدين العمومي

37 VII. هيكلة الدين العمومي

43 VIII. مؤشرات مخاطر -كلفة الدين العمومي

47 **القسم الثاني : قروض الدولة الممنوحة للمؤسسات العمومية**

49 I. التعهـــدات

53 II. الإستخلاصات

54 III. المتخلّـــدات

57 IV. الديون التي لم يحل أجلها

59 **القسم الثالث : الدين العمومي المضمون**

62 I. الضمانات الممنوحة من قبل الدولة

64 II. حجم الدين المضمون

71 III. تفعيل ضمان الدولة

73 الملاحق

75 الملحق 1 : توزيع حجم الدين العمومي الخارجي

77 الملحق 2 : تطور حجم الدين المضمون

80 الملحق 3 : ملخص الجزء الخاص بالدين المضمون

تقديم

يندرج التقرير السنوي حول الدين العمومي الصادر عن الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي والمرافق لقانون المالية لسنة 2025 في إطار تطبيق مقتضيات الفصل 46 من القانون عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 والمتعلق بالقانون الأساسي للميزانية. ويتضمن هذا التقرير بالأساس تحليلا لتطور الدين العمومي خلال الفترة 2019-2023 بالإضافة إلى بعض المعطيات حول السداسية الأولى لسنة 2024، ويحتوي عل ثلاث أقسام رئيسيّة:

1 – دين الدولة

2 – قروض الدولة الممنوحة للمؤسسات العمومية

3 – الدين المضمون

يتضمن التقرير تحليلا لهيكلة محفظة الدين العمومي من حيث الأدوات، والمقرضين، والعملات، بالإضافة إلى خدمة الدين وكذلك لمؤشرات التكلفة والمخاطر المرتبطة بهذه المحفظة. ويسلط هذا التقرير الضوء على وضعية الدين العمومي نتيجة التحديات الاقتصادية خلال الفترة 2020-2023 حيث واجه الاقتصاد التونسي تداعيات جائحة كوفيد 19 وظاهرة الجفاف نتيجة التغير المناخي والاحتباس الحراري بالإضافة إلى الحرب الروسية الأكرانية والاثار السلبية للتباطؤ الاقتصادي العالمي والتضخم وارتفاع أسعار الفائدة.

ويتطرق هذا التقرير لقروض الدولة الممنوحة للمؤسسات العمومية، وكذلك للمؤسسات العمومية الأكثر مديونية.

كما يتضمن التقرير شرحا تفصيليا لمجموع الضمانات الممنوحة من قبل الدولة لفائدة المنشآت العمومية والمؤسسات العمومية غير الإدارية، وتحليلا لهيكلة الدين المضمون حسب المقرضين، وحسب القطاعات، وكذلك حسب العملات.

الأرقام الأساسية : مؤشرات الدين العمومي

م د	2019	2020	2021	2022	2023	السداسي الأول من سنة 2024
***حجم الدين العمومي**	**83311.6**	**92997.9**	**104192.1**	**114895.8**	**126671.6**	**127843.0**
نسبة المديونية من إجمالي الناتج المحلي (%)	% 67.75	% 77.82	% 79.65	% 79.85	% 79.88	% 79.53
***خدمة الدين العمومي**	**9601.5**	**11134.5**	**14798.1**	**14441.5**	**20750.8**	**11572.0**
الاصل	6397.0	7398.3	11096.7	9778.1	14920.0	8301.2
الفائدة	3204.5	3736.2	3701.4	4663.4	5830.8	3270.9
***الاقتراض : السحوبات والإصدارات**	**10607.4**	**17325.6**	**13928.4**	**17490.4**	**19010.9**	**12672.0**
الاقتراض الخارجي	7967.9	6199.3	7160.0	6987.8	5765.9	1505.3
الاقتراض الداخلي	2639.5	11126.3	6768.4	10502.6	13245.0	11166.7
***تمويل الميزانية (موارد الاقتراض)**	**9692.6**	**15896.8**	**14224.7**	**18304.0**	**19069.9**	**12266.8**
موارد الاقتراض الخارجي	7053.0	4770.5	7456.3	7801.4	5825.0	1100.1
موارد الاقتراض الداخلي	2639.5	11126.3	6768.4	10502.6	13245.0	11166.7

الرسم البياني رقم 1-1 : نسبة المديونية من الناتج المحلي الإجمالي

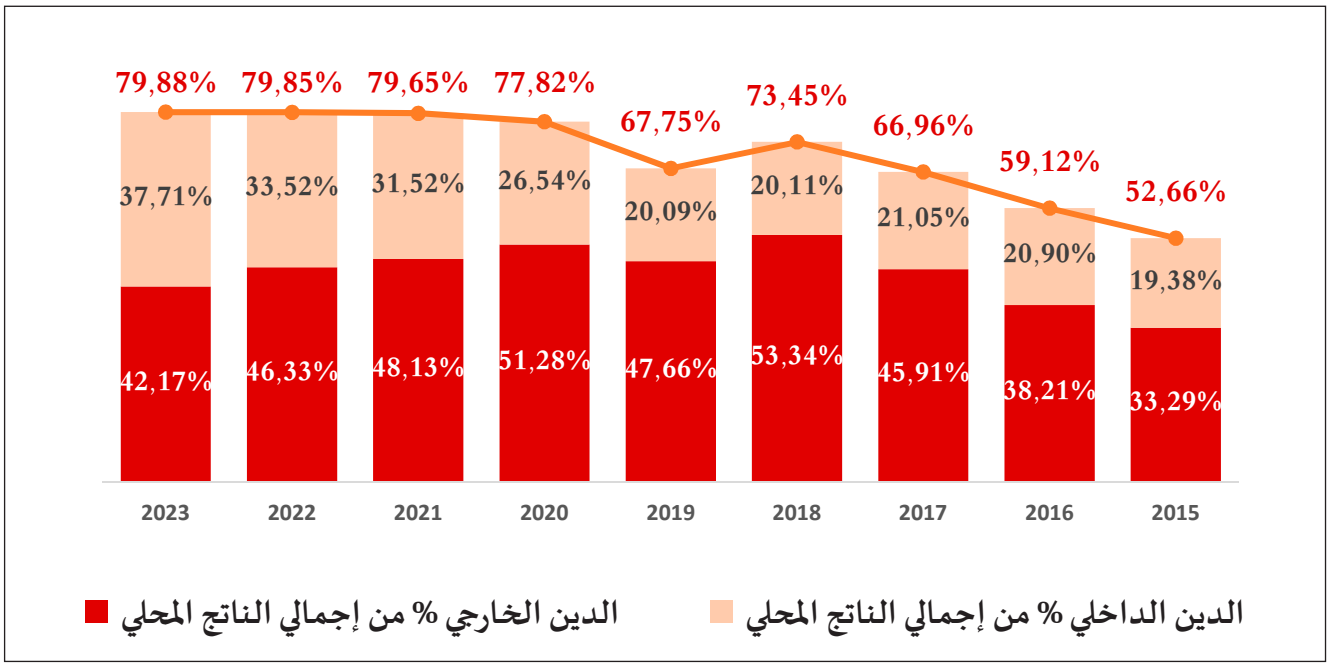

الرسم البياني رقم 1-2 : توزيع السحوبات والإصدارات لسنة 2023

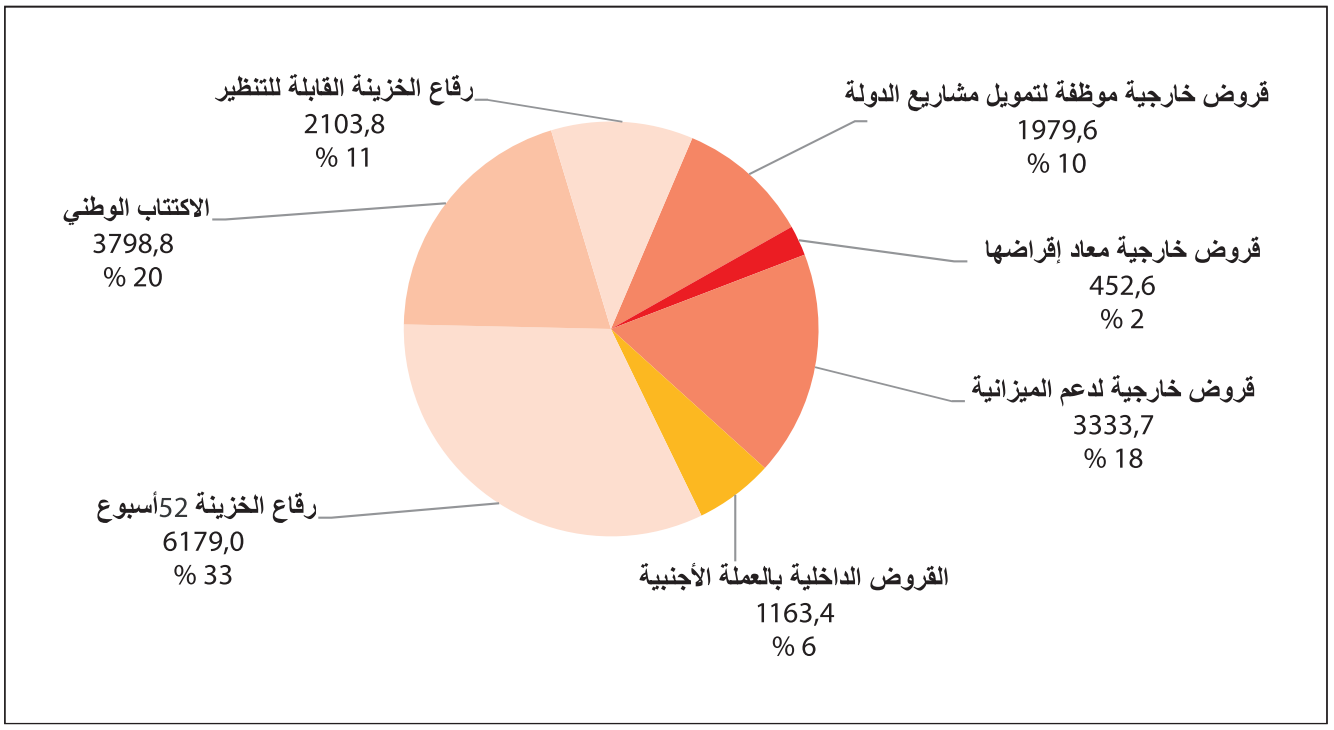

الرسم البياني رقم 1-3 :

تركيبة الدين العمومي لسنة 2023

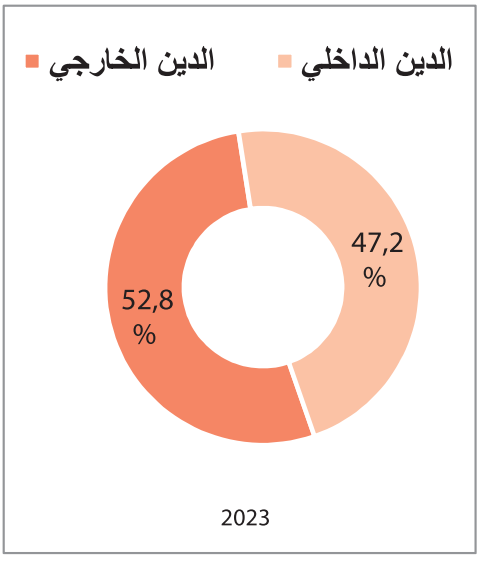

الرسم البياني رقم 1-4 : تركيبة الدين العمومي الخارجي

حسب العملات لسنة 2023

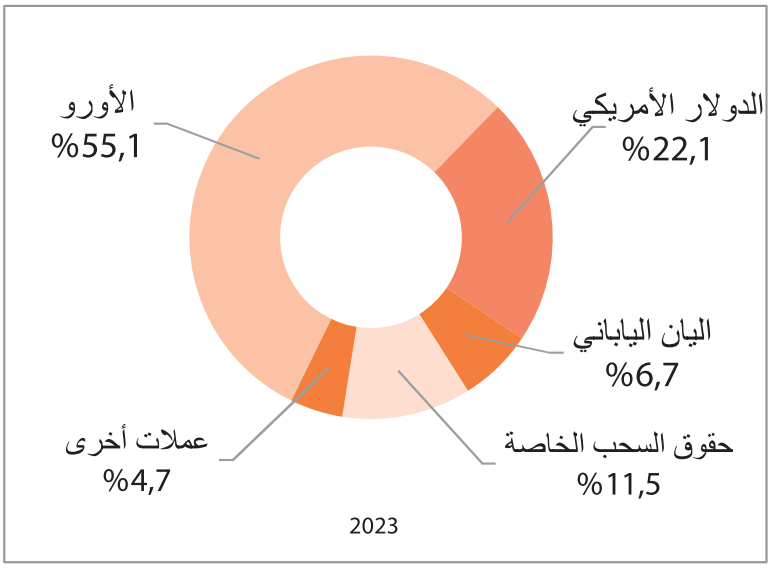

مؤشرات مخاطر -كلفة الدين العمومي	الدين العمومي				
	2019	2020	2021	2022	2023
حصة الدين العمومي بنسبة فائدة متغيرة	% 27.8	% 29.6	% 18.8	% 20.3	% 22.7
اعادة تثبيت سعر الفائدة خلال سنة	% 36.5	% 39.8	% 32.5	% 36.7	% 41.0
اعادة تثبيت سعر الفائدة خلال 5 سنوات	% 69.8	% 73.8	% 66.2	% 69.4	% 71.3
معدل مدة سداد الدين	6.32	6.06	5.92	5.63	5.35
إعادة التمويل خلال سنة	% 9.7	% 11.1	% 14.3	% 18.0	% 20.8
إعادة التمويل خلال 5 سنوات	% 47.5	% 52.1	% 53.8	% 56.4	% 58.1

تطور الظرف الاقتصادي العالمي سنة 2023

واجه الاقتصاد العالمي، خلال الفترة 2020-2023، عدة صدمات وصعوبات نتيجة تداعيات أزمة كوفيد-19 سنتي 2020 و 2021 والحرب الروسية الاكرانية سنة 2022 خاصة مع انهيار سلاسل التوريد العالمية وارتفاع أسعار السلع الأساسية كالطاقة والحبوب.

الرسم البياني رقم 1-5 : نسبة النمو السنوي (%) للإقتصاد العالمي

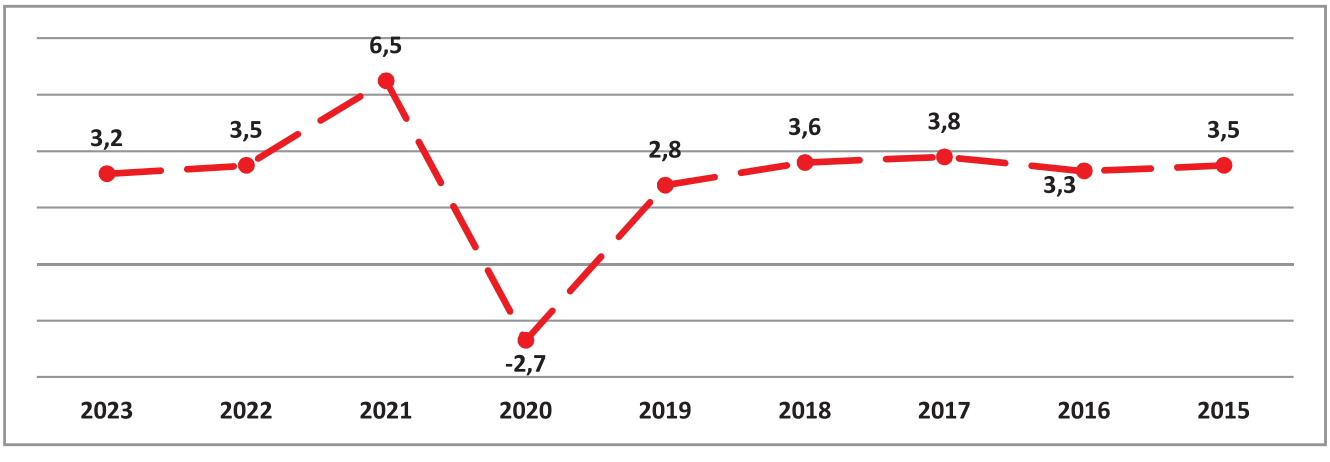

بعد الانتعاشة الاقتصادية خلال سنة 2021 بنسبة نمو 6.5 %[1] نتيجة حزم الإنقاذ الضخمة وتوسع انفاق معظم حكومات العالم لمواجهة الاثار الناتجة عن جائحة كوفيد-19، بلغت نسبة النمو الاقتصادي العالمي 3.5 % سنة 2022 و3.2 % سنة 2023. ويفسر هذا التراجع أساسا بصعوبة الأوضاع المالية

[1] **مصدر المعطيات :** بيانات صندوق النقد الدولي (World Economic Outlook April 2024)

والاقتصاديـة في معظم الدول نتيجة استمرارتداعيات الجائحة والاضطرابات الناجمة عن الحرب الروسية الاكرانية.

الرسم البياني رقم 1-6 : نسبة النمو في أهم إقتصادات العالم مقارنة بالإقتصاد التونسي 2020-2023

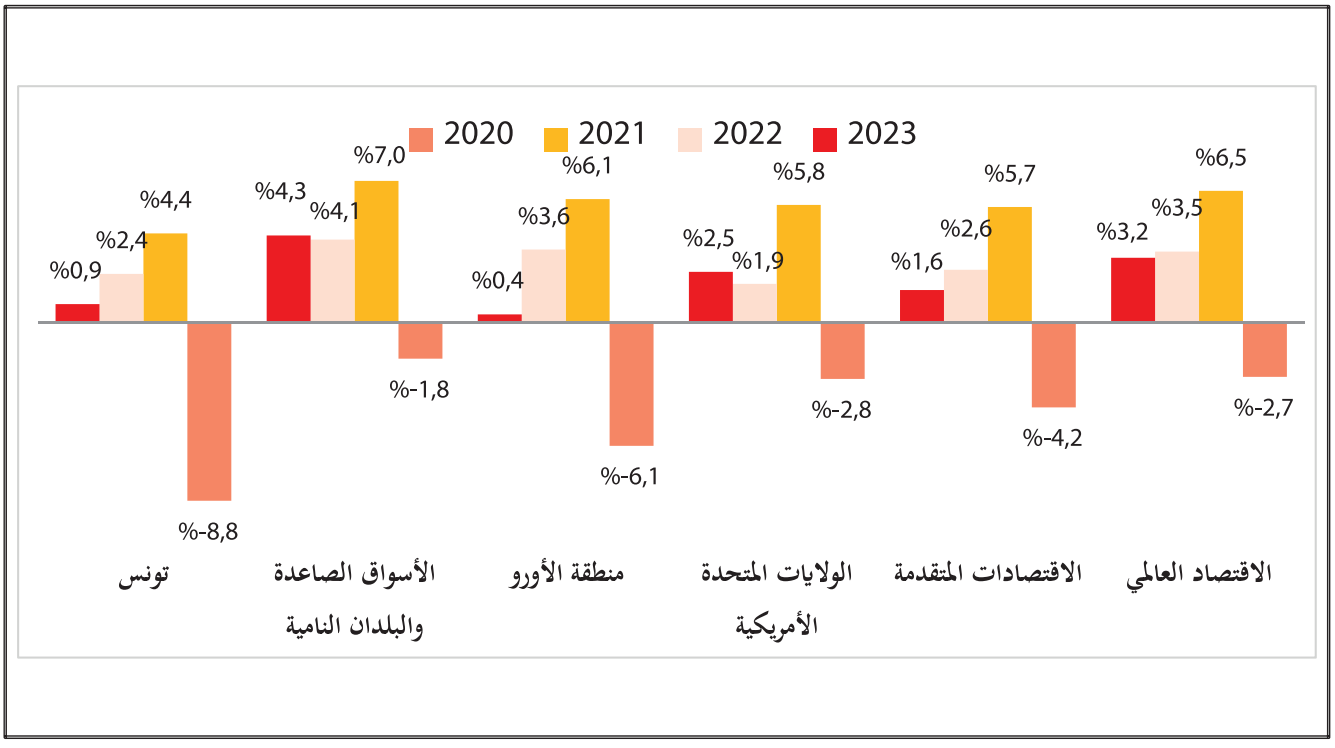

خلال 2022-2023 سجلت أهم اقتصادات العالم تراجع نسب النمو الاقتصادي، حيث انخفضت نسبة النمو في الاقتصادات المتقدمة من 5.7 % سنة 2021 الى 2.6 % سنة 2022 و1.6 % سنة 2023، على غرار منطقة الأورو التي سجلت تراجعا ملحوظا لنسبة النمو إلى 0.4 % سنة 2023 مقابل 3.6 % سنة 2022 و6.1 % سنة 2021. و قد شمل هذا التراجع أغلب بلدان المنطقة لكن بنسب متفاوتة (ألمانيا 0.3 - %، فرنسا 0.9 %، إيطاليا 0.9 %، اسبانيا 2.5 %...). الولايات المتحدة الامريكية سجلت نسبة نمو 2.5 % سنة 2023 و1.9 % سنة 2022 مقابل 5.8 % سنة 2021.

كما تراجعت نسبة النمو الاقتصادي للأسواق الصاعدة والبلدان النامية من 7 % سنة 2021 إلى 4.1 % سنة 2022 و 4.3 % سنة 2023.

تشديد السياسات النقدية ومواجهة البنوك المركزية للتضخم خلال سنة 2023 :

خلال أزمة كوفيد-19 اتبعت البنوك المركزية في العالم سياسات نقدية بالغة التيسير تميزت بخفض تاريخي لاسعار الفائدة بالإضافة إلى الترفيع في نسق شراءات سندات الخزينة.

مع بداية إنفراج الأزمة الصحية خلال سنة 2021، اتسمت سوق الطاقة العالمية بارتفاع شبه متواصل للأسعار نتيجة العودة التدريجية للطلب عقب الانتعاشة الاقتصادية ولكن أيضا بسبب تصاعد الاضطرابات الجيوسياسية. كما سجلت الأسعار العالمية للمواد الغذائية هي الاخرى ارتفاعا كبيرا نتيجة نقص العرض بالتزامن مع عودة تزايد الطلب، بالإضافة إلى تضاعف تكاليف النقل والشحن، علاوة على التغير المناخي وأثره على الزراعات والإنتاجية المحصولية، وقد تسبب تزامن هذه العوامل وغيرها في إرتفاع حاد لأسعار المواد الغذائية. وتعتبر الحرب الروسية الأوكرانية 2022 من أبرز أسباب زيادة التضخم إذ أدت هذه الحرب إلى ارتفاع أسعار المحروقات والمواد الغذائية الاساسية و حدوث أزمة حقيقية أضرت بالعديد من الدول خاصة النامية والأقل نموًا.

تبعا لهذه الصعوبات الاقتصادية ، بدأت المصارف المركزية العالمية في توجيه السياسات النقدية لاحتواء التضخم حيث بلغت نسبة التضخم العالمية 6.8 % سنة 2023 مقابل 8.7 % سنة 2022 بعد أن كانت في مستوى 4.7 % سنة 2021 و3.2 % سنة 2020 وفقا لمعطيات صندوق النقد الدولي.

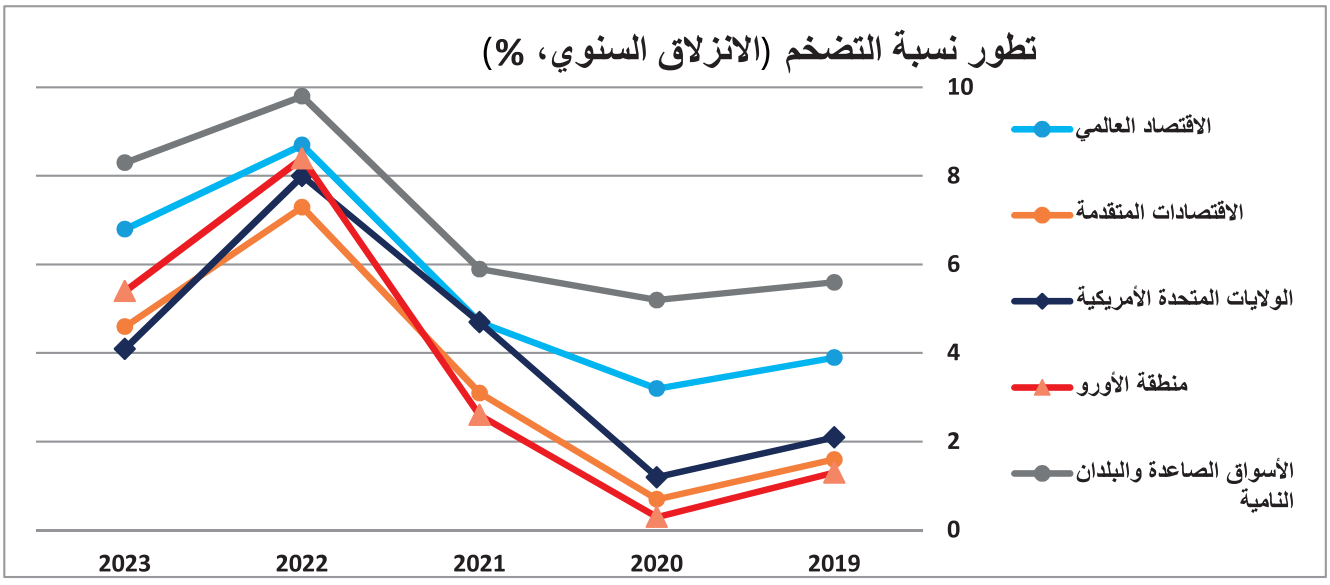

في هذا الاطار واصلت معظم البنوك المركزية الترفيع في أسعار الفائدة الرئيسية خلال سنة 2023 على غرار سنة 2022، قام البنك الفيدرالي الأميركي بترفيع نسبة الفائدة الرئيسية 7 مرات خلال سنة 2022 و4 مرات خلال سنة 2023 لتصل الى نطاق يتراوح بين 5.25 % و 5.5 % أواخر سنة 2023 مقابل نطاق يتراوح بين 4.25 % و4.50 % سنة 2022. كما قام البنك المركزي الأوروبي برفع اسعار الفائدة الرئيسية الثلاث بمقدار 50 نقطة أساس خلال سنة 2022 و200 نقطة أساس خلال سنة 2023، لتصبح نسب الفائدة على عمليات إعادة التمويل الرئيسية وتسهيل الإقراض الهامشي وتسهيلات الودائع على التوالي 4.50 % و4.75 % و4.00 % سنة 2023 مقابل على التوالي 2.50 % و2.75 % و2.00 % سنة 2022.

تصاعد ضغوطات المديونية العالمية خلال الفترة 2020-2023 :

نتيجة تداعيات جائحة كورونا ارتفعت الديون العالمية في موفى سنة 2021 الى مستوى 303 تريليون دولار امريكي (بين دين عمومي ودين خاص) وهو ما يمثل نحو 351 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي[2]. وقد بلغ حجم الديون السيادية لوحدها في سنة 2021 ما يقارب 103 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

وجاء الإرتفاع المسجل في مستويات المديونية العالمية كنتيجة للتدابير الإستثنائية التي اتخذتها أغلب الحكومات على مستوى المالية العمومية للحد من تبعات أزمة كورونا.

خلال سنتي 2022-2023 ومع المستجدات الجيوستراتيجية وتتالي الأزمات، قدرت اغلب المؤسسات الدولية ارتفاع حجم الدين العالمي العمومي والخاص الى ما يزيد عن 305 تريليون دولار امريكي سنة 2022 و313 تريليون دولار امريكي سنة 2023، مما يعني زيادة حجم التحديات التي تواجهها معظم الدول, بالأخص إقتصادات الدول النامية, للايفاء بالتزاماتها من سداد أصل الدين والفوائد وتوفير التمويلات الإضافيّة اللازمة لتغطية عجز ميزانياتها.

تطور الظرف الاقتصادي الوطني سنة 2023

على الصعيد الوطني، سجل الاقتصاد التونسي صمودا أمام التحديات الاقتصادية والاجتماعية والمالية خلال الفترة 2021-2023 رغم تداعيات الظرف الاقتصادي العالمي وأزمة كوفيد-19 والحرب الروسية-الاكرانية وظاهرة الجفاف التي اثرت سلبا على مردودية القطاع الفلاحي. بلغت نسبة النمو الاقتصادي 2.4 % خلال سنة 2022 بعد تسجيل بوادر انتعاشة اقتصادية خلال سنة 2021 بنسبة نمو 4.4 %.

أهمّ المؤشرات الإقتصادية خلال سنة 2023 :

الميزان التجاري :

- تراجع العجز التجاري لتونس سنة 2023 بحوالي 8.2 مليار دينار حيث بلغ 17 مليار دينار سنة 2023 مقابل 25.2 مليار دينار سنة 2022. ويعود هذا التقلص الملحوظ في العجز التجاري إلى ارتفاع الصادرات بنسبة 7.9 % مقابل تراجع الواردات بنسبة 4.4 %. و قد سجلت نسبة تغطية الواردات بالصادرات تحسنا من 69.5 % سنة 2022 إلى 78.4 % سنة 2023.

[2] حسب معطيات معهد التمويل الدولي https://www.iif.com/Publications/publications-filter/c/Global%20Debt%20Monitor
ومعطيات البنك الدولي https://donnees.banquemondiale.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD

المخزون الإحتياطي من العملة الأجنبية :

- بلغ المخزون الإحتياطي من العملة الأجنبية 26.4 مليار دينار أواخر شهر ديسمبر 2023 (ما يعادل 120 يومًا من الواردات) مقابل 22.9 مليار دينار أواخر شهر ديسمبر 2022 (ما يعادل 100 يومًا من الواردات) و22.4 مليار دينار أواخر شهر ديسمبر 2021 (أو ما يعادل 131 يومًا من الواردات). ويفسر هذا التحسن في المدخرات من العملة الأجنبية خلال سنة 2023 بعدة عوامل أهمها تراجع العجز التجاري لتونس وارتفاع تحويلات التونسيين بالخارج ومداخيل السياحة.

السياسة النقدية :

- خلال سنة 2021، واصل البنك المركزي التونسي المحافظة على نسبة الفائدة الرئيسية دون تغيير (منذ نهاية شهر سبتمبر 2020) في حدود 6.25 % . اما بالنسبة لسنة 2022، فقد قام البنك المركزي التونسي بالترفيع في نسبة الفائدة الرئيسية ثلاث مرات : 75 نقطة أساسية بتاريخ 17 ماي 2022 لتبلغ 7 %، 25 نقطة أساسية بتاريخ 5 أكتوبر 2022 لتبلغ 7.25 %، و75 نقطة أساسية بتاريخ 30 ديسمبر 2022 لتصل الى مستوى 8 %. وخلال سنة 2023 استقرت نسبة الفائدة الرئيسية في مستوى 8 %.

سوق الصرف :

- سجلت قيمة الدينار التونسي في موفى سنة 2023 مقارنة مع نهاية سنة 2022 انخفاضا بنسبة 3.5 % مقابل الأورو، بينما ارتفعت قيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي بحوالي 0.3 % ومقابل الين الياباني بحوالي 7.1 % مقارنة بنفس الفترة من السنة الفارطة.

وقد شهد سوق العملات الاجنبية نهاية سنة 2023 مقارنة مع نهاية سنة 2022 ارتفاع العملة الموحدة لدول الاتحاد الأوروبي الأورو بنسبة 3.9 % مقابل الدولار الأمريكي.

المالية العمومية :

- أمام الصعوبات الاقتصادية خلال الفترة 2020-2023 نتيجة تداعيات ازمة جائحة كورونا وأزمة الحرب الروسية الاكرانية تزامنا مع ظاهرة الجفاف، شهدت توازنات المالية العمومية ضغوطات إضافية وارتفاع حجم النفقات بالعلاقة بالارتفاع الحاد في أسعار المحروقات والمواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية وبالتالي صعوبة تقليص عجز الميزانية. ورغم ذلك تحسنت نسبيا النتيجة الأولية للميزانية سنة 2023، حيث تراجع العجز الأولي من 7.5 مليار دينار سنة 2020 إلى 5.5 مليار دينار سنة 2023 و قد بلغ العجز الأولي للميزانية 6.3 مليار دينار سنة 2021 و 6.4 مليار دينار سنة 2022. وأمام تخفيضات الترقيم السيادي لتونس وصعوبات تعبئة موارد التمويل الخارجية تم تكثيف الاعتماد على مصادر التمويل الداخلي.

القسم الأول :
ديـن الدّولـــة

I. التوازنات المالية العامة

تأثرت التوازنات المالية العامة خلال الفترة 2020-2023 نتيجة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة الصحية كوفيد-19 و الحرب الروسية-الأكرانية وظاهرة الجفاف نتيجة التغير المناخي والاحتباس الحراري.

عجز الميزانية

م د	2019	2020	2021	2022	2023
النتيجة الأولية للميزانية	-938.3	-7493.1	-6286.9	-6393.5	-5496.0
فوائد الدين العمومي	3204.5	3736.2	3701.4	4663.4	5830.8
عجز الميزانية (دون موارد الهبات والتخصيص والمصادرة)	**4142.8**	**11229.3**	**9988.3**	**11056.9**	**11326.8**
عجز الميزانية % من إجمالي الناتج المحلي	% 3.4	% 9.4	% 7.6	% 7.7	% 7.1
الهبات والتخصيص والمصادرة	549.9	829.2	94.3	1423.0	700.3
عجز الميزانية (بعد إحتساب موارد الهبات والتخصيص والمصادرة)	**3592.9**	**10400.1**	**9894.0**	**9633.9**	**10626.5**

سجلت النتيجة الأولية للميزانية سنة 2023 عجزا بحوالي 5496 م د إضافة إلى تسديد 5831 م د بعنوان فوائد الدين العمومي وبالتالي بلغ عجز الميزانية 11327 م د ما يمثل 7.1 % من إجمالي الناتج المحلي مقابل 7.7 % مقدرة بقانون المالية التعديلي لسنة 2023.

تكاليف الخزينة

م د	2019	2020	2021	2022	2023
تكاليف الخزينة :	**10089.9**	**18343.4**	**21484.9**	**19667.8**	**26049.8**
% إجمالي الناتج المحلي	% 8.2	% 15.3	% 16.4	% 13.7	% 16.4
1- تمويل عجز الميزانية	3592.9	10400.1	9894.0	9633.9	10626.5
2-تسديد أصل الدين	6397.0	7398.3	11096.7	9778.1	14920.0
3-قروض و تسبقات الخزينة	100.0	545.0	494.2	255.7	503.3

بلغت تكاليف الخزينة 26050 م د سنة 2023 (أي حوالي 16.4 % من إجمالي الناتج المحلي) مقابل 25879 م د مقدرة بقانون المالية التعديلي لسنة 2023 و19668 م د مسجلّة سنة 2022 (ما يقارب 13.7 % من إجمالي الناتج المحلي) و21485 م د سنة 2021 (ما يقارب 16.4 % من إجمالي الناتج المحلي).

وتمثلت تكاليف الخزينة لسنة 2023 في تسديد 14920 م د بعنوان أصل الدين، تمويل عجز الميزانية (بعد احتساب موارد الهبات والتخصيص والمصادرة) في حدود 10626 م د، هذا مع تخصيص 503 م د على شكل قروض وتسبقات خزينة لفائدة بعض المؤسسات العموميّة قصد الإيفاء بتعهّداتها تجاه مقرضيها.

II. تمويل ميزانية الدولة :

موارد الخزينة :

م د	2019	2020	2021	2022	2023	السداسي الأول من سنة 2024
موارد الخزينة:	10089.9	18343.4	21484.9	19667.8	26049.8	
1- موارد الاقتراض :	9692.6	15896.8	14224.7	18304.0	19069.9	12266.8
% الناتج المحلي الإجمالي	% 7.9	% 13.3	% 10.9	% 12.7	% 12.0	% 7.6
موارد الاقتراض الداخلي	2639.5	11126.3	6768.4	10502.6	13245.0	11166.7
موارد الاقتراض الخارجي	7053.0	4770.5	7456.3	7801.4	5825.0	1100.1
2-موارد الخزينة الأخرى	397.3	2446.6	7260.2	1363.7	6979.8	
استخلاص أصل قروض الخزينة	182.2	158.8	217.7	250.9	256.8	
موارد خزينة مختلفة منها الإصدارات الصافية قصيرة المدى	215.1 (-27.0)	2287.8 0.0	7042.5 3010.8	1112.8 (-652.6)	6723.0 1565.9	(-2484.1)

لتوفير التمويلات اللازمة لتغطية عجز الميزانية وتسديد أصل الدين تم تعبئة مبلغ 26050 م د بعنوان موارد الخزينة سنة 2023 مقابل 19668 م د سنة 2022 و21485 م د سنة 2021 و18343 م د سنة 2020 و10090 م د سنة 2019.

وتوزعت موارد الخزينة سنة 2023 بين موارد الاقتراض متوسطة وطويلة الأجل 19070 م د وموارد الخزينة الأخرى 6980 م د أبرزها استخلاص 257 م د بعنوان أصل قروض الخزينة وايداعات بالخزينة العامة 5157 م د والإصدارات الصافية لرقاع الخزينة قصيرة المدى 1566 م د.

1. موارد الاقتراض :

بلغت موارد الاقتراض متوسطة وطويلة الأجل سنة 2023 حوالي 19070 م د. تم اتباع سياسة تمويل ترتكز على الاعتماد على السوق الداخلية لسندات الدولة لتوفير التمويلات اللازمة لميزانية الدولة حيث بلغت موارد الإقتراض الداخلية 13245 م د خلال سنة 2023 مقابل 10503 م د سنة 2022 و6768 م د سنة 2021 و11126 م د سنة 2020. في حين بلغت موارد الإقتراض الخارجي 5825 م د سنة 2023 مقابل 7801 م د سنة 2022 و7456 م د سنة 2021 و4771 م د سنة 2020.

* موارد الاقتراض الداخلية :

تم تعبئة موارد إقتراض داخلية (دون احتساب رقاع الخزينة قصيرة المدى) في حدود 13245 م د خلال سنة 2023، وتتوزع هذه الموارد بين :

- إصدارات رقاع الخزينة 52 أسبوع بمبلغ 6179 م د ورقاع الخزينة القابلة للتنظير بمبلغ 2104 م د والاكتتاب الوطني بمبلغ 3799 م د،
- قروض داخلية بالعملة الأجنبية بمبلغ 1163 م د، وتتمثّل هذه الموارد في القروض البنكية المجمعة بالعملة المبرمة سنة 2023 بمبلغ 327 مليون أورو و20 مليون دولار.

موارد الاقتراض الداخلية 2023 : 13245 مليون دينار	
رقاع الخزينة :	12081.6
رقاع الخزينة 52 أسبوع	6179.0
رقاع الخزينة القابلة للتنظير	2103.8
الاكتتاب الوطني	3798.8
دين داخلي بالعملة الأجنبية:	1163.4
القروض البنكية المجمعة بالأورو (327 م أورو)	1100,4
القروض البنكية المجمعة بالدولار (20 م دولار)	63,0

* موارد الإقتراض الخارجية :

تتمثّل موارد الاقتراض الخارجي المستعملة لتمويل الميزانية سنة 2023 في :

- قروض خارجية موظفة لتمويل مشاريع الدولة في حدود 1988.8 م د،
- قروض معاد إقراضها بقيمة 469.6 م د (منها 103.6 م د لدعم ديوان الحبوب)،
- موارد قروض دعم الميزانية و التي بلغت قيمتها 3366.6 م د، و تتأتى هذه الأخيرة أساسا من المقرضين متعددي الأطراف و تتوزع كالآتي :

موارد قروض دعم الميزانية لسنة 2023 : 3366.6 مليون دينار	
البنك الدولي «BIRD»	316.6
البنك الإفريقي للتصدير و الاستيراد «AfreximBank»	1466.0
صندوق النقد العربي «FMA»	59.8
العربية السعودية	1257.7
اليابان «JICA»	233.5
الوكالة الفرنسية للتنمية «AFD»	32.9

وتجدر الإشارة أن موارد قروض دعم الميزانية لسنة 2023 تتضمن استعمال أرصدة الحسابات الخاصة بالعملة المرتبطة بقروض تم سحبها في موفى سنة 2022 : قرض الوكالة الفرنسية للتنمية بمبلغ 10 مليون أورو (32.9 م د) الذي تم سحبه موفى سنة 2022 وتم استعماله ضمن موارد دعم ميزانية سنة 2023.

2. موارد الخزينة الأخرى :

ارتفعت موارد الخزينة الأخرى إلى6980 م د خلال سنة 2023 مقابل 1364 م د سنة 2022 و7260 م د سنة 2021 و2447 م د سنة 2020. وتتأتّى هذه الموارد خلال سنة 2023 أساسا من :

- الإصدارات الصافية لرقاع الخزينة قصيرة المدى 1565.9 م د: اذ تم اصدار 10006.4 م د مقابل تسديد 8440.5 م د
- موارد خزينة مختلفة تشمل أساسا إيداعات بالخزينة العامة للبلاد التونسية بحوالي 5157.1 م د،
- إستخلاصات أصل قروض الخزينة بعنوان القروض المسندة إلى المؤسسات العمومية 256.8 م د.

التمويل الصافي لميزانية الدولة : موارد الاقتراض الصافية

م د	2019	2020	2021	2022	2023	السداسي الأول من سنة 2024
موارد الاقتراض الصافية :	**3295.5**	**8498.5**	**3128.0**	**8525.9**	**4149.9**	**3965.6**
موارد الاقتراض الخارجي الصافية	1819.1	480.1	1311.8	3553.6	(-696.7)	(-4388.4)
موارد الاقتراض الداخلي الصافية	1476.4	8018.4	1816.1	4972.3	4846.6	8354.0

انخفضت موارد الاقتراض الصافية خلال سنة 2023 الى حوالي 4150 م د، بلغ الاقتراض الداخلي الصافي 4847 م د سنة 2023 مقابل 4972 م د سنة 2022 و1816 م د سنة 2021، كما سجلت موارد الاقتراض الخارجية الصافية (697-) م د، (أي أن تسديد أصل الدين أكثر من موارد الاقتراض الخارجي)، مقابل 3554 م د سنة 2022 و1312 م د سنة 2021.

الرسم البياني رقم 1-9 : الاقتراض الصافي % من الناتج المحلي الإجمالي

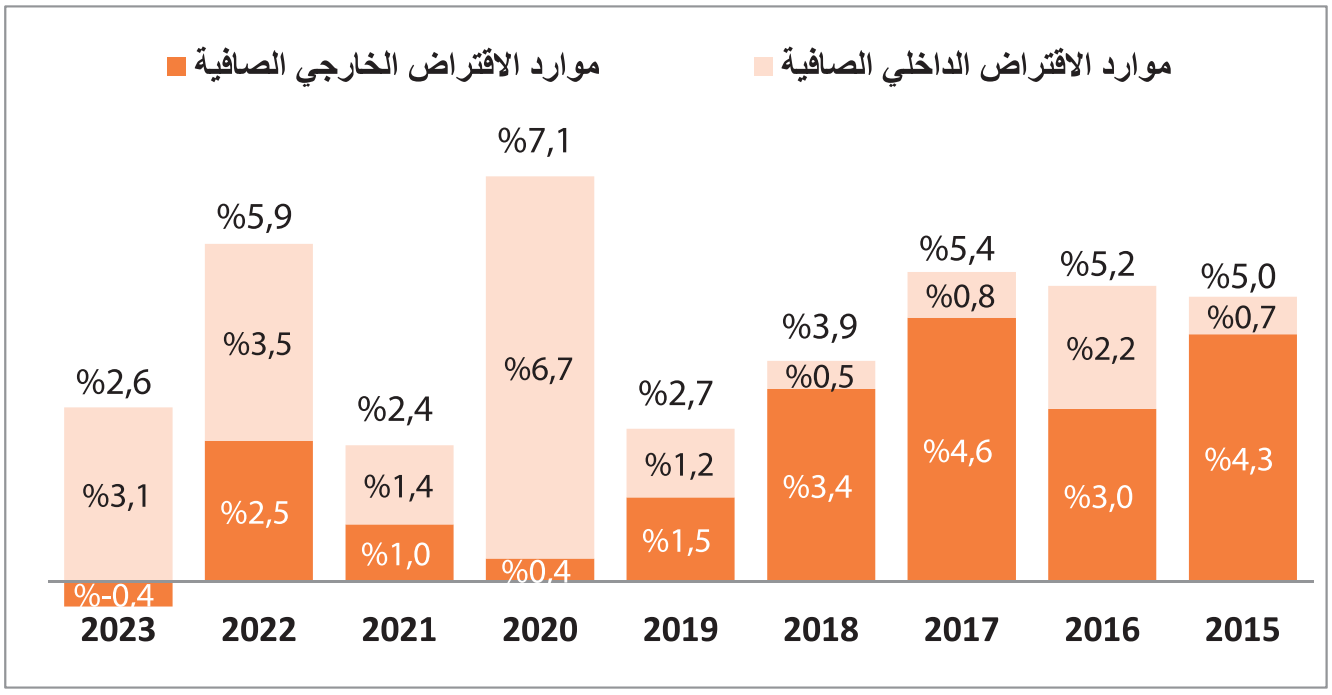

III. السحوبات والإصدارات :

م د	2019	2020	2021	2022	2023	السداسي الأول من سنة 2024
السحوبات والإصدارات :	**10607.4**	**17325.6**	**13928.4**	**17490.4**	**19010.9**	**12672.0**
الاقتراض الخارجي	7967.9	6199.3	7160.0	6987.8	5765.9	1505.3
الاقتراض الداخلي	2639.5	11126.3	6768.4	10502.6	13245.0	11166.7

سجلت السحوبات والإصدارات خلال سنة 2023 ارتفاعا لتبلغ 19011 م د مقابل 17490 م د سنة 2022 و13928 م د سنة 2021 ويعود ذلك أساسا إلى ارتفاع الاقتراض الداخلي. يتوزع الاقتراض خلال سنة 2023 بين 30 % من مصادر خارجية بمبلغ 5766 م د و70 % اقتراض داخلي بمبلغ 13245 م د.

1. الاقتراض الخارجي (السحوبات والإصدارات) :

انخفضت السحوبات على القروض الخارجية من 7160.0 م د سنة 2021 و6987.8 م د سنة 2022 إلى 5765.9 م د خلال سنة 2023، وتتوزع هذه السحوبات بين :

- 42.2 % بعنوان **قروض موظفة** (2432.2 م د) تتوزع بين قروض مخصصة لتمويل مشاريع الدولة وبين قروض يعاد إقراضها للمؤسسات العمومية والبنكية،
- و57.8 % بعنوان **قروض غير موظفة** (3333.7) تتمثل في سحوبات على قروض دعم الميزانية.

م د	2019	2020	2021	2022	2023	السداسي الأول من سنة 2024
الاقتراض الخارجي	7967.9	6199.3	7160.0	6987.8	5765.9	1505.3
القروض الموظفة :	**1390.9**	**1572.1**	**1745.2**	**2203.1**	**2432.2**	**1434.6**
تمويل مشاريع الدولة	1242.1	1350.2	1507.6	1724.8	1979.6	1147.5
قروض معاد إقراضها	148.9	221.9	237.6	478.3	452.6	287.1
القروض غير الموظفة :	**6577.0**	**4627.2**	**5414.8**	**4784.7**	**3333.7**	**70.7**
قروض دعم الميزانية	4358.6	4627.2	5414.8	4784.7	3333.7	70.7
إصدارات الأسواق المالية العالمية	2218.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0

* سحوبات القروض الخارجية الموظفة :

الرسم البياني رقم 1-10 : توزيع سحوبات القروض الخارجيّة الموظّفة لسنة 2023

قروض متعددة الأطراف حسب المؤسسات المانحة (م د)

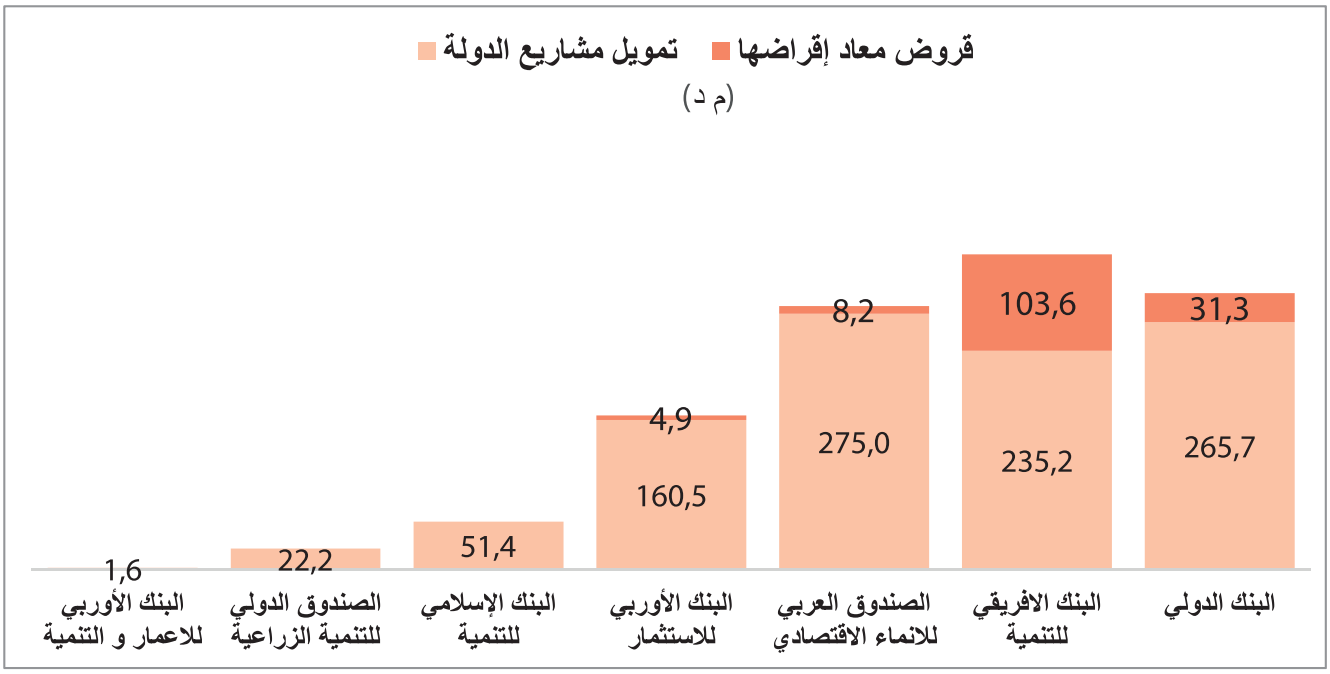

الرسم البياني رقم 1-11 : توزيع سحوبات القروض الخارجيّة الموظّفة لسنة 2023

قروض التعاون الثنائي حسب الدّول المانحة (م د)

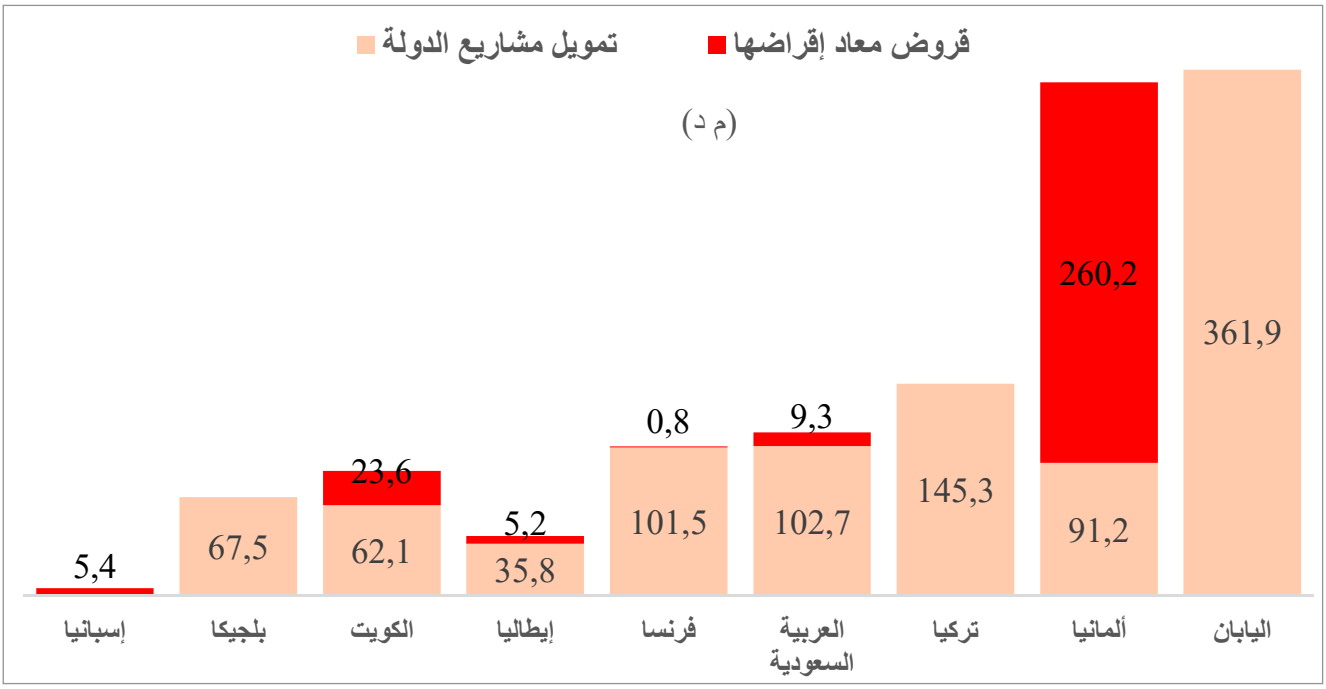

* سحوبات القروض الخارجية غير الموظفة :

بلغت السحوبات على القروض غير الموظفة 3333.7 م د في موفى سنة 2023 و قد اقتصرت هذه السحوبات على قروض دعم الميزانية فقط، دون التوجّه إلى السوق المالية العالمية لتعبئة الموارد الماليّة. حيث خلال الفترة 2020-2023 وفي ظلّ الظرفية التي اتسمت بصعوبة اللجوء للسوق المالية العالمية خاصة مع ارتفاع كلفة الإصدار بهذه السوق نتيجة شح السيولة جراء تأثير الأزمة الصحية على نسب مديونيّة العديد من الدول، إلى جانب عزوف المستثمرين الدوليين عن المخاطرة في إقتصادات الأسواق الناشئة؛ فضلت الحكومة عدم المراهنة بالخروج إلى السوق المالية العالمية والتعويل بشكل أساسي على الموارد الدّاخلية.

توزيع السحوبات على قروض دعم الميزانية بين 2019 وجوان 2024 حسب الممولين :

م د	2019	2020	2021	2022	2023	السداسي الأول من سنة 2024
صندوق النقد الدولي «FMI»	713	2179.9	2087.0	-	-	-
صندوق النقد العربي «FMA»	106.1	335.8	341.6	117.7	59.8	-
البنك الدولي «BIRD»	174.7	779.9	349.3	605.2	316.6	70.7
البنك الافريقي للتنمية «BAD»	376.7	590.9	194.4	-	-	-
الاتحاد الاوروبي «UE»	956.1	-	970.1	966.1	-	-

م د	2019	2020	2021	2022	2023	السداسي الأول من سنة 2024
البنك الافريقي للتصدير و الاستيراد	-	-	-	2089.4	1466.0	-
الوكالة الفرنسية للتنمية «AFD»	203.9	256.8	362.2	64.6	-	-
المؤسسة الالمانية للقروض «KFW»	332.8	325.2	248.0	325.6	-	-
المملكة العربية السعودية	1495.2	-	-	-	1257.7	-
إيطاليا	-	158.7	-	-	-	-
الجزائر	-	-	862.2	616.1	-	-
اليابان	-	-	-	-	233.5	-
مجموع قروض دعم الميزانية	**4358.6**	**4627.2**	**5414.8**	**4784.7**	**3333.7**	**70.7**

بالنسبة لقروض دعم الميزانية، فقد سجّلت السحوبات المسندة من طرف الممولين متعددي الأطراف انخفاضا من3942 م د سنة 2021 إلى 3778 م د سنة 2022 و1842 م د سنة 2023، أبرزها قرض البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد 1466م د بالإضافة إلى قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير 317 م د وصندوق النقد العربي 60 م د.

في إطار التعاون الثنائي، بلغت السحوبات على القروض المخصصة لدعم الميزانية 1491 م د سنة 2023 منها قرض العربية السعودية 1258 م د وقرض اليابان (JICA) 234 م د.

2. الاقتراض الداخلي :

م د	2019	2020	2021	2022	2023	السداسي الأول من سنة 2024
الاقتراض الداخلي	**2639.5**	**11126.3**	**6768.4**	**10502.6**	**13245.0**	**11166.7**
*رقاع الخزينة :	1450.6	5701.8	5498.6	10162.7	12081.6	7166.7
رقاع الخزينة 52أسبوع	436.2	2440.7	194.4	4776.0	6179.0	3905.0
رقاع الخزينة القابلة للتنظير	1014.4	3261.1	3498.1	2411.9	2103.8	778.3
الاكتتاب الوطني	-	-	1806.1	2974.8	3798.8	2483.4
*القروض البنكيةبالعملة الأجنبية :	1188.9	2614.5	1269.8	339.9	1163.4	0.0
*قروض أخرى	0.0	2810.0	0.0	0.0	0.0	4000.0

نتيجة التحديات الاقتصادية والماليّة وتفاقم حاجيات التمويل خلال الفترة 2020-2023، وأمام تواصل صعوبة اللجوء للسوق المالية العالمية، تم العمل على تكريس سياسة التعويل على الذات والاعتماد على مصادر التمويل الداخلية.

وقد شهدت الفترة 2020-2023 ارتفاعا ملحوظا للاقتراض الداخلي، حيث بلغت القروض الداخلية متوسطة وطويلة الأجل 13245 م د سنة 2023 و10503 م د سنة 2022 و6768 م د سنة 2021 و11126 م د سنة 2020 مقابل 2640 م د سنة 2019.

* إصدارات رقاع الخزينة :

مثّلت إصدارات رقاع الخزينة (متوسطة وطويلة المدى) سنة 2023 حوالي91.2 % من القروض المعبّأة داخليا (و63.6 % من جملة موارد الاقتراض)، مسجلة 12081.6 م د (ما يعادل 7.6 % من إجمالي الناتج المحلي) موزعة بين 6179.0 م د بعنوان رقاع الخزينة 52 أسبوع و2103.8 م د بعنوان رقاع الخزينة القابلة للتنظير و3798.8 م د بعنوان الاكتتاب الوطني.

الرسم البياني رقم 1-12 : إصدارات رقاع الخزينة متوسطة و طويلة المدى سنة 2023

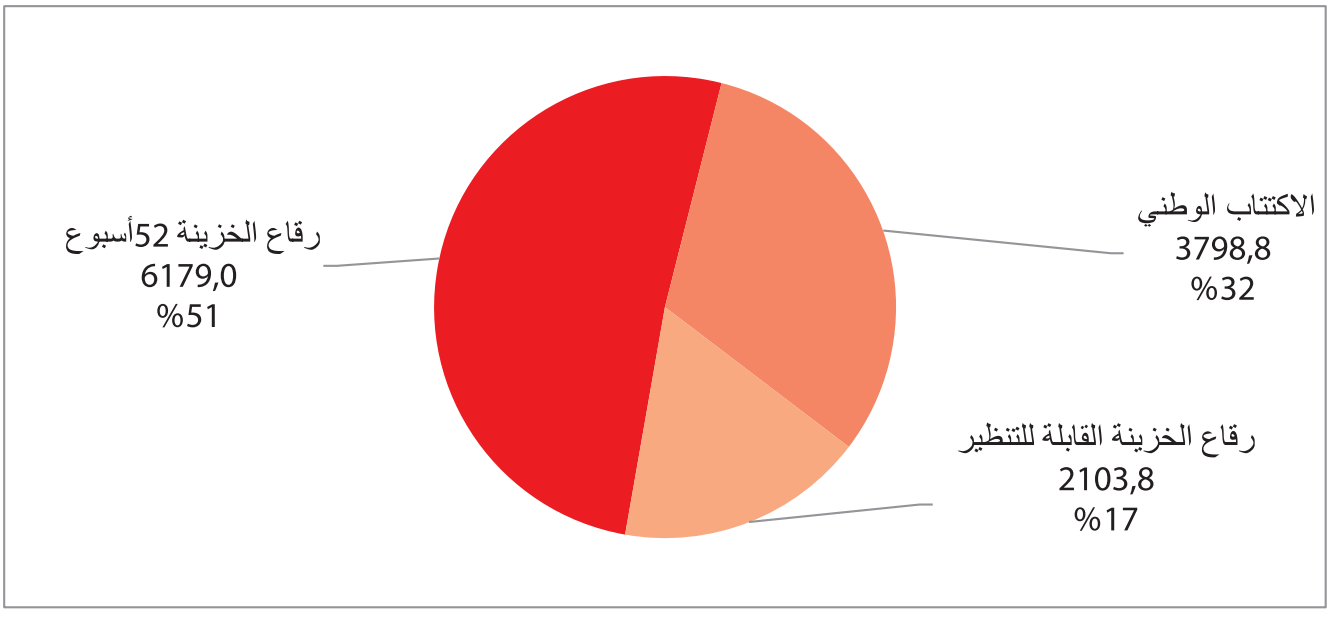

ترتبط أسعار الفائدة الموظفة على إصدارات رقاع الخزينة بتطور نسب الفائدة الرئيسية للبنك المركزي بالإضافة إلى حجم الإصدارات الصافية والآجال.

خلال الفترة 2020-2021 قرر البنك المركزي التخفيض في نسبة الفائدة المركزية من 7.75 % إلى 6.75 % في مارس 2020 ثم إلى 6.25 % في أكتوبر 2020. خلال سنة 2021 استقرت

نسبة الفائدة المركزية في مستوى 6.25 %. وبالتالي انخفض معدل أسعار الفائدة لرقاع الخزينة خلال سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 من 9.6 % إلى 9.5 % بالنسبة لرقاع 10 سنوات ومن 9.3 % إلى 9.0 % بالنسبة لرقاع 5 سنوات ومن 7.3 % إلى 6.7% بالنسبة لرقاع 52 أسبوع.

إلا أن خلال الفترة 2022-2023 وللتحكم في نسب التضخم قرر البنك المركزي الترفيع في نسبة الفائدة المركزية إلى 7.0 % في ماي 2022 و7.25 % في أكتوبر 2022 ثم إلى 8.0 % في جانفي 2023.

و أمام تكثيف الاعتماد على الاقتراض الداخلي ارتفع معدل أسعار الفائدة لرقاع الخزينة خلال سنة 2022 إلى 9.7 % بالنسبة لرقاع 10 سنوات و 9.5 % بالنسبة لرقاع 5 سنوات و7.8 % بالنسبة لرقاع 52 أسبوع، وتواصل ارتفاع معدل أسعار الفائدة لرقاع الخزينة خلال سنة 2023 ليسجل 9.98 % بالنسبة لرقاع 10 سنوات و 9.90 % بالنسبة لرقاع 5 سنوات و8.97 % بالنسبة لرقاع 52 أسبوع.

الرسم البياني رقم 1-13 : إصدارات رقاع الخزينة القابلة للتنظير سنة 2023

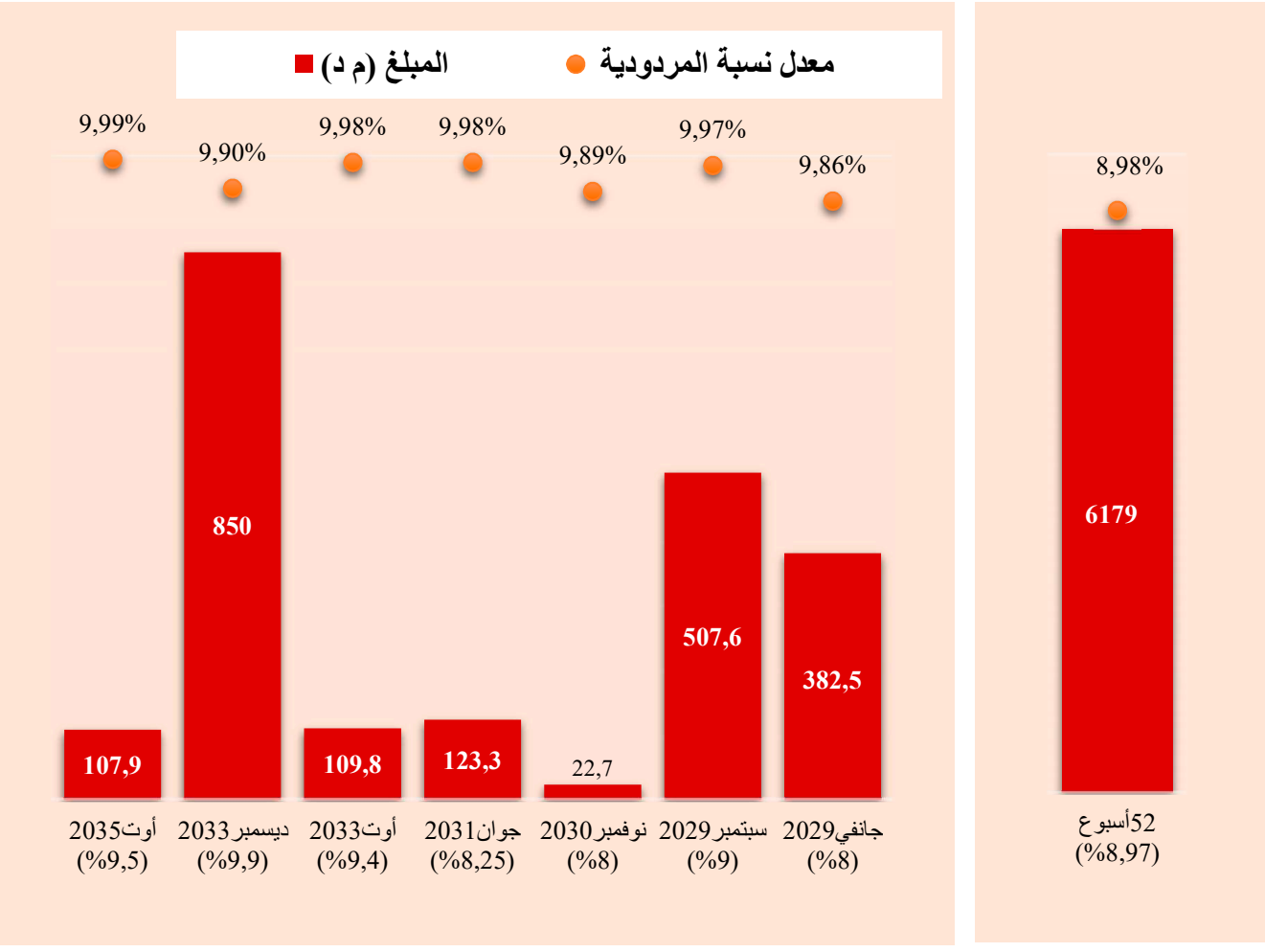

وخلال النصف الأول لسنة 2024 بلغت أسعار الفائدة مستوى 9.98 % بالنسبة لرقاع 10 سنوات و9.93 % بالنسبة لرقاع 5 سنوات و8.99 % لرقاع 52 أسبوع.

بلغ الاكتتاب الوطني سنة 2023 حوالي 3798.8 م د :

	مدة السداد (سنوات)	أول سداد (سنوات)	معدل مدة السداد (سنوات)	المبلغ (م د)	سعر الإصدار	نسبة الفائدة
القسط الأول (فيفري 2023)						
نسبة فائدة ثابتة						
أ	5	4	4.5	2.4	% 100	% 9.75
ب	7	3	5.0	148.3	% 100	% 9.80
ج	10	3	6.5	130.1	% 100	% 9.95
نسبة فائدة متغيرة						
أ	5	4	4.5	0.2	% 100	TMM+1.70%
ب	7	3	5.0	412.4	% 100	TMM+1.75%
ج	10	3	6.5	21.5	% 100	TMM+1.95%
القسط الثاني (ماي 2023)						
نسبة فائدة ثابتة						
أ	5	4	4.5	4.2	% 100	% 9.75
ب	7	3	5.0	183.7	% 100	% 9.80
ج	10	3	6.5	91.8	% 100	% 9.95
نسبة فائدة متغيرة						
أ	5	4	4.5	0.4	% 100	TMM+1.70%
ب	7	3	5.0	502.3	% 100	TMM+1.75%
ج	10	3	6.5	62.0	% 100	TMM+1.95%
القسط الثالث (سبتمبر 2023)						
نسبة فائدة ثابتة						
أ	5	4	4.5	1.1	% 100	% 9.75
ب	7	3	5.0	418.6	% 100	% 9.80
ج	10	3	6.5	129.6	% 100	% 9.95
نسبة فائدة متغيرة						
أ	5	4	4.5	1.0	% 100	TMM+1.70%
ب	7	3	5.0	411.3	% 100	TMM+1.75%
ج	10	3	6.5	63.0	% 100	TMM+1.95%
القسط الرابع (ديسمبر 2023)						
نسبة فائدة ثابتة						
أ	5	4	4.5	2.7	% 100	% 9.75
ب	7	3	5.0	680.3	% 100	% 9.80
ج	10	3	6.5	200.6	% 100	% 9.95
نسبة فائدة متغيرة						
أ	5	4	4.5	0.0	% 100	TMM+1.70%
ب	7	3	5.0	276.0	% 100	TMM+1.75%
ج	10	3	6.5	55.2	% 100	TMM+1.95%

* القروض البنكية المجمعة بالعملة :

كما تم تعبئة قروض داخلية بالعملة الأجنبية بمبلغ يناهز 1163.4 م د، وتتمثّل هذه الموارد في القروض البنكية المجمعة بالعملة المبرمة سنة 2023 بمبلغ 327 مليون أورو و20 مليون دولار :

	المبلغ	مدة السداد	نسبة الفائدة
جويلية 2023	13 مليون أورو	4 سنوات	% 5.0
	101 مليون أورو	4 سنوات	أوربور+ 1.7 %
	7 مليون دولار	4 سنوات	ليبور+ 1.5 %
أكتوبر 2023	46 مليون أورو	سنة (1)	% 4.45
	136 مليون أورو	سنة (1)	أوربور+ 0.4 %
	26 مليون أورو	سنتين (2)	أوربور+ 0.75 %
	5 مليون أورو	3 سنوات	أوربور+ 1.0 %
	3 مليون دولار	سنة (1)	% 5.85
	10 مليون دولار	سنة (1)	ليبور+ 0.2 %

IV. خدمة الدين العمومي :

م د	2019	2020	2021	2022	2023	السداسي الأول من سنة 2024
***أصل الدين العمومي :**	**6397.0**	**7398.3**	**11096.7**	**9778.1**	**14920.0**	**8301.2**
نسبة أصل الدين من إجمالي الناتج المحلي	% 5.2	% 6.2	% 8.5	% 6.8	% 9.4	% 5.2
الدين الخارجي	5233.9	4290.4	6144.4	4247.8	6521.7	5488.5
الدين الداخلي	1163.1	3107.9	4952.3	5530.3	8398.3	2812.6
***فوائد الدين العمومي :**	**3204.5**	**3736.2**	**3701.4**	**4663.4**	**5830.8**	**3270.9**
نسبة الفوائد من إجمالي الناتج المحلي	% 2.6	% 3.1	% 2.8	% 3.2	% 3.7	% 2.0
الدين الخارجي	1582.8	1573.6	1535.6	1744.3	2199.1	1127.5
الدين الداخلي	1621.7	2162.6	2165.8	2919.1	3631.7	2143.4
خدمة الدين العمومي :	**9601.5**	**11134.5**	**14798.1**	**14441.5**	**20750.8**	**11572.0**
النسبة من إجمالي الناتج المحلي	% 7.8	% 9.3	% 11.3	% 10.0	% 13.1	% 7.2

بلغت خدمة الدين العمومي 20750.8 م د سنة 2023 مقابل 14441.5م د سنة 2022 و14798.1 م د سنة 2021 و11134.5 م د سنة 2020 و9601.5 م د سنة 2019. ارتفاع خدمة الدين سنة 2023 بحوالي 6309 م د مقارنة بالسنة السابقة يعزى أساسا لارتفاع أصل الدين العمومي بـ 5142 م د مقابل ارتفاع فوائد الدين العمومي بـ 1167 م د.

وقد ارتفعت **خدمة الدين الخارجي** بنسبة 45.5 % أي بما قدره 2729 م د لتبلغ 8720.7 م د سنة 2023 مقابل 5992.1 م د سنة 2022 كما ارتفعت **خدمة الدين العمومي الداخلي** بحوالي 42.4 % أي بما قدره 3581 م د لتصل إلى 12030.0 م د سنة 2023 مقابل 8449.4 م د سنة 2022.

الرسم البياني رقم 1-14 : خدمة الدين العمومي 2015-2023 (% إجمالي الناتج المحلي)

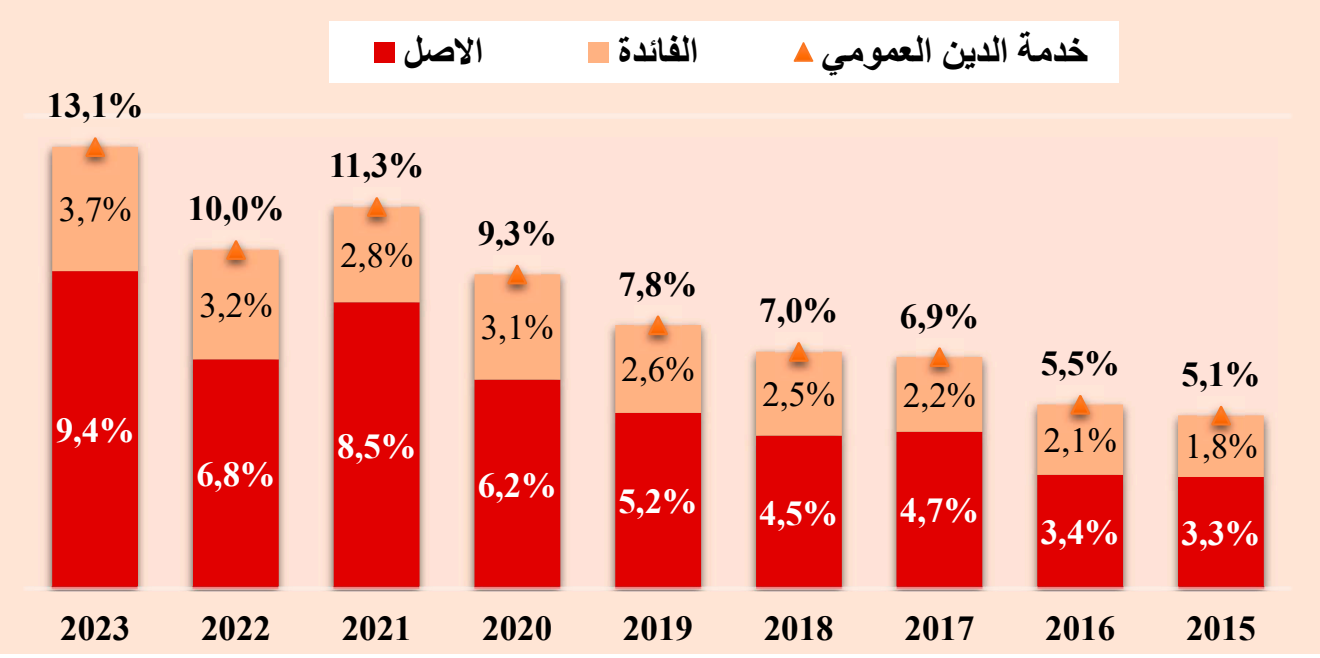

1. أصل الدين العمومي :

شهد تسديد **أصل الدين العمومي** نسقا تصاعديا خلال السنوات الأخيرة 2020-2023 نتيجة تتالي تسديدات قروض الأسواق المالية العالمية وتعدد تسديدات أقساط قرض صندوق النقد الدولي بالإضافة إلى ارتفاع تسديدات رقاع الخزينة، فقد سجل أصل الدين العمومي لسنة 2023 ارتفاعا ملحوظا (52.6 %) ليبلغ 14920.0 م د مقارنة بـ 9778.1 م د سنة 2022 و11096.7 م د سنة 2021.

ارتفع **أصل الدين العمومي الخارجي** لسنة 2023 بـ 53.5 % ليبلغ 6521.7 م د مقابل 4247.8 م د سنة 2022 و6144.4 م د سنة 2021. وبلغت تسديدات قروض الأسواق المالية العالمية خلال سنة 2023 حوالي 2165 م د مقابل 1317 م د سنة 2022 و3472 م د سنة 2021 و2009 م د سنة 2020.

في المقابل تواصل ارتفاع **أصل الدين العمومي الداخلي** من 3107.9 م د سنة 2020 إلى 4952.3 م د سنة 2021 و5530.3 م د خلال سنة 2022 و8398.3 م د خلال سنة 2023، وقد شمل بالنسبة للسنة الأخيرة سداد كلّ من رقاع الخزينة 52 أسبوع بمبلغ 4074 م د، ورقاع الخزينة القابلة للتنظير بمبلغ 2835.7 م د، وقسطا من الاكتتاب الوطني بمبلغ 24 م د، إضافة لـ 961.6 م د بعنوان أقساط القروض البنكية بالعملة الأجنبية و500 م د بعنوان القسط الثاني من التسبقة الاستثنائية المسندة سنة 2020 من البنك المركزي.

م د	2019	2020	2021	2022	2023	السداسي الأول من سنة 2024
أصل الدين الخارجي :	**5233.9**	**4290.4**	**6144.4**	**4247.8**	**6521.7**	**5488.5**
القروض المتعددة الأطراف	2384.6	1548.2	1621.7	1823.4	3141.7	2004.3
*من بينها أقساط قروض صندوق النقد الدولي :	1127.6	495.2	227.0	372.4	1306.0	963.4
قروض التعاون الثنائي	706.9	733.0	1050.7	1107.1	1215.4	617.6
قروض السوق المالية العالمية	2142.4 (735 م دولار)	2009.2 (250 م دولار و400م أورو)	3472.0 (1250 م دولار)	1317.3 250م دولار 25مليار يان	2164.6 500 م أورو 22.4مليار يان	2866.7 850 م أورو
أصل الدين الداخلي :	**1163.1**	**3107.9**	**4952.3**	**5530.3**	**8398.3**	**2812.6**
*رقاع الخزينة 52 أسبوع	26.6	436.2	2440.7	194.4	4074.0	1697.0
*رقاع الخزينة القابلة للتنظير	648.4	1626.6	1502.2	2513.7	2835.7	1011.9
* القرض الوطني	180.2	166.6	166.6	24.0	24.0	24.0
* القروض البنكية بالعملة	277.0	850.2	815.0	1864.3	961.6	79.5
* التسبقة الاستثنائية للبنك المركزي				910.0	500.0	
* قروض أخرى	30.9	28.3	27.8	23.9	3.1	0.2
أصل الدين العمومي	**6397.0**	**7398.3**	**11096.7**	**9778.1**	**14920.0**	**8301.2**

2. فوائد الدين العمومي :

ارتفعت **فوائد الدين العمومي** التي تم سدادها سنة 2023 بـ 1167 م د مقارنة بسنة 2022 لتصل إلى 5830.8 م د أي ما يعادل 3.7% من إجمالي الناتج المحلي.

سجّلت **فوائد الدين العمومي الداخلي** ارتفاعا من 2919.1 م د سنة 2022 إلى 3631.7 م د سنة 2023 نتيجة الترفيع في نسبة الفائدة المركزية ونسبة مكافئة الادخار بالإضافة إلى ارتفاع حجم الدين الداخلي. كما ارتفعت **فوائد الدين العمومي الخارجي** من 1744.3 م د سنة 2022 إلى 2199.1 م د سنة 2023، ويعود ذلك أساسا إلى ارتفاع نسب الفائدة بالأسواق العالمية.

م د	2019	2020	2021	2022	2023	السداسي الأول من سنة 2024
*فوائد الدين العمومي :	3204.5	3736.2	3701.4	4663.4	5830.8	3270.9
الدين الخارجي	1582.8	1573.6	1535.6	1744.3	2199.1	1127.5
الدين الداخلي	1621.7	2162.6	2165.8	2919.1	3631.7	2143.4
نسبة الفوائد من إجمالي الناتج المحلي	% 2.6	% 3.1	% 2.8	% 3.2	% 3.7	% 2.0

* كلفة فوائد الدين العمومي :

ارتفعت **كلفة فوائد الدين العمومي** إلى 4.99 % سنة 2023 مقابل 4.41 % سنة 2022 وحافظت **كلفة الدين الخارجي** خلال 2020-2023 على مستواها المنخفض نسبيا رغم الزيادة المسجلة من 2.8 % سنة 2022 إلى 3.3 % سنة 2023 (نتيجة ارتفاع نسب الفائدة المرجعية بالأسواق العالمية).

كما ارتفعت **كلفة فوائد الدين الداخلي** من 6.84 % سنة 2022 إلى 7.25 % خلال سنة 2023 (نتيجة الترفيع في نسبة الفائدة المركزية).

م د	2019	2020	2021	2022	2023
كلفة فوائد الدين العمومي :	% 3.79	% 4.42	% 3.80	% 4.41	% 4.99
كلفة فوائد الدين الخارجي	% 2.63	% 2.69	% 2.51	% 2.77	% 3.30
كلفة فوائد الدين الداخلي	% 6.71	% 8.35	% 6.01	% 6.84	% 7.25

السحوبات والإصدارات الصافية :

م د	2019	2020	2021	2022	2023	السداسي الأول من سنة 2024
السحوبات والإصدارات الصافية	4210.4	9927.3	2831.7	7712.3	4090.9	4370.8
الاقتراض الخارجي الصافي	2734.0	1908.9	1015.6	2740.0	(-755.8)	(-3983.2)
الاقتراض الداخلي الصافي	1476.4	8018.4	1816.1	4972.3	4846.6	8354.0
نسبة الاقتراض الصافي من اجمالي الاقتراض	% 39.7	% 57.3	% 20.3	% 44.1	% 44.0	% 34.5

انخفضت السحوبات والإصدارات الصافية للدين العمومي خلال سنة 2023 حيث بلغت 4090.9 م د مقابل 7712.3 م د سنة 2022. وقد سجل الاقتراض الخارجي الصافي (755.8-) م د (بلغ الاقتراض الخارجي 5765.9 م د وفي المقابل تم تسديد6521.7 م د بعنوان أصل الدين الخارجي) سنة 2023.

الرسم البياني رقم 1-15 : الإقتراض الصافي (السحوبات والإصدارات الصافية) % إجمالي الناتج المحلي

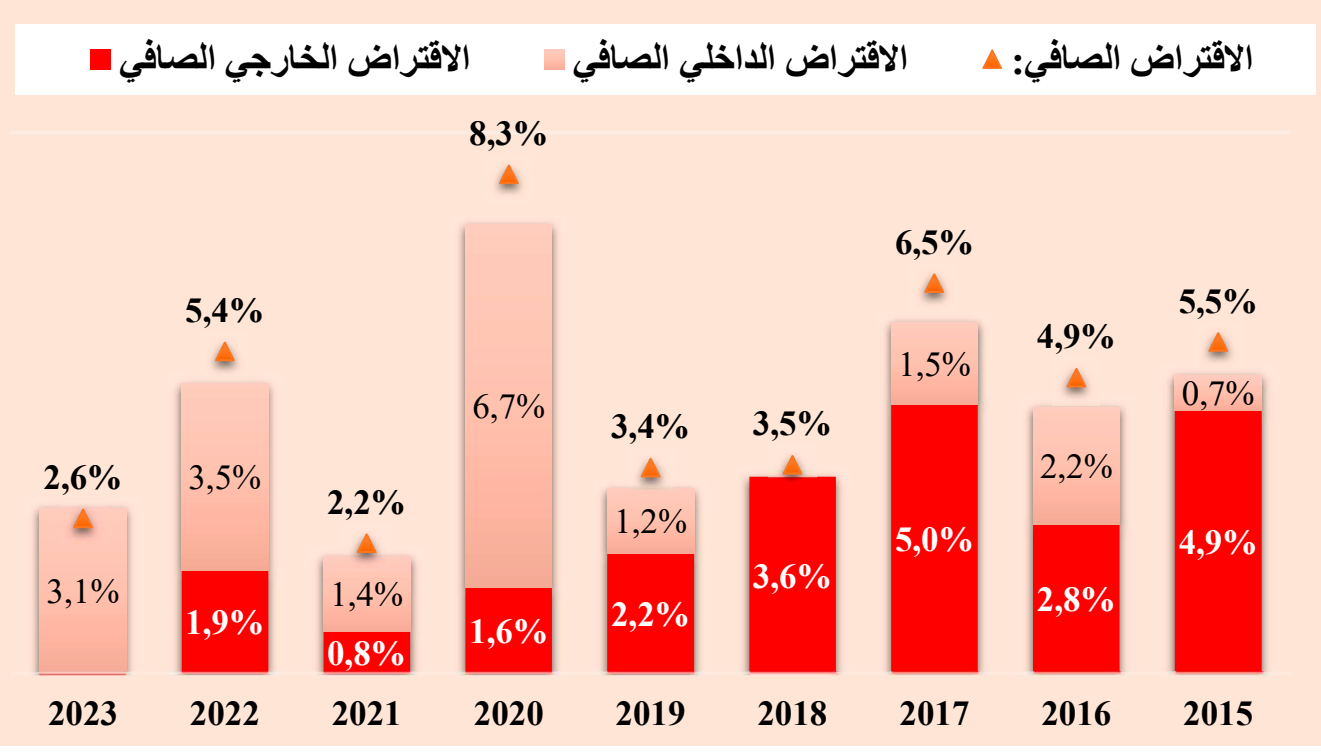

7. حجم الدين العمومي :

الرسم البياني رقم 1-16 : حجم الدين العمومي خلال سنوات 2015-2023 (م د)

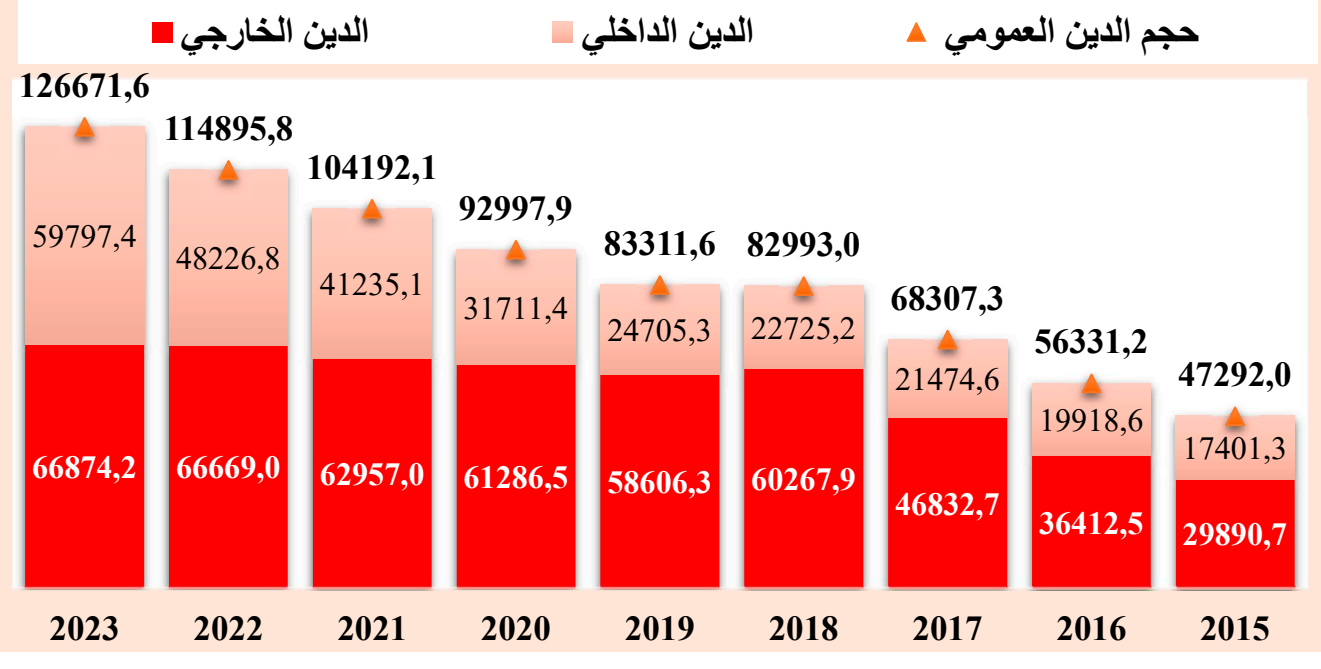

الرسم البياني رقم 1-17 : عوامل تراكم قائم الدين العمومي 2015-2023 (م د)

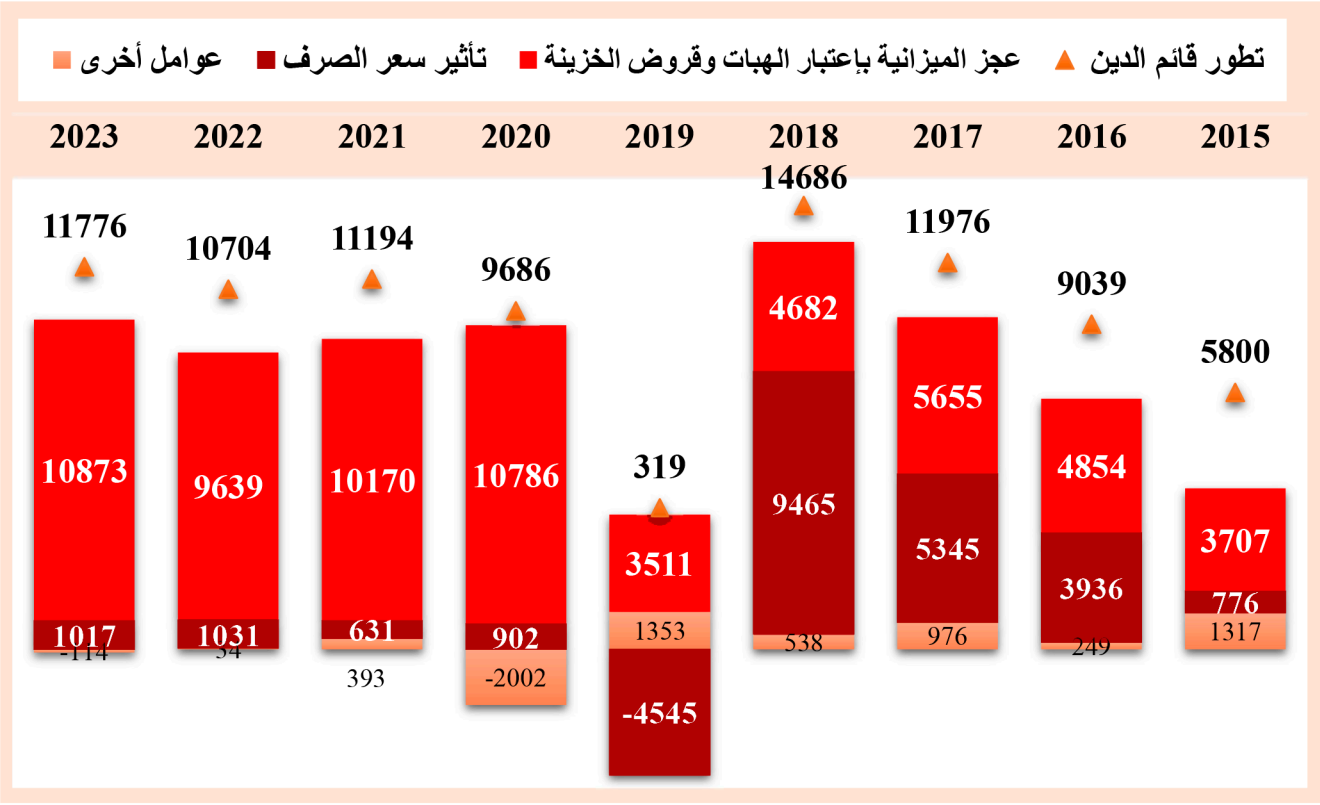

تحملت المالية العمومية أعباء التحديات الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة 2020-2023 الناتجة عن تداعيات جائحة كورونا وظاهرة الجفاف والتغير المناخي والاحتباس الحراري بالإضافة إلى الحرب الروسية الأكرانية والاثار السلبية للتباطؤ الاقتصادي العالمي والتضخم وارتفاع أسعار الفائدة. مما أدّى إلى التسريع في نسق ارتفاع قائم الدين العمومي بزيادة 9686 م د سنة 2020 و11194 م د سنة 2021 و10704 م د سنة 2022 و11776 م د سنة 2023، أي بنسبة ارتفاع على التوالي 11.6 % و12.0 % و10.3 % و10.2%، حيث بلغ حجم الدين العمومي92997.9 م د سنة 2020 و104192.1م د سنة 2021 و114895.8 م د سنة 2022 و126671.6 م د سنة 2023.

ولئن سجل **حجم الدين الخارجي** نسقا تصاعديا من 61286.5 م د سنة 2020 إلى 62957.0 م د سنة 2021 و66669.0 م د سنة 2022 و66874.2 م د سنة 2023 فإن هذا الارتفاع يبقى أدنى من تطور إجمالي الناتج المحلي وبالتالي **انخفضت نسبة المديونية الخارجية للدولة** من 51.28 % من إجمالي الناتج المحلي سنة 2020 إلى 48.13 % سنة 2021 و46.33 % سنة 2022 و42.17 % سنة 2023.

الرسم البياني رقم 1-18 : نسبة المديونية من الناتج المحلي الإجمالي (%)

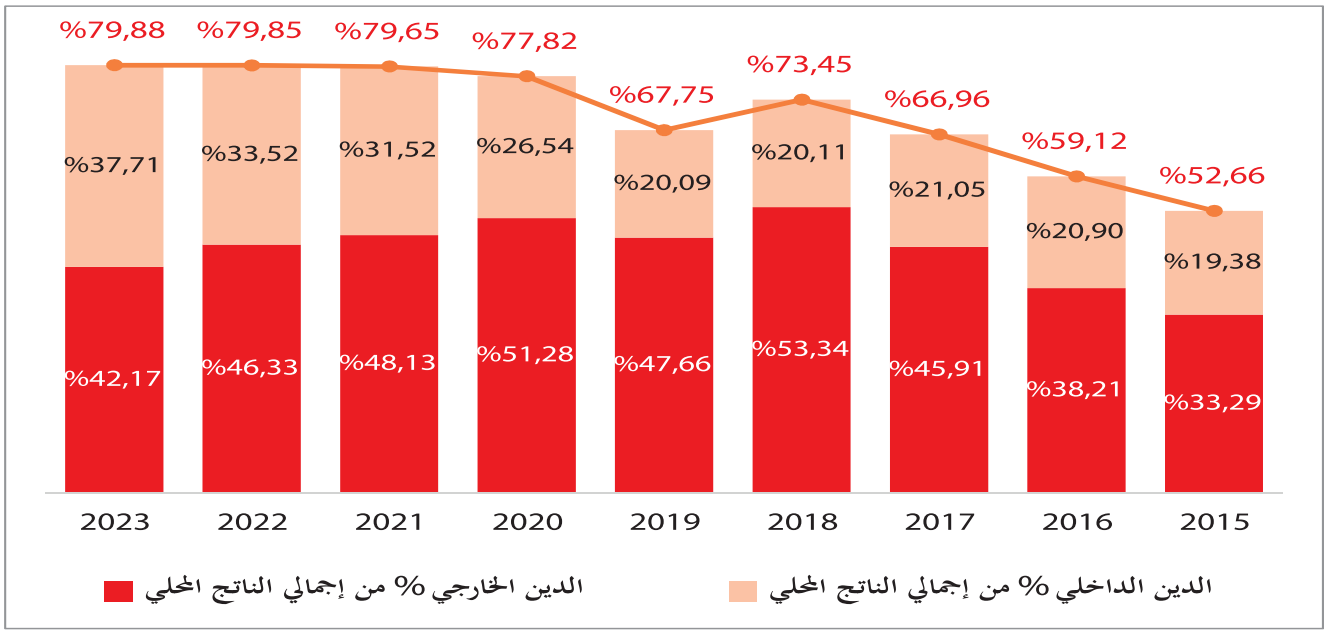

وقد سجّل **حجم الدين العمومي الداخلي** ارتفاعا متواصلا خلال 2020-2023 نتيجة الترفيع في حجم إصدارات رقاع الخزينة والاعتماد على مصادر التمويل الداخلي، ليبلغ حجم الدين العمومي الداخلي 31711.4 م د سنة 2020 (أي 26.54 % من إجمالي الناتج المحلي) و41235.1 م د سنة 2021 (أي 31.52 % من إجمالي الناتج المحلي) و48226.8 م د سنة 2022 (ما يعادل 33.52 % من إجمالي الناتج المحلي) و59797.4 م د سنة 2023 (ما يعادل 37.71 % من إجمالي الناتج المحلي).

وإجمالا بلغ الدين العمومي نسبة 79.88 % من إجمالي الناتج المحلي موفى سنة 2023 مقابل 79.85 % سنة 2022 و 79.65 % سنة 2021.

بالنسبة لسنة 2024 وإلى موفى شهر جوان بلغ حجم الدين العمومي 127843 م د أي ما يعادل 79.5 % من إجمالي الناتج المحلي.

VI. ديناميكية الدين العمومي :

خلال الفترة 2020-2022 تأثرت المالية العمومية بالعواقب الاقتصادية والاجتماعية والمالية لأزمة كورونا 2020-2021 ثم أزمة الحرب الروسية الأكرانية 2022 بالإضافة إلى ظاهرة الجفاف والتغير المناخي، حيث سجلت التوازنات الماليّة زيادة قياسية في عجز الميزانية وتفاقم كبير لحاجيات التمويل ومثل ذلك عبئا إضافيا على استدامة الدين العمومي وصعب مهمة التحكم في نسبة المديونية.

سجلت نسبة المديونية زيادة بـ 10 % من إجمالي الناتج المحلي سنة 2020 لتبلغ 77.82 %، ثم استقرت في مستويات مرتفعة سنوات 2021 و2022 و2023 على التوالي 79.65 % و79.85 % و79.88 % من اجمالي الناتج المحلي.

عوامل تطور نسبة المديونية :

يعد **تراجع النمو الاقتصادي** أهم عامل لارتفاع نسبة المديونية خلال سنة 2020، إذ أدى النمو السلبي لترفيع نسبة المديونية بحوالي 6.15 %. وفي المقابل ساهمت نسبة **النمو الحقيقي** المسجلة خلال 2021-2023 في تقليص نسبة المديونية على التوالي بـ 3.13 % من إجمالي الناتج المحلي سنة 2021 و1.77 % سنة 2022 و0.65 % سنة 2023.

قدرت مساهمة **العجز الأولي للميزانية** (باعتبار الهبات وقروض الخزينة) في ارتفاع نسبة المديونية بما يقارب 3.18 % من إجمالي الناتج المحلي خلال سنة 2023 مقابل 3.46 % سنة 2022 و4.95 % سنة 2021 و5.90 % سنة 2020.

وقد بلغ **تأثير سعر الصرف** على حجم الدين العمومي خلال سنة 2023 حوالي 0.64 % من إجمالي الناتج المحلي.

الرسم البياني رقم 1-19 : العوامل المساهمة في تطور نسبة المديونية

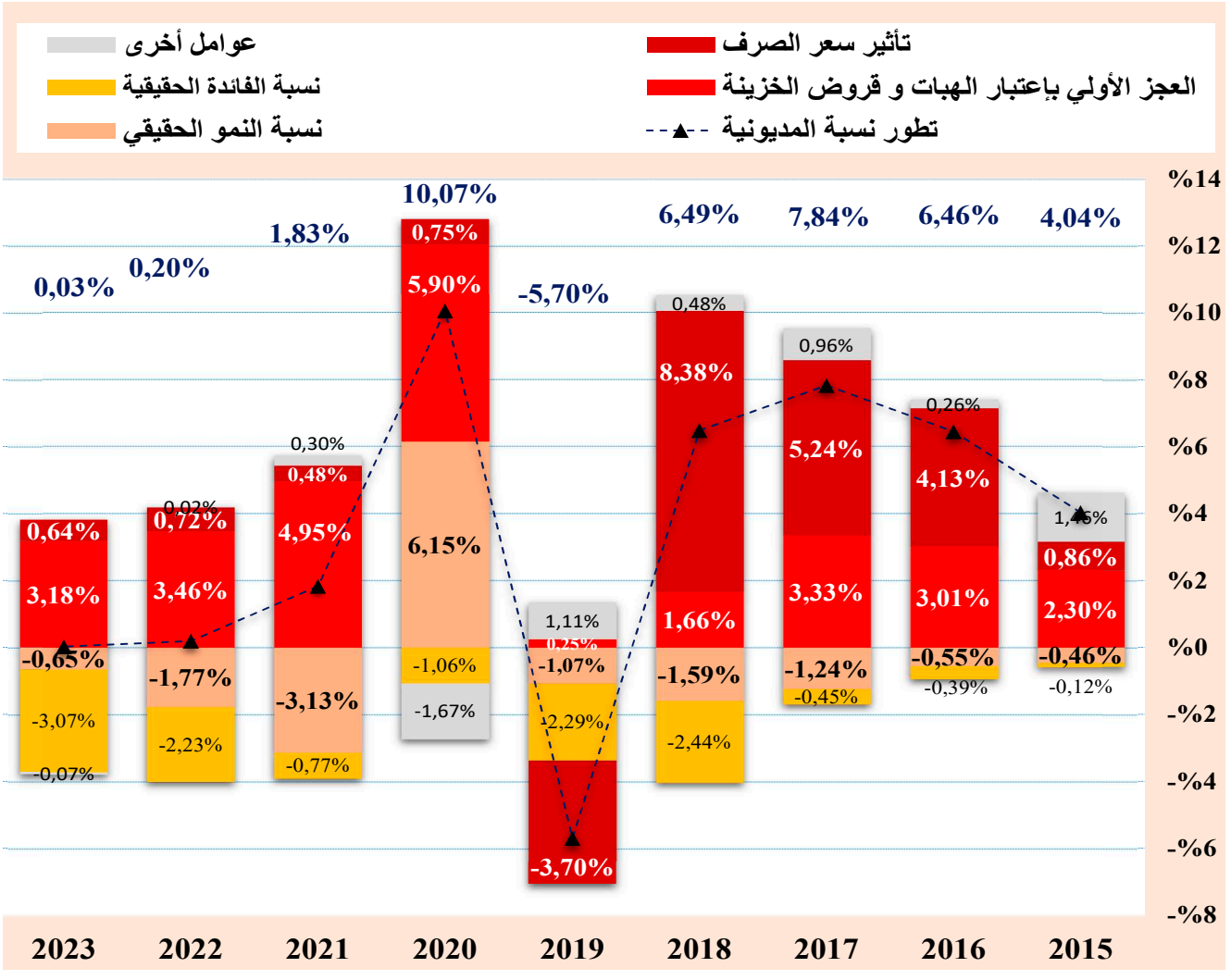

تأثيـر سـعر الصـرف علـى حجـم الديـن العمومي :

الرسم البياني رقم 1-20 : تطوّر سعر صرف الأورو و الدولار مقابل الدينار (نهاية السنة)

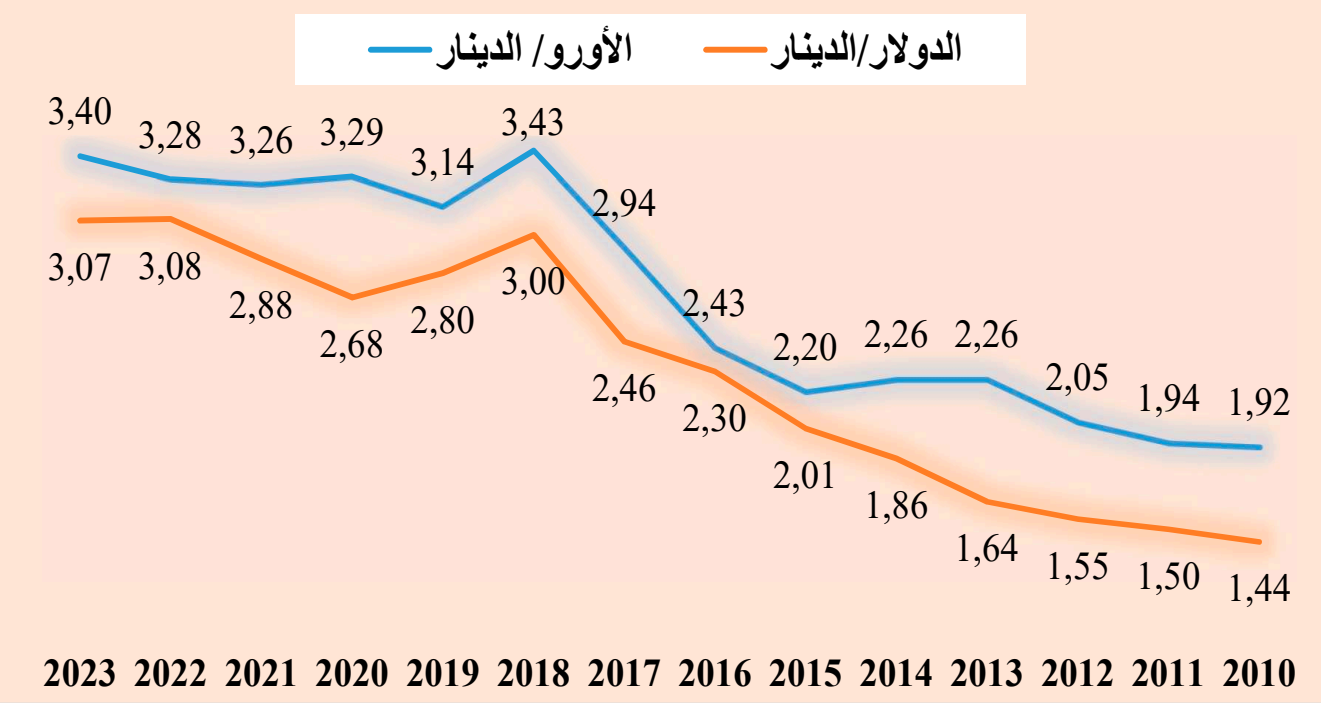

يعد تأثير سعر الصرف أهم عامل من عوامل إرتفاع نسبة المديونية، فقد بلغ تراكم تأثير انخفاض قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية خلال الفترة 2020-2023 ما يقارب 3581 م دينار أي بتراكم جملي يساوي 2.59 % من إجمالي الناتج المحلي.

ساهم سعر الصرف في ارتفاع حجم الدين بحوالي 902 م د أي 0.75 % من إجمالي الناتج المحلي سنة 2020 وبحوالي 631 م د أي 0.48 % من إجمالي الناتج المحلي سنة 2021 وبحوالي 1031 م د أي 0.72 % من إجمالي الناتج المحلي سنة 2022.

بالنسبة لسنة 2023، شهد سعر صرف الأورو مقابل الدينار التونسي ارتفاعا بـ 3.6 % حيث بلغ 3.40 في موفى سنة 2023 مقابل 3.28 في موفى سنة 2022 في المقابل انخفض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار التونسي بـ 0.3 % من 3.08 نهاية سنة 2022 الى 3.07 نهاية سنة 2023 و بذلك بلغ تأثير سعر الصرف على حجم الدين خلال سنة 2023 حوالي 1017 م د أي 0.64 % من إجمالي الناتج المحلي.

VII. هيكلة الدين العمومي :

الرسم البياني رقم 1-21 : تركيبة الدين العمومي 2019-2023

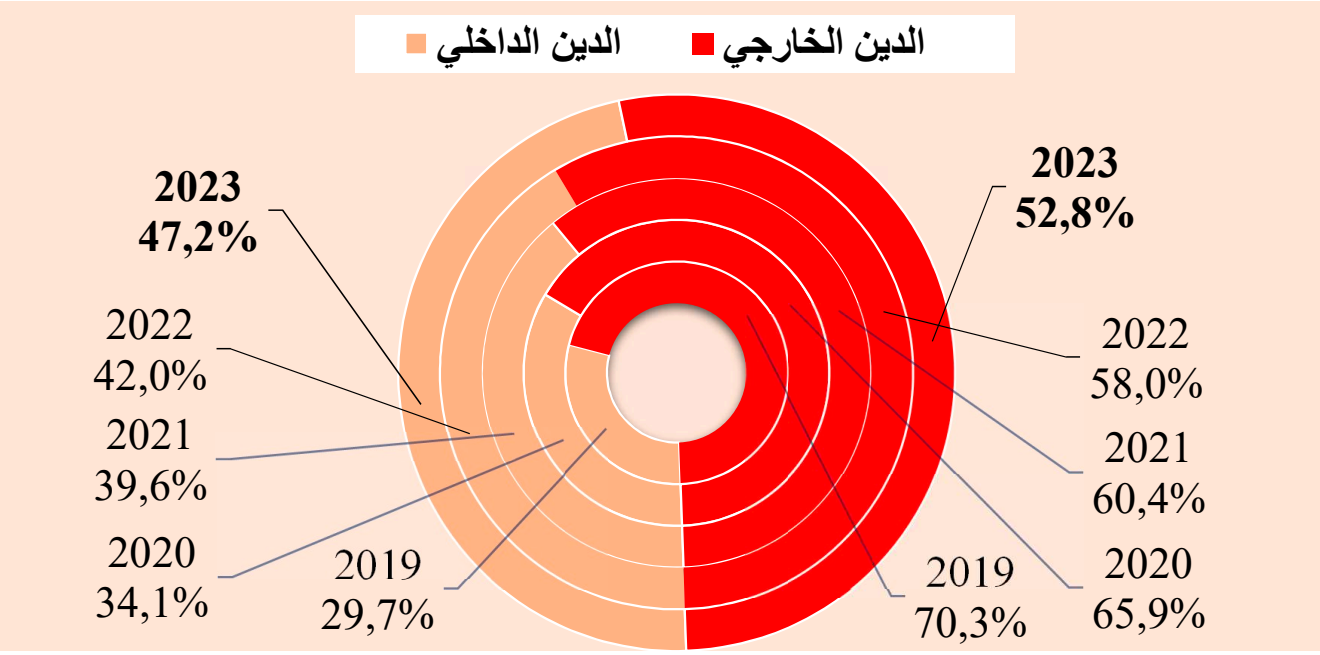

سجلت تركيبة الدين العمومي حسب المصدر تراجع مناب الدين الخارجي خلال الفترة 2020-2023 نتيجة الاعتماد على موارد الاقتراض الداخلي، خاصة رقاع الخزينة، كصيغة أساسيّة للتمويل مما مكن من الترفيع في مناب الدين الداخلي على حساب الدين الخارجي خلافا للسنوات السابقة. حيث انخفض مناب الدين الخارجي إلى 52.8 % من الدين العمومي سنة 2023 مقابل 70.3 % سنة 2019 وارتفع مناب الدين الداخلي من 29.7 % سنة 2019 إلى 47.2 % سنة 2023.

1. تركيبة الدين العمومي الخارجي :

%	2019	2020	2021	2022	2023	السداسي الاول من سنة 2024
مناب الدين الخارجي % من الدين العمومي	% 70.3	% 65.9	% 60.4	% 58.0	% 52.8	% 49.0
***القروض متعددة الأطراف** % من الدين العمومي الخارجي	% 48.76	% 52.95	% 57.49	% 60.13	% 61.03	% 63.90
***قروض التعاون الثنائي** % من الدين العمومي الخارجي	% 15.75	% 16.28	% 17.88	% 18.63	% 21.10	% 22.02
***الاسواق المالية العالمية** % من الدين العمومي الخارجي	% 35.49	% 30.77	% 24.63	% 21.24	% 17.87	% 14.08

* تركيبة الدين الخارجي حسب المقرضين :

تتميز تركيبة الدين العمومي الخارجي بهيمنة **الدين المتعدد الأطراف** حيث بلغ حجم الدين المستحق لهذه الفئة في موفى سنة 2023 حوالي 61 % من جملة الدين الخارجي أي ما يعادل 40810.3 م د، ويرتكز الدين المستحق للمقرضين متعددي الأطراف على ثلاثة مقرضين أساسيين وهم البنك الدولي للإنشاء والتعمير، صندوق النقد الدولي والبنك الأفريقي للتنمية، الذين يستحوذون على ما يقارب 67.5 % من الدين متعدد الأطراف.

وعلى غرار السنوات السابقة يبقى البنك الدولي للإنشاء والتعمير أهم المقرضين متعددي الأطراف وذلك بحجم دين بلغ 12877.4 م د أي 31.6 % من مجموع الدين متعدد الأطراف وقرابة 19.3 % من مجموع الدين العمومي الخارجي، يليه البنك الأفريقي للتنمية بحجم دين بلغ 7455.7م د ويمثل 18.3 % من الدين متعدد الأطراف، ثم صندوق النقد الدولي بحوالي 17.6 % من مجموع الدين متعدد الأطراف وبحجم دين يبلغ 7198.0 م د (منها 2151.8 م د مخصصات حقوق السحب الخاصة).

أما بالنسبة لحجم الدين العمومي الخارجي المستحق في إطار **التعاون الثنائي** فقد بلغ في نهاية سنة 2023 حوالي 14112.6م د أي ما يعادل نسبة 21.1 % من إجمالي الدين العمومي الخارجي. تمثل ألمانيا أول دائن على مستوى التعاون الثنائي بحجم دين يصل إلى 2972.8 م د أي بنسبة 21.1 % من الدين الثنائي، تليها فرنسا بحجم دين بلغ 2570.3 م د (أي بنسبة 18.2 % من الدين الثنائي) ثم المملكة العربية السعودية بحوالي 2473.6 م د (17.5 % من الدين الثنائي) والجزائر بحوالي 1949.9م د (13.8 % من الدين الثنائي) واليابان 1302.5 م د (9.2 % من الدين الثنائي) وإيطاليا 1280.9 م د (9.1 % من الدين الثنائي).

* تركيبة الدين العمومي الخارجي حسب أهم العملات الأجنبية :

تهدف استراتيجية التصرف في الدين العمومي إلى ضمان التغطية الطبيعية لمخاطر الصرف عن طريق السعي إلى أن تكون تركيبة الدين العمومي الخارجي حسب العملات مطابقة لتوزيع المبادلات الخارجيّة لبلادنا مع بقية الدول.

ويتم اختيار الأورو كعملة اقتراض للقروض الجديدة كلّما كان ذلك ممكنا، وذلك باعتبار أهمية العلاقات الاقتصادية التي تجمع تونس بالاتحاد الأوروبي الذي يمثل الشريك التجاري الأول لتونس.

يغلب الأورو على محفظة الدين الخارجي للبلاد التونسية، حيث بلغ مناب الدين الخارجي بالأورو 58.6 % سنة 2023 مقابل 59.8 % سنة 2022 و60.4 % سنة 2021 و58.4 % سنة 2020.

الرسم البياني رقم 1-22 : تركيبة الدين الخارجي حسب العملات الأجنبية

(بعد توزيع حقوق السحب الخاصة بين العملات المكونة له)

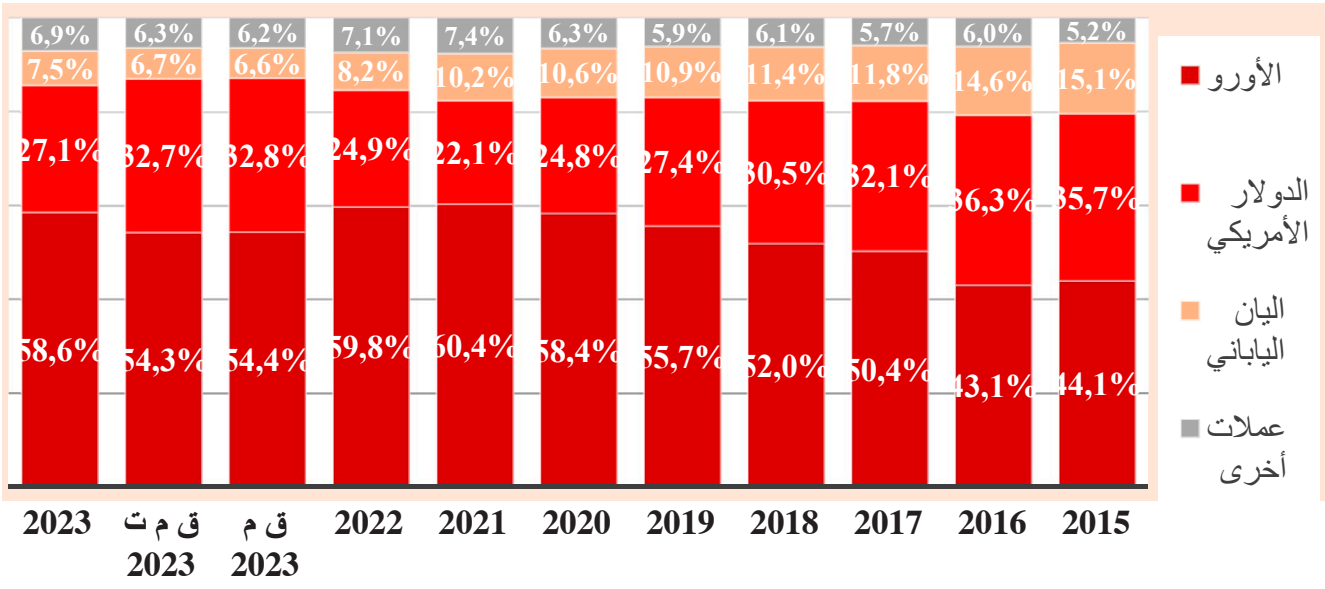

2. تركيبة الدين العمومي الداخلي :

%	2019	2020	2021	2022	2023	السداسي الاول من سنة 2024
مناب الدين الداخلي % من الدين العمومي	% 29.7	34.1%	% 39.6	% 42.0	% 47.2	% 51.0
***دين قصير المدى** % من الدين العمومي الداخلي	% 0.00	% 0.00	% 7.30	% 4.89	% 6.56	% 2.21
***رقاع الخزينة** % من الدين العمومي الداخلي	% 57.41	% 55.67	% 46.18	% 54.90	% 52.88	% 55.28
***الايداعات بالخزينة** % من الدين العمومي الداخلي	% 35.05	% 23.68	% 29.56	% 30.69	% 33.28	% 29.84
***دين داخلي بالعملة الأجنبية** % من الدين العمومي الداخلي	% 6.55	% 11.08	% 9.63	% 5.19	% 4.62	% 4.10
***ديون أخرى** % من الدين العمومي الداخلي	% 1.00	% 9.57	% 7.33	% 4.33	% 2.66	% 8.57

يرتكز الدين العمومي الداخلي أساسا على إصدارات رقاع الخزينة، حيث يمثل حجم رقاع الخزينة متوسطة وطويلة المدى حوالي52.9 % من محفظة الدين الداخلي بالإضافة إلى 6.56 % بعنوان رقاع الخزينة قصيرة المدى ويتوزع بقية الدين العمومي الداخلي بين إيداعات بالخزينة العامة للبلاد التونسية (33.3 %) وديون داخلية معنونة بالعملة الأجنبية تتمثل أساسا في قروض مسندة من القطاع البنكي (4.6 %).

* رقاع الخزينة :

م د	2019	2020	2021	2022	2023	السداسي الاول من سنة 2024
دين قصير المدى	**0.0**	**0.0**	**3010.8**	**2358.2**	**3924.1**	**1440.0**
*رقاع الخزينة قصيرة المدى 13 أسبوع	0.0	0.0	1560.8	1102.2	1501.6	31.4
*رقاع الخزينة قصيرة المدى 26 أسبوع	0.0	0.0	1450.0	1256.0	2422.5	1408.6
رقاع الخزينة متوسطة وطويلة المدى	**14182.5**	**17654.8**	**19043.9**	**26474.6**	**31622.5**	**36056.3**
*رقاع الخزينة 52 اسبوع	436.2	2440.7	194.4	4776.0	6881.0	9089.0
*رقاع الخزينة القابلة للتنظير	13341.2	14975.6	16971.5	16869.8	16137.9	15904.2
*اكتتاب وطني	405.1	238.5	1878.0	4828.8	8603.6	11063.1

بلغ حجم رقاع الخزينة قصيرة المدى (13 و26 أسبوع) 3924.1 م د سنة 2023 مقابل 2358.2 م د سنة 2022 و3010.8 م د سنة 2021.

ارتفع حجم رقاع الخزينة (متوسطة وطويلة المدى) من 19043.9 م د سنة 2021 إلى 26474.6 م د سنة 2022 و31622.5 م د سنة 2023 منها رقاع الخزينة القابلة للتنظير 16137.9 م د والاكتتاب الوطني 8603.6 م د ورقاع الخزينة 52 أسبوع 6881.0 م د.

الرسم البياني رقم 1-23 : توزيع حجم رقاع الخزينة طويلة المدى في موفى سنة 2022 حسب آجال السداد

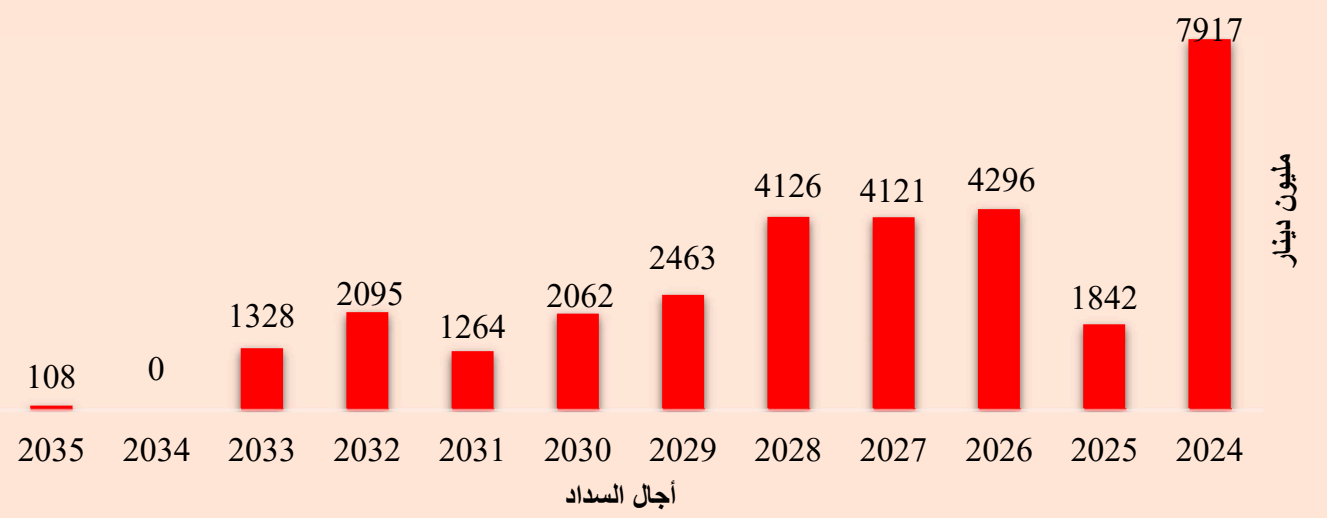

* إيداعات الخزينة العامة للبلاد التونسية :

بلغ حجم الإيداعات الصافية[3] بالخزينة العامة للبلاد التونسية في موفى سنة 2023 حوالي 19900.3 م د لتمثل بذلك نحو 33.3 % من حجم الدين العمومي الداخلي مقابل 14800.4 م د سنة 2022 و12190.4 م د سنة 2021.

وتتأتى هذه الإيداعات أساسا من موارد صندوق الادخار الوطني التونسي بمبلغ 8781.0، بالإضافة إلى الحسابات البريدية الجارية 2688.9 م د وحسابات المؤسسات والشركات العمومية المفتوحة لدى الخزينة العامة (الحسابات ن مكرر) 7664.2 م د، وموارد أخرى 1197.9 م د.

في المقابل بلغ رصيد الحساب الجاري للخزينة المفتوح لدى البنك المركزي 431.8 م د.

م د	2019	2020	2021	2022	2023	جوان 2024
موارد صندوق الادخار الوطني التونسي	6220.1	6741.6	7263.8	7864.8	8781.0	9649.2
الحسابات البريدية الجارية	1639.9	1989.9	1892.6	2163.8	2688.9	2690.9
الحسابات ن مكرر المفتوحة لدى الخزينة العامة	1240.9	2325.1	3609.3	5628.4	7664.2	7122.8

* الدين الداخلي بالعملة الأجنبية :

يتمثل الدين الداخلي بالعملة الأجنبية في قائم القروض البنكية المبرمة بالعملة الأجنبية مع مجموعة من البنوك المقيمة بغاية تمويل حاجيات الميزانية.

م د	2019	2020	2021	2022	2023	جوان 2024
*دين داخلي بالعملة الأجنبية:	1617.8	3512.7	3969.3	2504.1	2761.5	2676.9
القرض البنكي المجمع بالعملة الأجنبية 2010	88.4	31.4	7.9	0.6	-	-
القرض البنكي المجمع بالعملة الأجنبية 2017	410.6	-	-	-	-	-
القرض البنكي المجمع بالعملة الأجنبية 2019	1118.7	787.4	397.1	-	-	-
القرض البنكي المجمع بالعملة الأجنبية 2020	-	2694.0	2288.0	923.2	51.0	50.5
القرض البنكي المجمع بالعملة الأجنبية 2021	-	-	1276.2	1236.0	1183.6	1108.4
القرض البنكي المجمع بالعملة الأجنبية 2022	-	-	-	344.4	353.8	353.3
القرض البنكي المجمع بالعملة الأجنبية 2023					1173.1	1164.6

3 الايداعات الصافية = إجمالي الايداعات – ايداعات الخزينة لدى البنك المركزي (رصيد الحساب الجاري للخزينة ..)

بلغ حجم الدين الداخلي بالعملة الأجنبية 2761.5 م د سنة 2023 مقابل 2504.1 م د سنة 2022 و3969.3 م د سنة 2021. ويلخص الجدول التالي الشروط المالية للقروض البنكية المجمعة بالعملة الأجنبية:

الشروط المالية للقروض البنكية المجمعة بالعملة الأجنبية :

	المبلغ بالعملة	نسبة الفائدة	سداد أصل الدين
قروض سنة 2017	179 م أورو	%2	على 3 أقساط سنوية متساوية (بداية من سنة 2018)
	71 م أورو	%2.25	دفعة واحدة بعد 3 سنوات (في سنة 2020)
قروض سنة 2019	351 م أورو	%2.25	على 3 أقساط سنوية متساوية (بداية من سنة 2020)
	5 م أورو	% 2.5	دفعة واحدة بعد 3 سنوات (في سنة 2022)
قروض سنة 2020	300 م أورو	%2	دفعة واحدة في 2022
	140 م أورو	%2.25	دفعة واحدة في 2023
	15 م أورو	%2.75	دفعة واحدة في 2025
	257 م أورو	%2	على 3 أقساط سنوية متساوية (بداية من سنة 2022)
	130 م دولار	%2.75	على 3 أقساط سنوية متساوية (بداية من سنة 2022)
قروض سنة 2021	94.5 م أورو	% 2.00	دفعة واحدة بعد 5 سنوات (في سنة 2026)
	165 م أورو	%2.75	5 سنوات منها 3 سنوات امهال (2025-2026)
	25 م دولار	%2.75	دفعة واحدة بعد 5 سنوات (في سنة 2026)
	125 م دولار	% 3.5	5 سنوات منها 3 سنوات امهال (2025-2026)
قروض سنة 2022	**56.5 م أورو**	% 2.90	4 سنوات منها سنتين امهال (2025-2026)
	25 م أورو	**أوربور+ 1.95 %**	4 سنوات منها سنتين امهال (2025-2026)
	25 م دولار	**ليبور+ 1.90 %**	4 سنوات منها سنتين امهال (2025-2026)
قروض سنة 2023	13 م أورو	5.0%	دفعة واحدة بعد 4 سنوات (2027)
	101 م أورو	أوربور+ 1.7 %	دفعة واحدة بعد 4 سنوات (2027)
	7 م دولار	ليبور+ 1.5 %	دفعة واحدة بعد 4 سنوات (2027)
	46 م أورو	% 4.45	**2024**
	136 م أورو	أوربور+ 0.4 %	**2024**
	26 م أورو	أوربور+ 0.75 %	**دفعة واحدة بعد 2 سنتين (2025)**
	5 م أورو	أوربور+ 1.0 %	**دفعة واحدة بعد 3 سنوات (2026)**
	3 م دولار	% 5.85	**2024**
	10 م دولار	ليبور+ 0.2 %	**2024**

VIII. مؤشرات مخاطر - كلفة الدين العمومي :

* مخاطر تغير نسب الفائدة :

	2019	2020	2021	2022	2023
حصة الدين بنسبة فائدة متغيرة	% 27.8	% 29.6	% 18.8	% 20.3	% 22.7
الدين الخارجي	% 27.4	% 32.5	% 17.8	% 18.4	% 20.2
الدين الداخلي	% 28.6	% 23.9	% 20.2	% 22.9	% 25.5
إعادة تثبيت سعر الفائدة خلال سنة	% 36.5	% 39.8	% 32.5	% 36.7	% 41.0
الدين الخارجي	% 33.7	% 41.5	% 23.8	% 26.0	% 31.2
الدين الداخلي	% 43.0	% 36.6	% 45.8	% 51.5	% 51.9
إعادة تثبيت سعر الفائدة خلال 5 سنوات	% 69.8	% 73.8	% 66.2	% 69.4	% 71.3
الدين الخارجي	% 65.7	% 71.6	% 58.3	% 60.5	% 61.4
الدين الداخلي	% 79.4	% 78.0	% 78.2	% 81.7	% 82.3
معدّل مدّة إعادة تحديد نسبة الفائدة ATR (سنوات)	3.99	3.69	4.69	4.31	3.97
الدين الخارجي	4.48	4.04	5.91	5.54	5.21
الدين الداخلي	2.84	3.00	2.82	2.61	2.57

يتمّ تقييم مخاطر كلفة فوائد الدّين العمومي من خلال متابعة مجموعة من المؤشرات، من بينها :

**حصة الدين العمومي بنسبة فائدة متغيرة :

تمثل حصة الدين العمومي بنسبة فائدة متغيرة 22.7 % من اجمالي الدين العمومي سنة 2023 مقابل 20.3 % سنة 2022 بعد أن انخفضت من 29.6 % سنة 2020 إلى18.8 % سنة 2021. تم تثبيت نسب الفائدة لقروض البنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية خلال سنة 2021 مما ساهم في تخفيض حصّة الدّين الخارجي بنسبة فائدة متغيرة إلى مستوى 18 % خلال 2021-2022 و 20 % سنة 2023 مقابل 32.5 % سنة 2020. انخفضت حصة الدين الداخلي بنسبة فائدة متغيرة من 23.9 % سنة 2020 إلى 20.2 % سنة 2021 ويعود ذلك إلى الترفيع في إصدارات رقاع الخزينة ذات نسب فائدة ثابتة. وخلال 2022-2023 تم اصدار قروض داخلية ذات نسب فائدة متغيرة مما ساهم في ارتفاع حصة الدين الداخلي بنسبة فائدة متغيرة إلى 22.9 % سنة 2022 و25.5 % سنة 2023.

**حصة الدين العمومي الذّي يتطلّب إعادة تثبيت سعر الفائدة :

تشمل **حصة الدين الذي سيتم إعادة تثبيت سعر فائدته في غضون سنة** مجموع الديون ذات نسب الفائدة المتغيرة، إضافة للديون ذات نسب الفائدة الثابتة التي يحلّ آجلها خلال سنة أي حجم الدين العمومي الذي ستتغير شروطه المالية في ظرف سنة واحدة.

ولقد بلغت حصة الدين الذي يتطلب إعادة تثبيت سعر فائدته في غضون سنة نسبة 41 % في موفى سنة 2023، أي أنّ 41% من الدين العمومي معرض لمخاطر ارتفاع سعر الفائدة في غضون سنة.

أمّا بالنسبة **لحصة الدين الذي سيتم إعادة تثبيت سعر فائدته في غضون 5 سنوات** فقد تجاوز 71 % من الدّين العمومي.

**معدّل مدّة إعادة تحديد نسبة الفائدة (ATR) :

هو عبارة عن معدل المدّة الزمنية اللازمة (متوسط المدّة المرجحة) لتصبح جميع القروض في حافظة الدين العمومي خاضعة لسعر فائدة جديد وقد بلغ معدّل مدّة إعادة تحديد نسبة الفائدة حوالي 4 سنوات موفى سنة 2023 مقابل 4.3 سنوات في سنة 2022 و4.7 سنوات في سنة 2021 و3.7 سنوات في 2020.

* مخاطر إعادة التمويل :

	2019	2020	2021	2022	2023
معدل مدة سداد الدين (سنوات)	6.32	6.05	5.92	5.63	5.35
الدين الخارجي	6.92	6.67	7.05	6.77	6.54
الدين الداخلي	4.89	4.87	4.19	4.05	4.01
إعادة التمويل خلال سنة	% 9.7	% 11.1	% 14.3	% 18.0	% 20.8
الدين الخارجي	% 7.3	% 9.9	% 6.7	% 9.8	% 14.1
الدين الداخلي	% 15.3	% 13.4	% 26.0	% 29.3	% 28.4
إعادة التمويل خلال 5 سنوات	% 47.5	% 52.2	% 53.8	% 56.4	% 58.1
الدين الخارجي	% 45.7	% 50.8	% 50.5	% 52.3	% 52.8
الدين الداخلي	% 51.8	% 54.7	% 58.8	% 62.2	% 64.0
مدّة الدين (Duration) (سنوات)	4.4	4.1	3.7	3.5	3.1
الدين الخارجي	4.8	4.4	4.3	3.8	3.0
الدين الداخلي	3.7	3.7	3.2	3.2	3.2

ترتبط مخاطر إعادة التمويل بظروف تجديد الدّيون التي يحلّ آجل استحقاقها والتي يمكن أن يتمّ سدادها من خلال تعبئة موارد مالية جديدة بكلفة يمكن أن تكون أكثر ارتفاعا.

**معدل مدة سداد الدين العمومي :

هو عبارة عن معدل المدّة الزمنية المتبقية لسداد الديون، وقد تراجع معدل مدة سداد الدين العمومي إلى أقل من 6 سنوات في موفى سنة 2023، ويعود ذلك بالأساس إلى تراجع معدل مدة سداد الدين الداخلي بسبب ارتفاع حجم إصدارات رقاع الخزينة قصيرة المدى خلال 2021-2023 وقصر آجال الديون الداخلية بالعملة إضافة إلى اقتراب أجال تسديد الديون السابقة وتراكمها على المدى المتوسط، في المقابل شهد معدل مدة سداد الدين الخارجي تحسنا نسبيا من 6.7 سنوات خلال سنة 2020 إلى 7 سنوات خلال سنة 2021 ثم تراجع إلى 6.8 سنوات خلال سنة 2022 و6.5 سنوات سنة 2023.

**إعادة التمويل :

ارتفعت حصة الدين العمومي الذي يتطلّب إعادة التمويل خلال سنة واحدة من 14.3 % سنة 2021 إلى 18.0 % سنة 2022 و20.8 % سنة 2023، ويعود ذلك لقصر آجال كلّ من الديون الداخلية والخارجية التي وقع اللّجوء إليها في السنوات الأخيرة. كما سجّلت حصة الدين العمومي الذي يتطلّب إعادة التمويل خلال 5 سنوات ارتفاعا لتبلغ 58.1 % من حافظة الدّين العمومي، أي أن أكثر من 58 % من حجم الدين العمومي سيحل أجال سداده خلال الخمس السنوات القادمة (2024-2028).

* مخاطر أسعار الصرف :

	2019	2020	2021	2022	2023
نسبة الدين بالعملات الأجنبيّة	% 72.3	% 69.7	% 64.2	% 60.2	% 55.0
الدين الخارجي	% 100.0	% 100.0	% 100.0	% 100.0	% 100.0
الدين الداخلي	% 6.5	% 11.1	% 9.6	% 5.2	% 4.6

يعدّ تأثير أسعار الصرف على حافظة الدين العمومي إحدى أهّم عوامل ارتفاع حجم الدّين ونسبة المديونية وتتأتّى مخاطر أسعار الصرف أساسا من الديون المعنونة بالعملات الأجنبية وتشمل هذه الدّيون كلاّ من الدّين الخارجي والدين الداخلي بالعملة الأجنبية.

وقد بلغت نسبة الدين بالعملات الأجنبيّة في موفى سنة 2023 ما يقارب 55 % من مجموع الدين العمومي مسجّلة تراجعا ملحوظا مقارنة بالسنوات السّابقة، و ذلك نتيجة الترفيع في إصدارات رقاع الخزينة خلال 2020-2023 مقابل تراجع سحوبات القروض الخارجية و القروض الداخلية بالعملة.

القسم الثّاني :
قروض الدولة الممنوحة للمؤسسات العمومية

I. التعهـــدات :

خلال سنة 2023 أبرمت وزارة المالية مع المؤسسات والمنشآت ذات المساهمات العمومية 18 اتفاقية قرض بمبلغ جملي قدره 243.1 مليون دينار، مقابل 14 إتفاقية قرض بمبلغ جملي قدره 289.8 مليون دينار سنة 2022 و20 اتفاقية قرض بقيمة 266.4 مليون دينار في سنة 2021. ويعود إنخفاض قيمة القروض المبرمة سنة 2023 إلى التخفيض في المبلغ الأقصى المرخص فيه لمنح قروض الخزينة للمؤسسات العمومية إلى 200 مليون دينار وذلك بمقتضى القانون عدد 12 لسنة 2023 مؤرخ في 23 نوفمبر 2023 بعد أن كان 500 مليون دينار سنة 2022 والذي خصص أساسا لتسوية تسبقات خزينة لفائدة عدد من المؤسسات العمومية.

الرسم البياني رقم 2- 1 : تطور القروض المسندة إلى المؤسسات العمومية

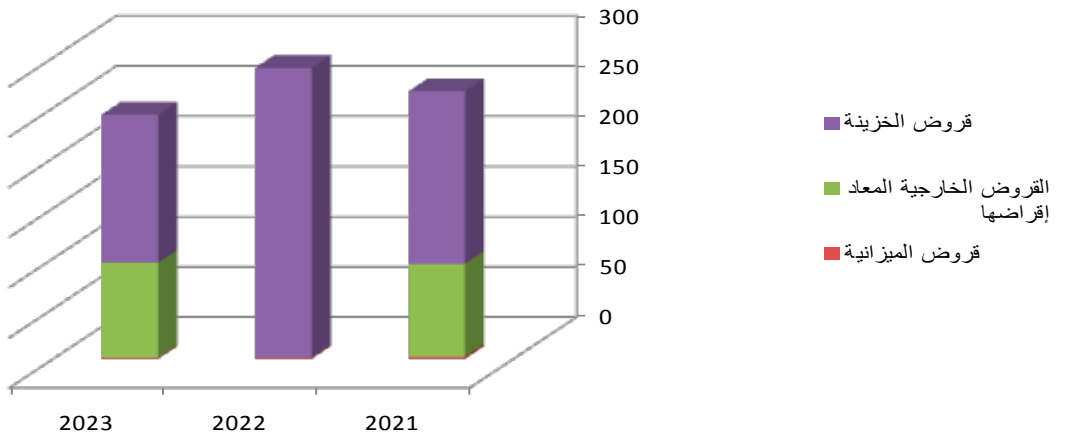

كما أبرمت وزارة المالية 8 اتفاقية قرض خلال الستة أشهر الأولى من سنة 2024 بقيمة 158.5 م د توزعت بين 4 قروض خزينة بمبلغ 53.7 م د و3 قروض ميزانية بمبلغ 2.7 م د و قرض خارجي معاد إقراضه بمبلغ 102.1 م د .

توزيع القروض حسب المستفيدين :

توزعت القروض الممنوحة خلال سنوات 2021 و2022 و2023 حسب المستفيدين كالتالي :

2021					
صنف القرض	المستفيد	المبلغ بالمليون دينار	موضوع القرض	نسبة الفائدة	مدة السداد
القروض الخارجية المعاد إقراضها	الشركة التونسية للصناعات الصيدلية	92.3	برنامج مجابهة جائحة كورونا	%2	من 01 جوان 2026 الى 01 ديسمبر 2035
المجموع		92.3			
قروض الخزينة	الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق	4,2	نفقات الاجور	دون فائدة	دفعة واحدة بتاريخ 31 ديسمبر 2021
	الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق	8.67	نفقات الاجور	%5	من 31 مارس 2022 إلى 30 سبتمبر 2025
	الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق	11.06	نفقات الاجور وتسوية تسبقة خزينة	%5	من 25 مارس 2023 إلى 25 سبتمبر 2026
	شركة تونس الطرقات السيارة	28.9	تسديد أقساط قروض خارجية مضمونة	%1	من 31 أوت 2023 إلى 29 فيفري 2024
	شركة الخطوط التونسية	20.6	تسديد أقساط قروض خارجية مضمونة	%3	من 28 فيفري 2028 إلى 30 نوفمبر 2024
	شركة الخطوط التونسية	20.6	تسديد أقساط قروض خارجية مضمونة	%7	من 03 جوان 2023 الى 03 مارس 2025
	ديوان الأراضي الدولية	15	العناية بالزراعات الكبرى و قطاع الزياتين	%5	من 31 جويلية 2021 إلى 30 نوفمبر 2021
	الديوان الوطني للزيت	10	تمويل شراءات من زيت الزيتون موسم 2022/2021	%7	دفعة واحدة بتاريخ 30 سبمتبر 2022
	الشركة التونسية لسياحة الشباب	1	مجابهة مصاريف طارئة	%5	من 31 مارس 2022 الى 30 سبتمبر 2025.
	الشركة التونسية للصناعات الصيدلية	3.6	تغطية حاجياتها من السيولة	%3	من 08 ديسمبر 2021 الى 08 ديسمبر 2022
	الشركة التونسية للصناعات الصيدلية	1.6	تغطية حاجياتها من السيولة	%5	من 31 أكتوبر 2021 الى 30 أفريل 2022
	الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية	10.2	تسديد أقساط قروض خارجية مضمونة	%7	من 13 أفريل 2022 الى 13 أكتوبر 2024
	الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية	17.5	نفقات أجور	%7	من 30 ديسمبر 2022 الى 30 جوان 2025
	الشركة الايطالية التونسية لاستغلال النفط	0.9	ملحق برنامج 2019	دون فائدة	من المرابيح
	وكالة الكحول	3	تمويل شراءاتها من الكحول	%5	من 01 أفريل 2022 الى 01 أكتوبر 2023
	شركة نقل تونس	15	تسوية تسبقات خزينة	%7	من 31 مارس 2023 الى 31 ديسمبر 2027
المجموع		171,9			
قروض الميزانية	شركة الدراسات والنهوض بتونس الجنوبية	0.5	مصاريف أشغال تهيئة المنطقة الرطبة TP4	دون فائدة	من محصول بيع الأراضي التي سيتم تهيئتها
	شركة الدراسات وتهيئة سبخة بن غياضة بالمهدية	0.6	مصاريف متابعة أشغال استصلاح سبخة بن غياضة و مصاريف حراستها و صيانتها	دون فائدة	من محصول بيع الاراضي
	شركة الدراسات وتهيئة السواحل الشمالية لمدينة صفاقس	1,1	مصاريف دراسة و متابعة الاشغال	دون فائدة	من محصول بيع الاراضي
المجموع		2.2			
المجموع العام		266.4			

2022					
صنف القرض	المستفيد	المبلغ بالمليون دينار	موضوع القرض	نسبة الفائدة	مدة السداد
قروض الخزينة	الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد	127.8	تسوية تسبيقات خزينة	%3	من 10 أفريل 2023 الى 10 مارس 2027
	مصنع التبغ بالقيروان	92.6	تسوية تسبيقات خزينة	%3	من 30 ماي 2023 الى 30 أفريل 2027
	المركز الوطني البيداغوجي	15	تمويل جزء من صفقة الكتاب المدرسي	%5	من 30 أكتوبر 2022 الى 31 جويلية 2023
	بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة	11	تسديد أقساط قروض خارجية مضمونة	%3	من 02 جوان 2023 الى 02 ديسمبر 2024
	الشركة التونسية لسياحة الشباب	0.03	خلاص أجور أعوان	%3	من 15 جوان 2023 الى 15 ديسمبر 2024
	الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق	5.1	خلاص أجور أعوان	%5	من 25 اوت 2023 الى 25 فيفري 2027
	الشركة الوطنية للسكك الحديدية	17.5	تسديد أقساط قروض خارجية مضمونة	%5	من 27 جويلية 2023 الى 27 جانفي 2026
	الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق	2.7	خلاص أجور أعوان	%8.8	15 نوفمبر 2023 الي 15 ماي 2025
	الشركة العامة للمقاولات والمعدات والاشغال	5	تمويل مشاريع بصدد الانجاز	%9.6	20 أفريل 2025 الي 20 أكتوبر 2032
	بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة	11.7	تسديد أقساط قروض خارجية مضمونة	%8	من 30 نوفمبر 2023 الى 30 ماي 2025
	الشركة التونسية لسياحة الشباب	0.038	خلاص أجور أعوان	%8.8	من 15 نوفمبر 2023 الى 15 ماي 2025
	الشركة التونسية لسياحة الشباب	0.112	خلاص أجور أعوان	%8.8	من 25 جوان 2024 الى 25 ديسمبر 2025
المجموع		288.7			
قروض الميزانية	شركة الدراسات وتهيئة سبخة بن غياضة بالمهدية	0.6	مصاريف صيانة وحماية البحيرة الجنوبية	دون فائدة	من محصول بيع الأراضي
	شركة الدراسات و تهيئة السواحل الشمالية لمدينة صفاقس	0.5	مصاريف دراسة و متابعة الاشغال	دون فائدة	من محصول بيع الأراضي
المجموع		1.1			
المجموع العام		289.8			

2023					
صنف القرض	المستفيد	المبلغ بالمليون دينار	موضوع القرض	نسبة الفائدة	مدة السداد
القروض الخارجية المعاد إقراضها	ديوان الحبوب	12.5	برنامج دعم الأمن الغذائي	متغيرة	من 15 سبتمبر 2030 الى 15 سبتمبر 2042
	المجمع الكيميائي التونسي	81.9	برنامج دعم الأمن الغذائي	متغيرة	من 15 سبتمبر 2030 الى 15 سبتمبر 2042
المجموع		94.4			
قروض الخزينة	شركة الخطوط التونسية	4	إصلاح الطائرة الرئاسية	% 8.8	من 30 نوفمبر 2023 الى 30 ماي 2025
	الشركة الوطنية لعجين الحلفاء و الورق	24.2	تمويل شراءات العجائن و المواد الضرورية لصناعة الورق المعد للكتاب المدرسي	% 8.5	من 01 اكتوبر 2023 الى 01 افريل 2025
	الديوان الوطني للمناجم	0.4	تسوية مساهمة الديوان لدى الصندوق الوطني للتقاعد و الحيطة الاجتماعية.	% 9.5	من 20 مارس 2024 الى 20 سبتمبر 2025.
	الشركة التونسية للتنقيب	2	تمويل حاجياتها من السيولة	% 9.5	من 20 مارس 2024 الى 20 سبتمبر 2025.
	الشركة التونسية لسياحة الشباب	0.038	تسديد أجور الأعوان	% 9.5	من 15 نوفمبر 2023 الى 30 ماي 2025
	شركة نقل تونس	3.2	تمويل ذاتي لإقتناء حافلات مستعملة	% 9.5	من 15 افريل 2024 الى 15 افريل 2025
	شركة الخطوط التونسية	12.8	تسديد أقساط قروض خارجية مضمونة	% 9	من 02 ماي 2024 الى 02 اكتوبر 2026
	بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة	11	تسديد أقساط قروض خارجية مضمونة	% 9.5	من 29 نوفمبر 2024 الى 29 ماي 2028
	الشركة الجديدة للطباعة والصحافة و النشر	0.9	تسديد أجور الأعوان	% 9.5	من 01 جوان 2024 الى 01 ديسمبر 2025
	الديوان الوطني للزيت	15	تمويل شراءاته من زيت الزيتون موسم 2024/2023	% 9	من 15 ماي 2024 الى 15 اكتوبر 2024
	الشركة العامة للمقاولات والمعدات والأشغال	3	تسديد أجور الأعوان أكتوبر ونوفمبر وديسمبر 2023	% 9.8	من 15 افريل 2024 الى 15 اكتوبر 2025
	شركة نقل تونس	43	تسوية تسبقات خزينة لسنة 2022/2023	% 10	من 10 نوفمبر 2025 الى 10 ماي 2034
	بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة	11	تسديد أقساط فروض خارجية مضمونة	% 9.5	من 28 ماي 2025 الى 28 نوفمبر 2028
	الشركة العامة للمقاولات والمعدات والأشغال	17	تمويل حاجياتها الملحة للمشاريع الجارية المتعهد بها	% 10	من 30 جانفي 2027 الى 30 جويلية 2035
المجموع		147,6			
قروض الميزانية	شركة الدراسات و تهيئة سبخة بن غياضة بالمهدية	0.6	مصاريف متابعة أشغال استصلاح سبخة بن غياضة و مصاريف حراستها و صيانتها	دون فائدة	من محصول بيع الاراضي
	شركة الدراسات و تهيئة السواحل الشمالية لمدينة صفاقس	0.5	مصاريف دراسة و متابعة الاشغال	دون فائدة	من محصول بيع الاراضي
المجموع		1.1			
المجموع العام		243.1			

II. الاستخلاصات :

بلغت الإستخلاصات المنجزة خلال سنة 2023 بعنوان القروض المسندة الى المؤسسات العمومية ما قيمته 304.3 مليون دينار (الاصل 267.5 م د والفوائد 36.8 م د) بينما بلغت 153 مليون دينار (الاصل 130 م د والفوائد 23 م د) خلال سنة 2022 مقابل 270.1 مليون دينار (الاصل 232.6 م د والفوائد 37.5 م د) خلال سنة 2021. ويعود الانخفاض المسجل خلال سنة 2022 إلى تعثر الديوان الوطني للتطهير في تسديد الأقساط التي حل اجل سدادها خلال سنة 2022 فتم إعادة جدولتها خلال سنة 2023.

الرسم البياني رقم 2- 2 : تطور حجم الإستخلاصات بعنوان القروض المسندة إلى المؤسسات العمومية

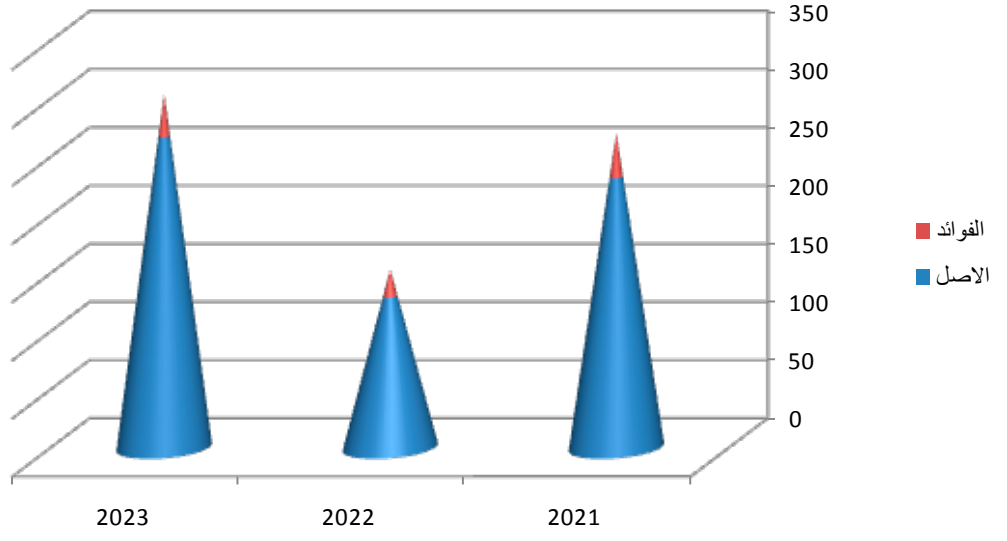

كما بلغت الاستخلاصات خلال الستة أشهر الاولى من سنة 2024 ما قدره 100.5 مليون دينار (الاصل 91.2 م د والفوائد 9.3 م د).

III. المتخلدات :

سجلت متخلدات القروض المسندة الى المؤسسات العمومية إرتفاعا بنسبة 19% لتبلغ 1133 م د عند نهاية سنة 2023 بعد ان كانت في حدود 951.1 م د عند نهاية سنة 2022 و912.7 م د في سنة 2021 ويعود هذا الارتفاع إلى تواصل عجز بعض المؤسسات العمومية عن تسديد متخلداتها خلال سنة 2023 على غرار كل من شركة نقل تونس وشركة الخطوط التونسية.

وتتوزع هذه المتخلدات حسب كل صنف كالتالي:

الرسم البياني رقم 2- 3 : تطور متخلدات القروض المسندة إلى المؤسسات العمومية

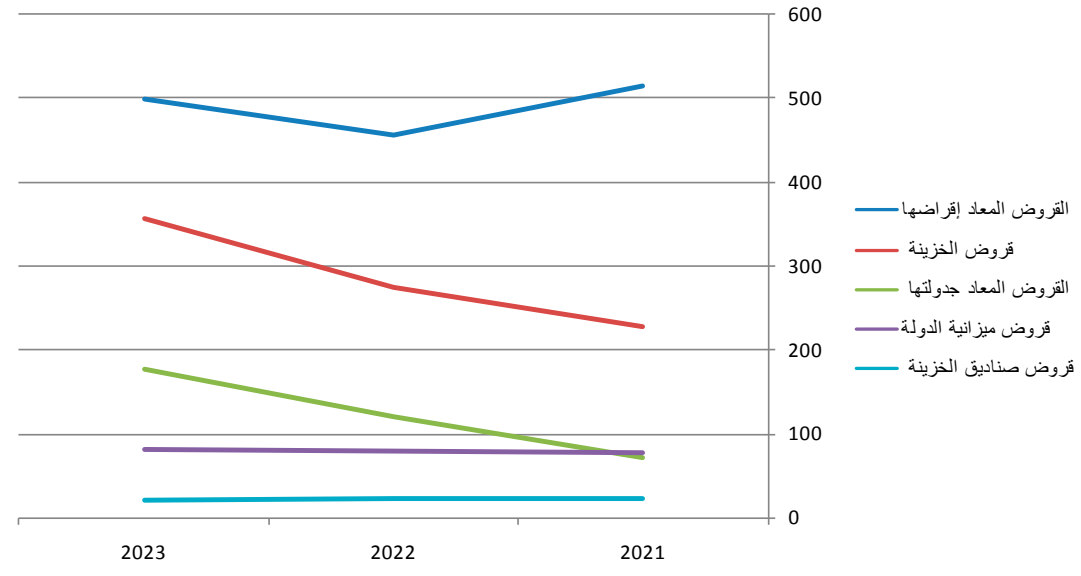

✓ **متخلدات القروض الخارجية المعاد إقراضها :**

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى التفرقة بين القروض الخارجية التي تمول مشاريع بنية تحتية للدولة والتي تتولى الدولة تحمل خدمة ديونها (الأصل و الفائدة) و بين مشاريع المؤسسات العمومية التي تتحمل هذه الأخيرة نفقاتها في جزئها المتعلق بالمعدات والتجهيزات والمنقولات حيث تتولى الدولة تسديد المقرض مباشرة في أصل الدين و فوائده ثم تعود على المؤسسة المنتفعة بالقرض لاسترجاع كل أو جزء من المبالغ التي دفعتها الدولة بعنوان خدمة الدين.

ويعود العمل بهذه الصيغة إلى عدم قدرة معظم هذه المؤسسات على الحصول على قروض خارجية بصفة مباشرة أو بضمان الدولة نظرا لوضعيتها المالية التي تعرف عجزا ماليا هيكليا.

شهدت متخلدات المؤسسات العمومية بعنوان القروض الخارجية المعاد اقراضها انخفاضا من 515.2 م د سنة 2021 إلى 455.8 م د سنة 2022 وذلك بعد عودة الشركة التونسية للكهرباء والغاز إلى النسق الطبيعي في تسديد أقساط القروض. وخلال سنة 2023 بلغت متخلدات القروض الخارجية المعاد إقراضها 498.4 م د، وتمثل متخلدات هذا الصنف من القروض حوالي 44 % من جملة متخلدات القروض الممنوحة الى المؤسسات العمومية ومرد ذلك أن هذه القروض بالعملة الاجنبية وتتأثر بالتراجع المسجل للدينار مقابل العملات الأجنبية، وكذلك وضعية بعض المؤسسات التى تشكو من عجز هيكلي على غرار شركة نقل تونس باعتبار استقرار أسعار النقل للعموم منذ 2011 رغم الإرتفاع المتواصل في كلفة النقل (أسعار الوقود؛ قطع الغيار؛ الأجور...) حيث بلغت متخلداتها تجاه الدولة في نهاية سنة 2023 ما قدره 298 م د أي حوالي 59.8 % من جملة متخلدات القروض المعاد إقراضها.

- ✓ **متخلدات القروض الممنوحة على موارد صناديق الخزينة (صندوق إعادة هيكلة المؤسسات ذات المساهمات العمومية) :**

انخفضت متخلدات القروض الممنوحة على موارد صناديق الخزينة إلى 20.9 م د سنة 2023 مقابل 22 مليون دينار خلال سنتي 2022 و2021، ويعود ذلك إلى تحويل الدين المستحق على الشركة العامة للمقاولات والمعدات والاشغال الى مساهمة في رأس مالها بقيمة 1.08 م د.

تمثل متخلدات القروض الممنوحة على موارد صناديق الخزينة حوالي 1.8 % من مجموع متخلدات القروض الممنوحة للمؤسسات العمومية.

- ✓ **متخلدات القروض الممنوحة من موارد الخزينة :**

تمنح قروض الخزينة عادة للمؤسسات التي تشكو عجزا مؤقتا في السيولة الناتج أساسا عن عدم تزامن التدفقات المالية بين الموارد والأعباء، إلا أنه يتم الالتجاء لهذا الصنف من القروض لتمويل العجز الهيكلي في موازنة عدد من المؤسسات نظرا لعدم قدرتها على تعبئة مواردها من القطاع البنكي. وشهدت متخلدات القروض الممنوحة من موارد الخزينة ارتفاعا متواصلا حيث بلغت 356 م د سنة 2023 مقابل 273.9 م د سنة 2022 و227.4 م د سنة 2021. ويعود ذلك الى أن هذه المتخلدات تعود تقريبا لنفس المؤسسات العمومية التي تعاني من عجز هيكلي في ميزانياتها.

تمثل متخلدات القروض الممنوحة من موارد الخزينة حوالي 31.4 % من مجموع متخلدات القروض الممنوحة للمؤسسات العمومية.

✓ **متخلدات القروض الممنوحة من ميزانية الدولة :**

شهدت متخلدات القروض الممنوحة من ميزانية الدولة ارتفاعا طفيفا لتبلغ 80.5 م د سنة 2023 مقابل 78.4 م د سنة 2022 مقابل 77.1 م د سنة 2021 ، ويفسر هذا الارتفاع بأنه خلال السنوات الأخيرة تم منح قروض بمبالغ طفيفة لتغطية نفقات تسيير و دراسة أشغال إستصلاح بعض المشاريع مثل استصلاح السواحل الشمالية لمدينة صفاقس و سبخة بن غياضة بالمهدية.

تمثل متخلدات القروض الممنوحة من ميزانية الدولة حوالي 7.1%من مجموع متخلدات القروض الممنوحة للمؤسسات العمومية.

✓ **متخلدات القروض المعاد جدولتها :**

هي وسيلة تلجأ إليها الدولة لإعادة هيكلة مديونية المؤسسات العمومية عبر معالجة متخلداتها لتخفيف عبء مديونيتها إلا أن معظم هذه المؤسسات التي تعاني من عجز هيكلي لم تتمكن من الالتزام بإعادة الجدولة مما اضطر وزارة المالية إلى إعادة جدولة المتخلدات مرة أخرى و التمديد في آجال الإستحقاق مما انعكس هذا على حجم متخلدات المؤسسات العمومية التي بلغت 177.2 م د سنة 2023 مقابل 121 م د سنة 2022 و71 م د سنة 2021. وتعود هذه المتخلدات أساسا الى كل من الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق والديوان الوطني للزيت وديوان الاراضي الدولية والتي تمثل نسبة 52 % من جملة متخلدات القروض المعاد جدولتها.

✓ **المتخلدات موفى جوان 2024 :**

ارتفعت جملة المتخلدات خلال الستة أشهر الأولى من سنة 2024 إلى 1258.6 م د ويعود ذلك أساسا إلى الصعوبات المالية التي تمر بها عدد من المؤسسات العمومية نظرا للظرف الإقتصادي العالمي والمحلى الذي اتسم بارتفاع مؤشرات التضخم و ارتفاع كبير في أسعار العديد من المنتوجات المستوردة خاصة أسعار المحروقات مما أدى إلى ارتفاع كلفة الإنتاج مقابل استقرار في أسعار بيع خدماتها.

وتمثل المؤسسات والمنشآت ذات المساهمات العمومية التالية أهم المدينين الذين تعلقت بذمتهم متخلدات بعنوان مختلف أصناف التمويلات.

المؤسسة	المتخلدات الى موفى جوان 2024 (م د)					مجموع المتخلدات (م د)
	القروض الخارجية المعاد إقراضها	قروض الخزينة	القروض المعاد جدولتها	قروض العنوان الثاني	قروض صندوق إعادة هيكلة المؤسسات العمومية	
شركة نقل تونس	303.47	33.99	0.00	0.00	0.00	337.46
الشركة الوطنية لعجين الحلفاء و الورق		37.07	57.60	2.70	0.00	97.37
شركة الخطوط التونسية	0.00	77.90	12.30	0.00	0.00	90.20
الشركة المغاربية لصناعة المحركات الحرارية	84.80	0.00	0.00	0.00	0.00	84.80
الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية	13.00	51.50	15.10	0.00	0.00	79.60
شركة الفولاذ	0.00	41.30	8.40		9.90	59.60
بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة	58.96	0.00	0.00	0.00	0.00	58.96
الشركة التونسية للكهرباء و الغاز	48.40	0.00	0.00	0.00	0.00	48.40
ديوان الاراضي الدولية		19.50	24.70	0.00	0.00	44.20
شركة تهيئة السواحل الشمالية لمدينة صفاقس	0.00	0.00	0.00	42.70	0.00	42.70
الشركة الإيطالية التونسية لاستغلال النفط	0.00	38.80	0.00	0.00	0.00	38.80
الديوان الوطني للزيت	0.00	2.50	0.00	0.00	0.00	23.70
المجموع	**508.63**	**302.56**	**139.30**	**45.40**	**9.90**	**1005.79**
مؤسسات أخرى	34.27	102.27	70.25	35.10	11.00	252.89
المجموع العام	**542.90**	**404.83**	**209.55**	**80.50**	**20.90**	**1258.68**

IV. الديون التي لم يحل أجلها :

ارتفعت ديون المؤسسات والمنشآت ذات المساهمات العمومية التي لم يحل أجل سدادها من 2631.6 م د سنة 2021 إلى 2816.9 م د سنة 2022 نتيجة إعادة جدولة متخلدات بعض المؤسسات العمومية على غرار كل من الديوان الوطني للتطهير والشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية. أما في سنة 2023 فقد بلغت ديون المؤسسات العمومية 2584.7 م د.

تمثل أقساط القروض الخارجية المعاد إقراضها نسبة 59 % من مجموع الديون التي لم يحل أجل سدادها حيث بلغت في سنة 2021 حوالي 1550.4 م د ومثلت في سنة 2022 نسبة 52 % بمبلغ 1453.6 م د. أما في سنة 2023 فقد أصبحت تمثل نسبة 51 % بمبلغ 1311.4 م د ويفسر هذا الاستقرار بضعف السحوبات على القروض الخارجية الجديدة المعاد إقراضها.

وتتوزع أهم الديون التي لم يحل أجلها بهذا العنوان على المؤسسات التالية :

المؤسسة	2021		2022		2023	
	م د	%	م د	%	م د	%
الشركة التونسة للكهرباء و الغاز	572.5	%21.8	547.0	%19.4	482.5	%19
شركة نقل تونس	267.1	%10.1	249.3	%8.9	295.7	11 %
الشركة الوطنية للورق و عجين الحلفاء	250.6	% 9.5	233.3	%8.3	221.6	9 %
الديوان الوطني للتطهير	217.3	% 8.3	336.2	%11.9	302.7	12 %
البنك التونسي للتضامن	261.2	%9.9	256.0	%9.1	241.0	9 %
شركة تونس الطرقات السيارة	192.3	%7.3	192.3	%6.8	192.3	7 %
المجموع	1760.9	%66.9	1814.1	%64.4	1735.8	% 67
باقي المؤسسات	870.7	%33.1	1002.8	%35.6	848.9	% 33
المجموع العام	2631.6	%100	2816.9	%100	2584.7	%100

يبين الرسم البياني التالي حجم الديون التي لم يحل أجلها وتطورها خلال الثلاث سنوات الأخيرة حسب كل صنف :

الرسم البياني رقم 2- 4 : تطور حجم ديون المؤسسات العمومية التي لم يحل أجلها

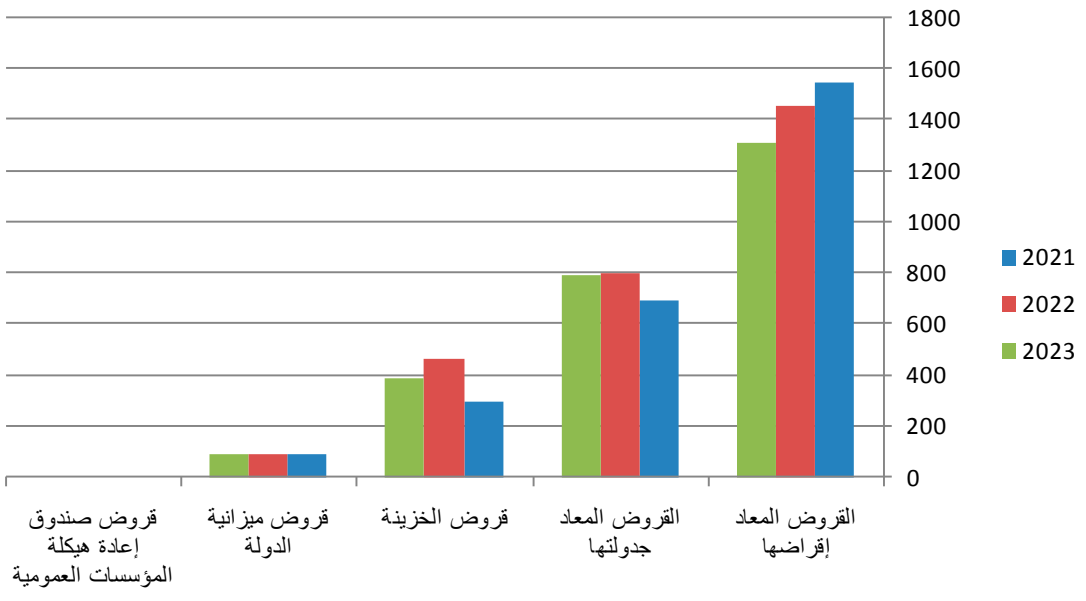

القسم الثالث :
الدين العمومي المضمون

تقديم :

- يعتبر الضمان من الأدوات غير المباشرة للدولة لتمويل المنشآت العمومية والمؤسسات العمومية غير الإدارية وذلك بعنوان تمويل مشاريع استثمارية. وتندرج هذه المشاريع في إطار استراتيجيات الدولة المرسمة بمخططاتها التنموية، حيث يمكّن هذا الضمان من الحصول على تمويلات بشروط مالية تفاضلية مماثلة للتي تحصل عليها الدولة سواء لدى بنوك محلية أو أجنبية.

وفي هذا الإطار يمكن تعريف الضمان بأن تحل الدولة محل المدين الأصلي أو المقترض المباشر (المنشأة أو المؤسسة العمومية) في جميع التزاماتها المالية والتعاقدية تجاه الممول. وتبعا لذلك، تلتزم الدولة بالإيفاء بجميع التعهدات وخلاص المبالغ المتخلدة بذمة المقترض في صورة إخلال هذا الأخير بتعهداته (الكلية أو الجزئية) تجاه المقرض.

ويضبط قانون المالية لكل سنة المبلغ الأقصى المرخص فيه لوزير المالية لمنح ضمان الدولة لإبرام قروض أو إصدار صكوك إسلامية وفقا للتشريع الجاري به العمل.

- ويصنف ضمان الدولة إلى نوعين :

- **ضمان خارجي :** يسند هذا الضمان لفائدة مقرضين أجانب على غرار مؤسسات مالية دولية مثل البنك العالمي والبنك الإفريقي للتنمية وبنوك تجارية وذلك بعنوان تمويل مشاريع تنموية واستثمارية.

  ونظرا لما تكتسيه اتفاقيات التمويل والضمان من تعهدات تعاقدية ملزمة للدولة تتجاوز الإطار القانوني العادي، يتطلب هذا النوع من الضمان المصادقة القانونية.

  وفي صورة إخلال المقترض بالتزاماته المالية تجاه الممول الأجنبي، يتم تفعيل ضمان الدولة بصفة آلية.

- **ضمان داخلي :** يسند هذا الضمان لفائدة البنوك المحلية بعنوان تمويل مشاريع واستثمارات لفائدة المؤسسات العمومية، وبصفة استثنائية يتم إسناده لتمويل عجز السيولة لدى بعض المؤسسات التي تشهد صعوبات مالية.

  وفي صورة إخلال المقترض بالتزاماته المالية تجاه الممول، لا يتم تفعيل ضمان الدولة إلاّ بعد استكمال جميع مراحل التتبعات القضائية ضد المدين.

I. الضمانات الممنوحة من قبل الدولة :

يمنح ضمان الدولة على أساس طلبات المؤسسات العمومية لتمويل مشاريعها، ويضبط قانون المالية من كل سنة المبلغ الأقصى لمنح ضمان الدولة (قدر هذا المبلغ بـ 3000 مليون دينار خلال سنوات 2016 و2017 و2018 وبـ4790 مليون دينار بالنسبة لسنة 2019).

وبداية من سنة 2020، وقصد الحد من تأثير تداعيات جائحة Covid-19 على نشاط المؤسسات العمومية وإيراداتها، وبهدف مساندة هذه المؤسسات في إنجاز مشاريعها التنموية، تم الترفيع في المبلغ الأقصى لمنح ضمان الدولة بمقتضى قانون المالية إلى حدود 7000 مليون دينار، ثم 8000 مليون دينار بداية من سنة 2023.

ويوضح الجدول الموالي تطور ضمان الدولة الممنوح فعليا إلى حدود جوان 2024 :

الوحدة : مليون دينار

السنة	2019	2020	2021	2022	2023	جوان 2024
المبلغ المرخص بقانون المالية	4790	7000	7000	7000	8000	8000
منح ضمان الدولة	**4589.0**	**4603.4**	**2487.6**	**2558.8**	**5155.0**	**1840.7**
قروض خارجية	2198.7	1730.6	2232.9	568.7	2099.3	1165.0
	% 47.9	**% 37.6**	**% 89.8**	**% 22.2**	**% 40.7**	**% 63.3**
قروض داخلية	2390.3	2872.8	254.7	1990.1	3055.7	675.8
	% 52.1	**% 62.4**	**% 10.2**	**% 77.8**	**% 59.3**	**% 36.7**

الرسم البياني رقم 1.3 : منح ضمان الدولة خلال الفترة 2019 – جوان 2024

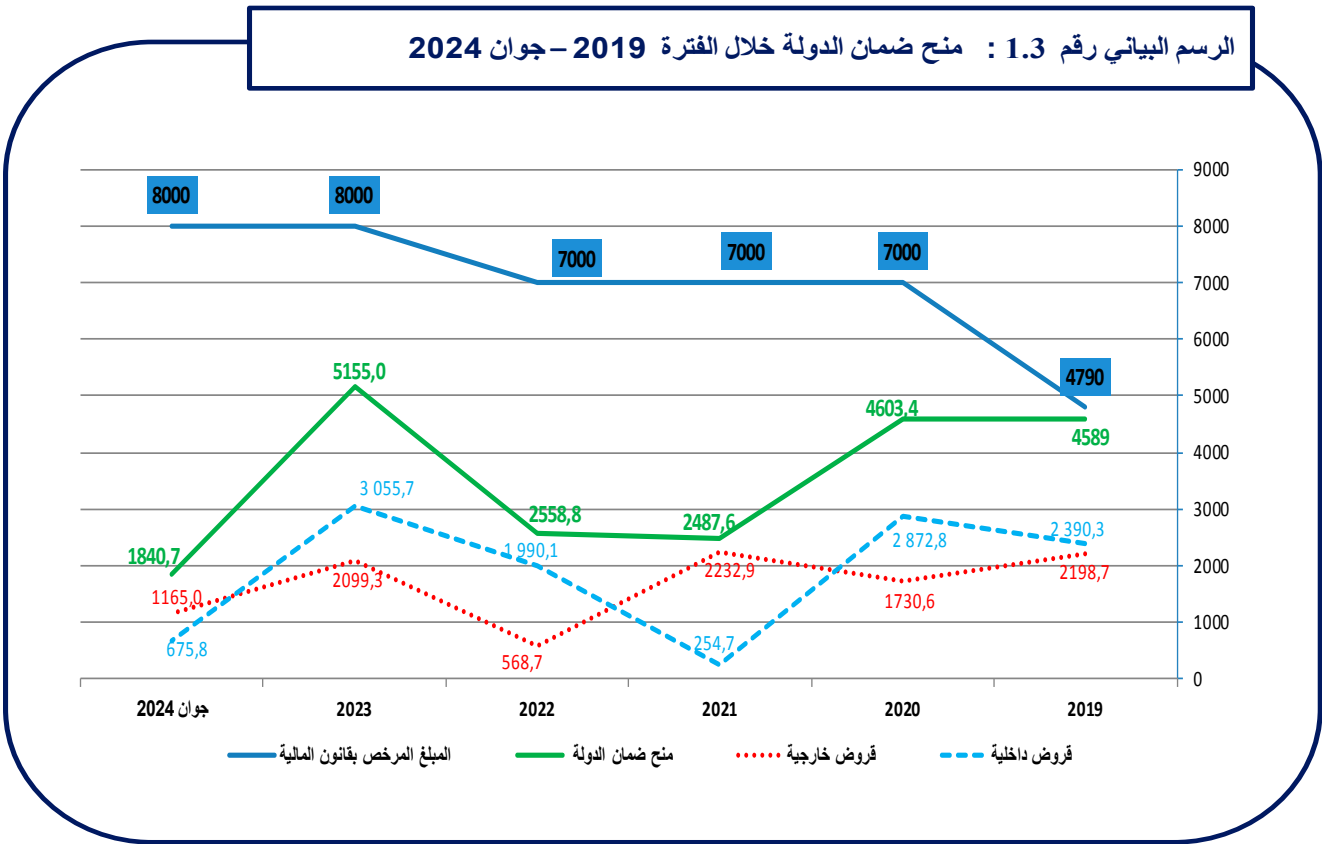

شهد ضمان الدولة خلال السنوات الأخيرة تباينا في المبالغ الممنوحة وذلك حسب عمليات التمويل المنجزة والحاجيات الفعلية للمؤسسات العمومية، حيث بلغ الضمان الممنوح مستوى 4600 مليون دينار خلال سنتي 2019 و2020، ثم سجل انخفاضا ملحوظا إلى مستوى 2500 مليون دينار خلال سنتي 2021 (2487,6 مليون دينار) و2022 (2558,8 مليون دينار). ويفسر هذا الانخفاض بتراجع تمويل المشاريع الاستثمارية للمؤسسات العمومية خلال فترة ما بعد جائحة Covid-19، حيث اقتصر الضمان الممنوح على تمويل عمليات الاستغلال للمؤسسات العمومية خاصة لتوريد المواد الأساسية (بترول، غاز، حبوب، أسمدة، سكر وقهوة...).

كما تم منح ضمان الدولة بداية من سنة 2022 لعدة عمليات إعادة جدولة الديون الداخلية للمؤسسات العمومية المبرمة لدى البنوك المحلية.

وبداية من سنة 2023، استعاد ضمان الدولة ديناميكيته من خلال إسناد الضمان بمبلغ جملي قدره 5155 مليون دينار يتوزع بين 2099,3 مليون دينار لفائدة الممولين الأجانب (40,7 % من الضمان الجملي الممنوح من خلال 7 قروض) و3055,7 مليون دينار لفائدة الممولين المحليين (59,3 % من الضمان الجملي الممنوح بعنوان 36 عملية). ويمكن ملاحظة أن الضمان الخارجي قد مثل المستفيد الأكبر حيث مر من 586,7 مليون دينار سنة 2022 (22,2 %) إلى 2099,3 مليون دينار (40,7 %).

وخلال السداسي الأول من سنة 2024، مثل ضمان الدولة الممنوح ما قدره 1840,7 مليون دينار يتوزع بين 1165 مليون دينار لفائدة الممولين الخارجيين (63,3 % من الضمان الجملي الممنوح من خلال 4 قروض لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز قصد تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وايطاليا «ELMED») و675,8 مليون دينار لفائدة البنوك المحلية (36,7 % من الضمان الجملي الممنوح بعنوان 18 عملية).

ويبرز الجدول الموالي تطور منح ضمان الدولة لفائدة الممولين المحليين حسب طبيعة التمويل خلال الفترة الممتدة بين سنة 2021 وجوان 2024 :

الوحدة : مليون دينار

طبيعة عملية التمويل	2021		2022		2023		السداسي الأول 2024	
	عدد العمليات	المبالغ	عدد العمليات	المبالغ	عدد العمليات	المبالغ	عدد العمليات	المبالغ
تمويل استثمارات	1	6.0	4	65.1	6	25.1	4	17.7
تمويل الواردات من المواد الأساسية	4	188.2	15	956.1	22	1215.2	5	321.2
تمويل عمليات استغلال أخرى	3	15.7	10	535.6	4	124.0	6	234.0
عمليات التدقيق Full audit	2	44.8	-	-	1	1550.4	-	-
عمليات إعادة الجدولة	-	-	7	433.3	3	141.0	3	102.9
المجموع	**10**	**254.7**	**36**	**1990.1**	**36**	**3055.7**	**18**	**675.8**

هذا ويتبين من خلال الجدول ارتفاع القروض الداخلية المضمونة المخصصة لتمويل الواردات من المواد الأساسية (بترول، غاز، حبوب، أسمدة، سكر وقهوة ...) لتمر من 188,2 مليون دينار سنة 2021 إلى 956,1 مليون دينار سنة 2022، ثم 1215,2 مليون دينار سنة 2023. وقد بلغت الضمانات الممنوحة في هذا الصنف إلى موفى السداسي الأول من سنة 2024 ما قدره 321,2 مليون دينار.

كما تواصل خلال نفس الفترة تجسيم توصيات مجامع التدقيق المكلفة بالتدقيق الشامل لحسابات البنوك العمومية المتعلقة بالتعهدات المالية لبعض المنشآت والمؤسسات العمومية تجاه البنوك المعنية والتي تواجه صعوبات مالية، وخاصة خلال السداسي الأول من سنة 2023 وذلك من خلال منح ضمان الدولة بمبلغ جملي 1550,4 مليون دينار، إضافة إلى التمديد في الضمانات الممنوحة سابقا.

II. حجم الدين المضمون :

سجل حجم الدين المضمون خلال السنوات الأخيرة ارتفاعا ملحوظا نظرا لتدخل الدولة لمساندة المنشآت العمومية والمؤسسات العمومية للحصول على قروض بضمان الدولة لإنجاز مشاريعها الاستثمارية وتحسين وضعياتها المالية من ناحية، ولتراجع قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية من ناحية أخرى.

ارتفع الحجم الإجمالي للدين المضمون من 20363.1 مليون دينار سنة 2022 إلى حوالي 21383.3 مليون دينار سنة 2023 أي حوالي 13.5% من إجمالي الناتج المحلي. وقد تضاعف حجم الدين الداخلي المضمون

خلال السنوات الأخيرة ليبلغ حوالي 8592.5 مليون دينار سنة 2022 و8843.5 مليون دينار سنة 2023، وفي المقابل بلغ حجم الدين الخارجي المضمون حوالي 12539.8 مليون دينار سنة 2023 بعد أن سجل تراجعا من 13213.5 مليون دينار سنة 2020 إلى 12209.3 مليون دينار سنة 2021 و11770.6 مليون دينار سنة 2022.

خلال جوان 2024 يقدر حجم الدين المضمون بحوالي 21515.9 مليون دينار (13.4 % من إجمالي الناتج المحلي) منه الدين الداخلي المضمون 9300 مليون دينار والدين الخارجي المضمون 12215.9 مليون دينار.

ويلخص الجدول الموالي تطور حجم الدين المضمون مع تقديرات السداسية الأولى لسنة 2024.

الوحدة : مليون دينار

حجم الدين المضمون	2019	2020	2021	2022	2023	تقديرات جوان 2024
الخارجي	12714.5	13213.5	12209.3	11770.6	12539.8	12215.9
% من الدين الجملي المضمون	% 76.1	% 76.8	% 65.1	% 57.8	% 58.6	% 56.8
الداخلي	3987.5	3994.6	6532.7	8592.5	8843.5	9300.0
% من الدين الجملي المضمون	% 23.9	% 23.2	% 34.9	% 42.2	% 41.4	% 43.2
المجموع	16702.0	17208.1	18742.0	20363.1	21383.3	21515.9
النسبة من إجمالي الناتج المحلي	% 13.6	% 14.4	% 14.3	% 14.1	% 13.5	% 13.4

الرسم البياني رقم 2.3 : تطور حجم الدين المضمون خلال الفترة 2019 - جوان 2024

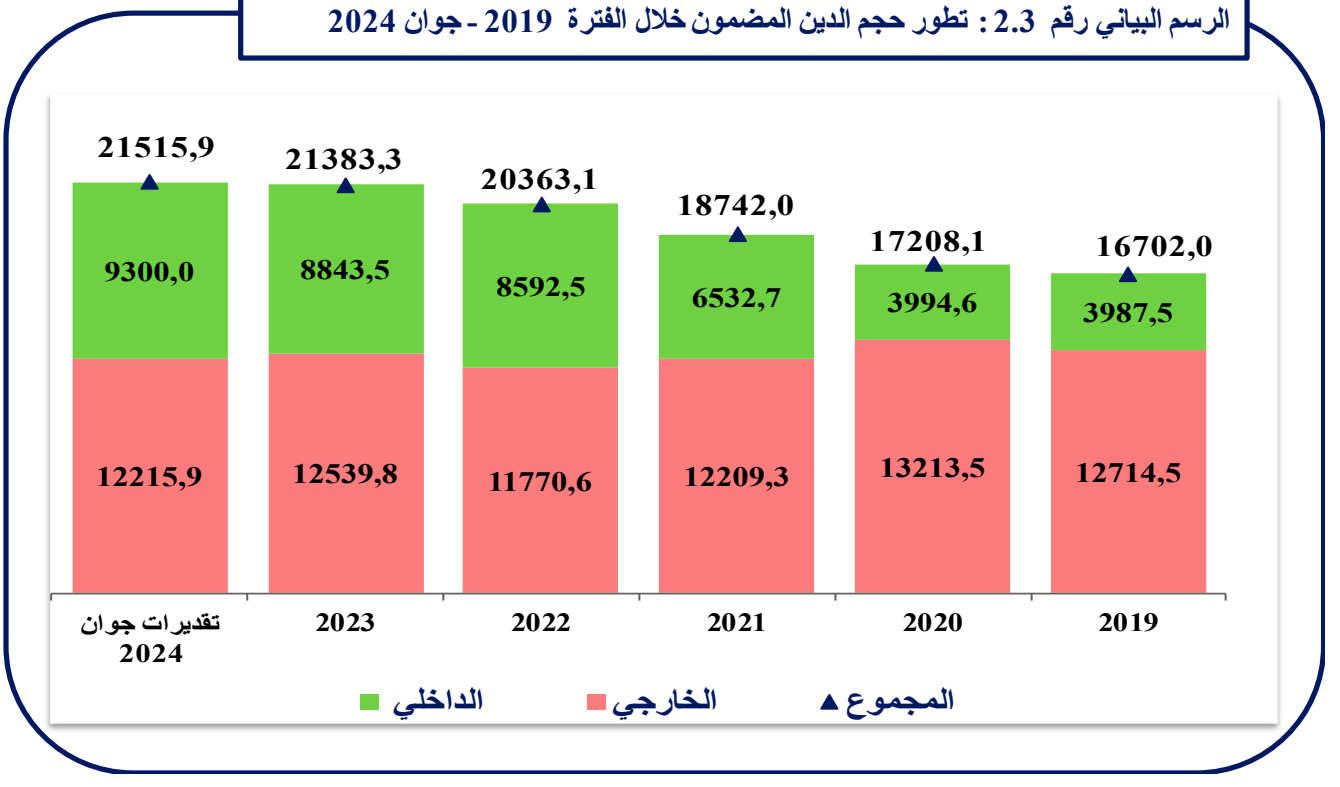

حجم الدين الخارجي المضمون :

سجل حجم الدين الخارجي المضمون شبه استقرار بين سنتي 2021 و2023 ليمر من 12209,3 مليون دينار إلى 12539,8 مليون دينار.

هذا وقد حافظ الدين الخارجي المضمون خلال هذه الفترة على التوزيع التالي : ثلثين في إطار التعاون المتعدد الأطراف وثلث في إطار التعاون الثنائي. ويجسد الرسم البياني الموالي التوزيع المذكور :

الرسم البياني رقم 3.3 : تقسيم حجم الدين الخارجي المضمون حسب المقرضين

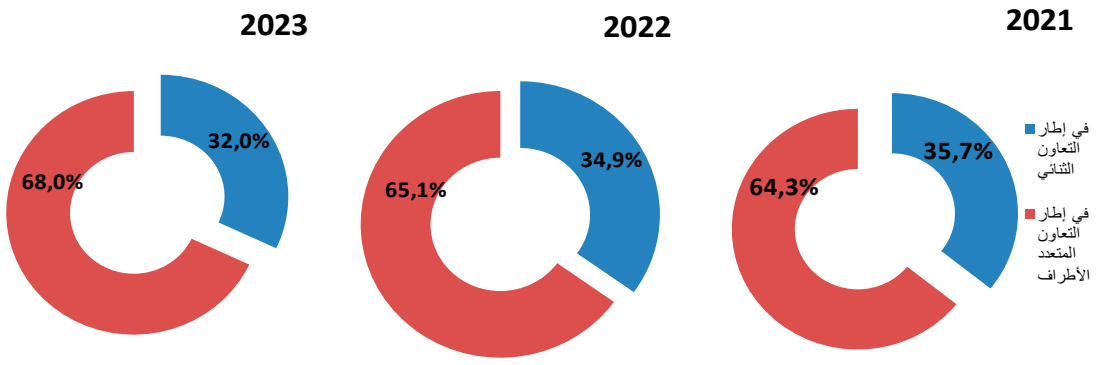

بالنسبة للتعاون الثنائي، ورغم انخفاض وزن تمويلاتها فقد حافظت اليابان خلال الفترة 2021-2023 على مرتبتها كأكبر مقرض للمؤسسات العمومية بضمان الدولة بحجم دين في حدود 27,9 % من حجم الدين الخارجي الثنائي المضمون في موفى سنة 2023، تليها إسبانيا في المرتبة الثانية بنسبة مستقرة في حدود 23,3 %. ومن ثمة، تمركزت فرنسا، التي شهدت ارتفاعا طفيفا في حجم دينها المضمون، في المرتبة الثالثة بنسبة 21,1 %. في المقابل، تجاوزت التمويلات الألمانية (المرتبة الرابعة بنسبة 14,8 % موفى سنة 2023) التمويلات المتأتية من المملكة المتحدة والتي تراجعت إلى المرتبة الخامسة بنسبة 9,7 %.

الرسم البياني رقم 4.3 : تقسيم حجم الدين الخارجي المضمون في إطار التعاون الثنائي

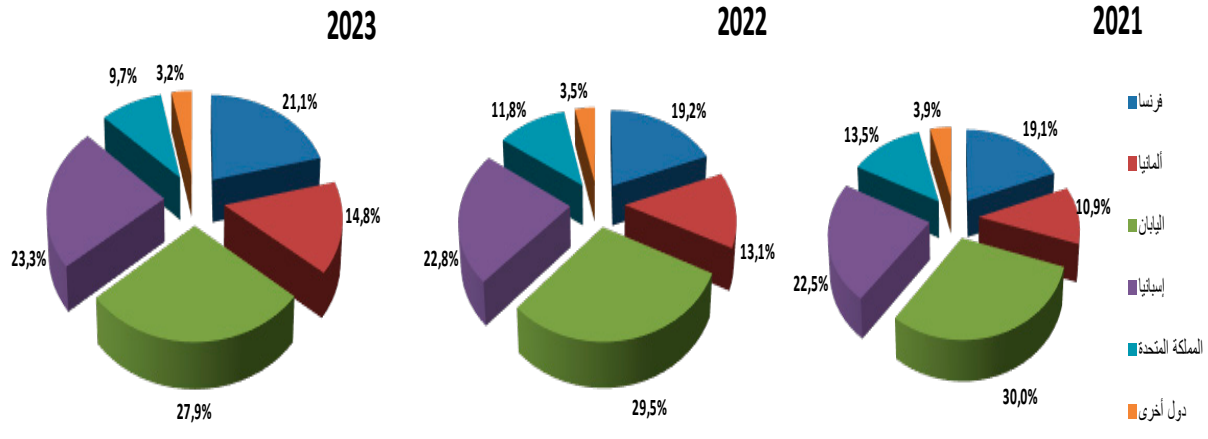

أما بخصوص التعاون المتعدد الأطراف، ورغم تراجع حجم تمويلاته للمؤسسات العمومية بضمان من الدولة، يواصل البنك الأوروبي للاستثمار BEI الانفراد بالمرتبة الأولى من حجم الدين الخارجي المضمون ضمن التعاون المتعدد الأطراف وذلك بنسبة 35 % سنة 2023 مقارنة بنسبة 41,2 % سنة 2021. كما عرف حجم تمويلات البنك الإسلامي للتنمية تراجعا من 23,2 % إلى 17,7 % خلال سنتي 2021 و2023. في المقابل، شهد حجم الدين الخارجي المضمون الممول من مؤسسات أخرى ونخص بالذكر منها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية BERD ارتفاعا ملحوظا من 3,3 % إلى 16,5 % خلال نفس الفترة.

الرسم البياني رقم 5.3 : تقسيم حجم الدين الخارجي المضمون في إطار التعاون المتعدد الأطراف

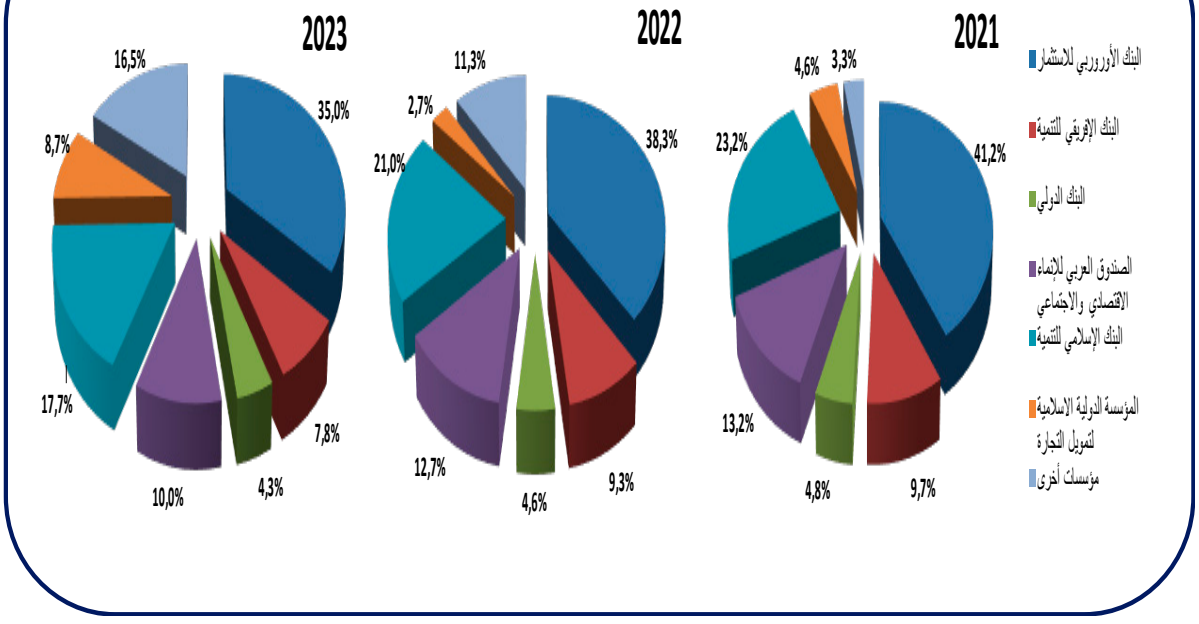

على المستوى القطاعي، يواصل قطاع الطاقة والصناعة الاستحواذ على أكثر من نصف حجم الدين الخارجي المضمون، رغم التراجع الطفيف من نسبة 57,1 % إلى 56,2 % بين سنتي 2021-2023. هذا ويمثل حجم القروض الخارجية المضمونة للشركة التونسية للكهرباء والغاز نسبة 50,6 % من الحجم الإجمالي للدين الخارجي المضمون.

وبفضل ارتفاع حجم التمويلات الخاصة بقطاع المياه والتطهير من نسبة 10,2 % إلى 11,7 % بين سنتي 2021-2023، احتل هذا القطاع المرتبة الثانية من الحجم الإجمالي للدين الخارجي المضمون.

في المقابل، شهد كل من قطاع التجهيز و القطاع المالي تراجعا إلى المرتبتين الثالثة والرابعة بنسب 10,6 % و8,2 % في موفى سنة 2023.

يوضح الرسم البياني التالي التوزيع القطاعي لحجم الدين الخارجي المضمون للفترة 2021-2023.

الرسم البياني رقم 6.3 : تقسيم حجم الدين الخارجي المضمون حسب القطاعات الاقتصادية

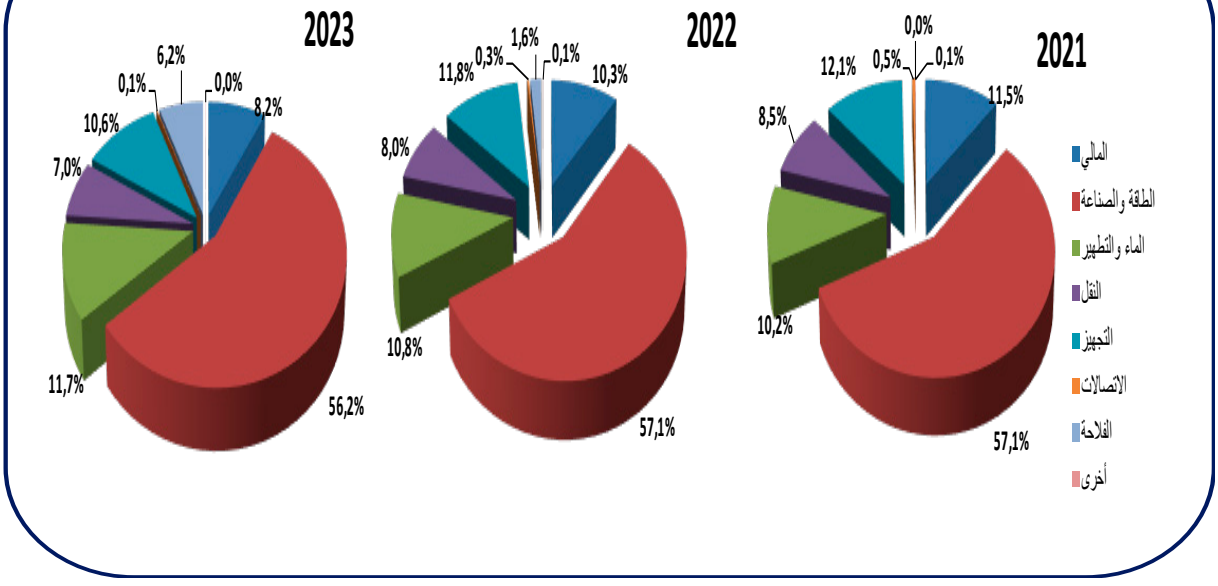

على مستوى تركيبة العملات، ونظرا لأهمية العلاقات الاقتصادية للبلاد التونسية مع الاتحاد الأوروبي، يهيمن الأورو على حجم الدين الخارجي المضمون : إذ ارتفع من نسبة 70,2 % سنة 2021 إلى 72,7 % سنة 2023. كما شهد حجم الدين المضمون بالدولار الأمريكي ارتفاعا طفيفا من 11,4 % إلى 12,1 % خلال نفس الفترة.

في المقابل، سجل حجم الدين باليان الياباني تراجعا من 10,7 % إلى 8,8 % بين سنتي 2021-2023.

الرسم البياني رقم 7.3 : تقسيم حجم الدين الخارجي المضمون حسب العملات

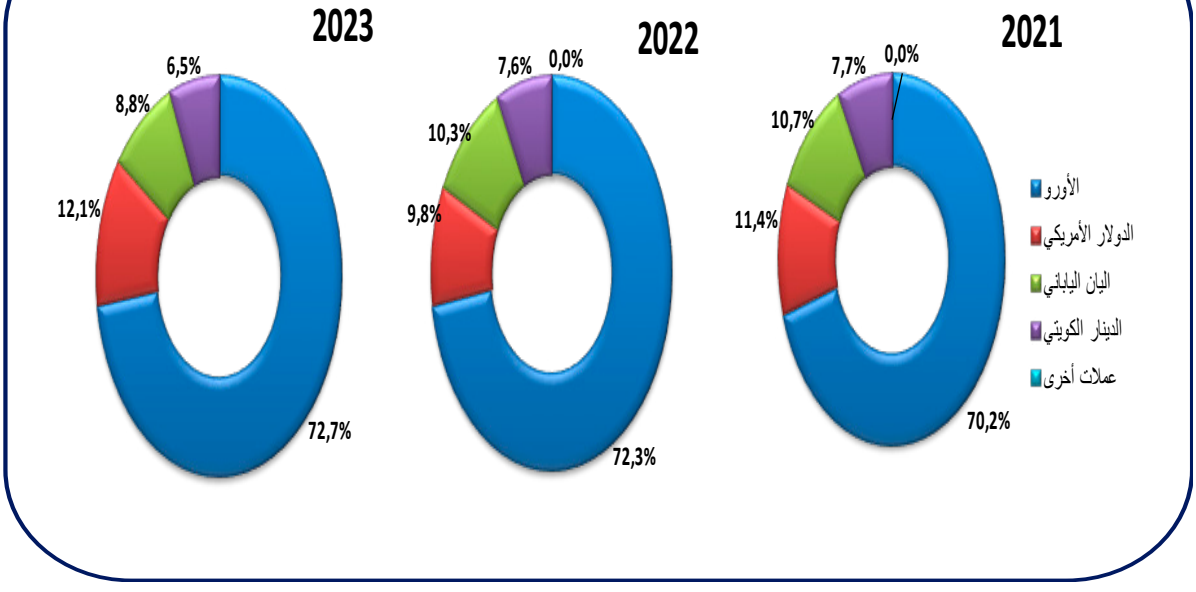

حجم الدين الداخلي المضمون :

شهد حجم الدين الداخلي المضمون تطورا بنسبة 35 % خلال الفترة 2021-2023 ليمر من 6532,7 مليون دينار سنة 2021 إلى 8843,5 مليون دينار سنة 2023. ويعود هذا الارتفاع أساسا إلى العوامل التالية :

- انتفاع المؤسسات والمنشآت العمومية بالإجراءات والآليات التي اتخذها كل من البنك المركزي التونسي والحكومة التونسية لمجابهة تداعيات جائحة Covid-19 والتي من أهمها تأجيل سداد أقساط الديون التي يحل أجلها في الفترة الممتدة بين مارس 2020 وسبتمبر 2021.

- تطور حجم الضمانات المدرجة في إطار عمليات التدقيق الشامل للبنوك العمومية من 4096,1 مليون دينار في سنة 2021 إلى 5378,1 مليون دينار سنة 2023.

- ارتفاع حجم تدخلات البنوك المحلية وخاصة البنوك العمومية لمساندة ميزانية الدولة قصد تمويل عمليات الاستغلال للمؤسسات العمومية بقروض مضمونة بعنوان تمويل عمليات فتح اعتمادات مستندية قصد توريد المواد الأساسية (بترول، غاز، حبوب، أسمدة، سكر وقهوة ...).

- منح ضمان الدولة بداية من سنة 2022 لعدة عمليات إعادة جدولة الديون الداخلية للمؤسسات العمومية على غرار كل من شركة الخطوط التونسية وشركة نقل تونس.

يبرز الجدول الموالي حجم الضمانات الممنوحة قصد تغطية تدخلات البنوك المحلية وتمويل نشاط وعمليات الاستغلال للمؤسسات العمومية خلال الفترة 2021 - جوان 2024 :

الوحدة : مليون دينار

طبيعة عملية التمويل	2021	2022	2023	السداسي الأول 2024
تمويل الواردات من المواد الأساسية	188.2	956.1	1215.2	321.2
تمويل عمليات استغلال أخرى	15.7	535.6	124.0	234.0
عمليات إعادة الجدولة	-	433.3	141.0	102.9
المجموع	**203.9**	**1925.0**	**1480.2**	**658.1**

يتسم الدين الداخلي المضمون بهيمنة البنوك العمومية الثلاث على النسبة الأكبر من الحجم الجملي للدين، حيث ارتفع من 75,4 % سنة 2021 إلى 81 % سنة 2023. ويرجع ذلك إلى تطور حجم الدين المضمون المندرج ضمن عمليات التدقيق الشامل للبنوك العمومية (أساسا لفائدة البنك الوطني الفلاحي سنة 2022) من ناحية، ولتمويل الواردات وعمليات الاستغلال من ناحية أخرى.

في المقابل، تراجع نسبة حجم الدين المضمون للبنوك الخاصة من نسبة 19,5 % سنة 2021 إلى 15,3 % سنة 2023. وبخصوص البنك المركزي التونسي فقد تراجعت نسبة حجم دينه المضمون من 5,1 % إلى 3,8 % بين سنتي 2021 و2023 بعنوان تغطية تعهدات البنك الفرنسي التونسي.

الرسم البياني رقم 8.3 : تقسيم حجم الدين الداخلي المضمون حسب المقرضين المحليين

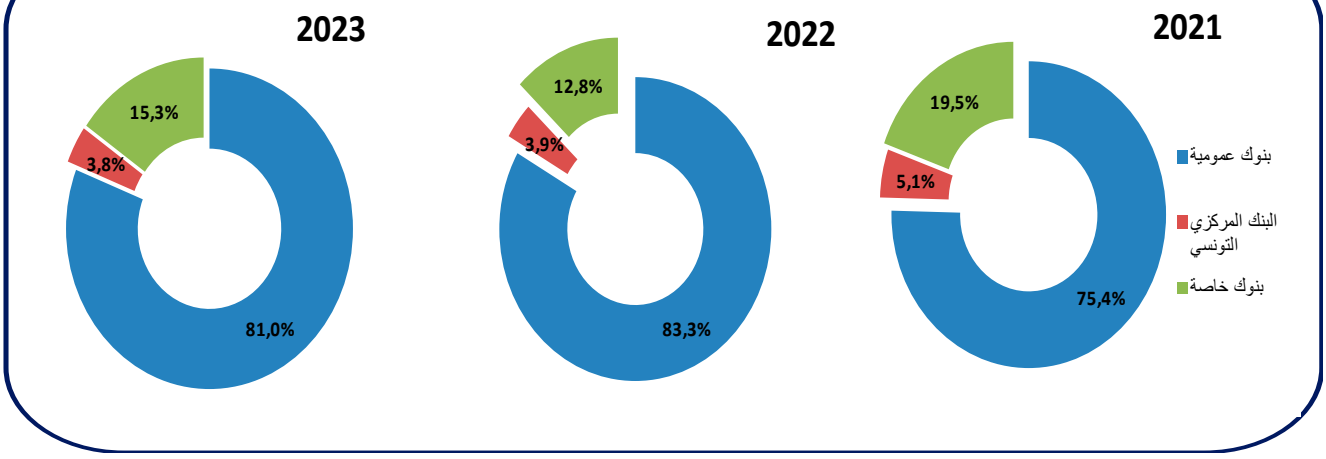

على مستوى التوزيع القطاعي، يستحوذ قطاعي الفلاحة والتجارة خلال الفترة 2021-2023 على ثلثي حجم الدين الداخلي المضمون، ويتمثل أساسا في ضمان تعهدات ديوان الحبوب لدى البنك الوطني الفلاحي بمبلغ 4942,9 مليون دينار في إطار عمليات التدقيق الشامل للبنوك العمومية، ومن جهة أخرى لضمان تمويل واردات الحبوب لفائدة ديوان الحبوب (211,8 مليون دينار) وواردات السكر والقهوة لفائدة الديوان التونسي للتجارة (417,1 مليون دينار).

ونظرا للتمويلات المتزايدة لفائدة كل من الشركة التونسية للكهرباء والغاز والمجمع الكيميائي التونسي والشركة التونسية لصناعات التكرير، أصبح قطاع الصناعة والطاقة في المرتبة الثانية سنة 2023 بنسبة 16,7 %. في المقابل، تراجعت نسبة حجم الدين المضمون لقطاع النقل من 13,3 % إلى 9,9 % بين سنتي 2021 و2023.

يوضح الرسم البياني التالي التوزيع القطاعي لحجم الدين الداخلي المضمون :

الرسم البياني رقم 9.3 : تقسيم حجم الدين الداخلي المضمون حسب القطاعات الاقتصادية

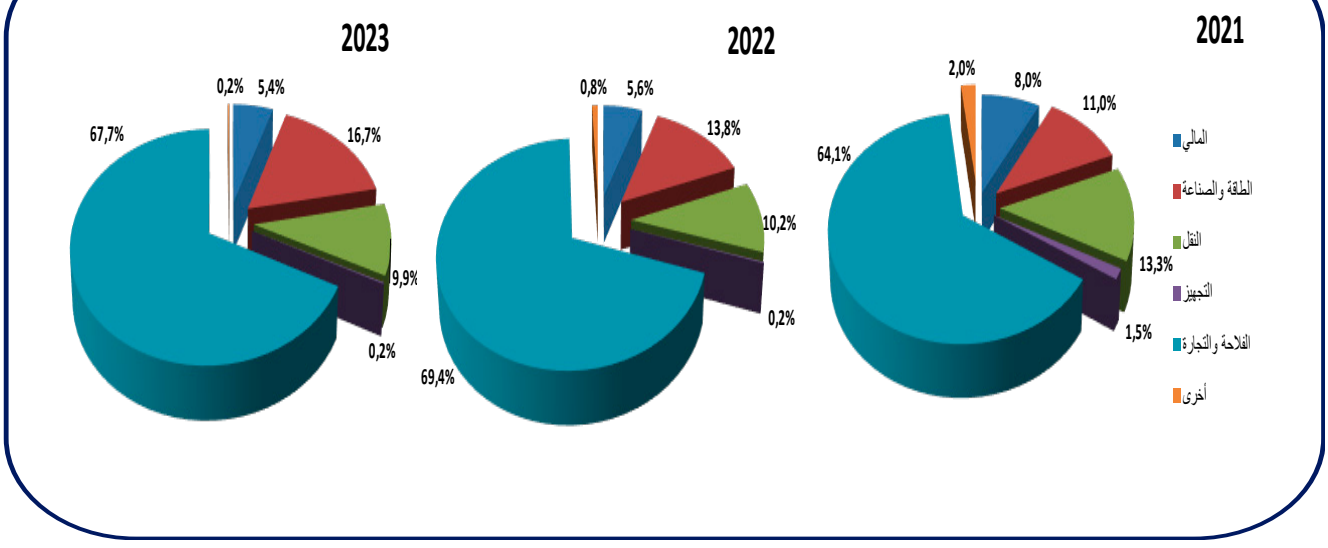

على مستوى تركيبة العملات، يمثل الدين الداخلي المضمون بالدينار التونسي النسبة الأكبر من الدين الداخلي ليبلغ موفى سنة 2023 نسبة 95,5 %. في المقابل، انخفض حجم الدين الداخلي المضمون بالعملات الأجنبية من 6,7 % إلى 4,5 % خلال الفترة 2021-2023.

الرسم البياني رقم 10.3 : تقسيم حجم الدين الداخلي المضمون حسب العملات

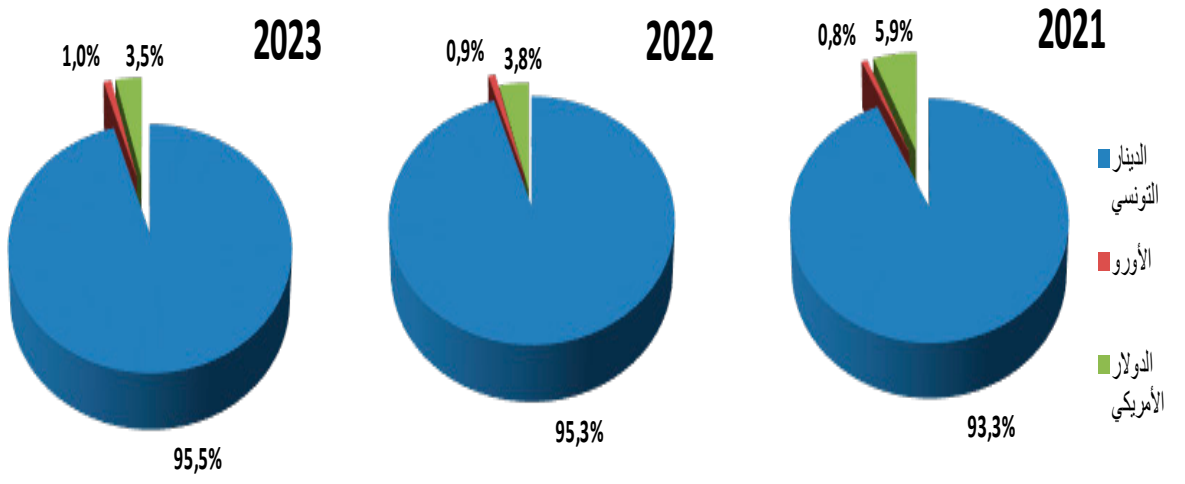

III. تفعيل ضمان الدولة :

القروض الخارجية المضمونة :

لم تسجل سابقا حالات إخلال في تسديد أقساط القروض الخارجية من قبل المؤسسات المنتفعة بضمان الدولة. إلاّ أنه وفي السنوات الأخيرة، ظهرت عدة صعوبات على مستوى قدرة هذه المؤسسات على تسديد أقساط قروضها الخارجية في الآجال.

تحرص مصالح وزارة المالية على دعوة المنشآت والمؤسسات العمومية المذكورة على احترام آجال التسديد لتفادي أي تقصير من شأنه أن يؤثر سلبا على علاقة الدولة التونسية ومؤسساتها العمومية بمقرضيها الأجانب.

وفعليا، تدخلت الدولة في عديد المناسبات لمساندة هذه المؤسسات على تسديد هذه الأقساط في الآجال، وذلك إما بمنحها قروض خزينة أو تسبقات من الخزينة :

- الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية : تحصلت الشركة خلال السداسي الأول من سنة 2021 على قرض خزينة بمبلغ 10,3 مليون دينار لتسديد قسط قرض مضمون مبرم لدى البنوك المحلية. كما انتفعت الشركة من قرض خزينة ثاني بمبلغ 17,5 مليون دينار خلال السداسي الثاني من سنة 2022 لخلاص أقساط قروض مضمونة داخلية وخارجية.

- شركة الخطوط التونسية: تحصلت الشركة على قروض خزينة بمبلغ جملي قدره 41,2 مليون دينار خلال سنة 2021 وذلك لتسديد أقساط قروض خارجية مضمونة. هذا وقد تم تمكين الشركة خلال السداسي الأول من سنة 2023 من قرض خزينة بمبلغ 12,8 مليون دينار لنفس الغرض.

- بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة: قصد تسديد أقساط القرض الخارجي المضمون، تحصل البنك على قرضي خزينة بمبلغ جملي قدره 22,7 مليون دينار خلال سنة 2022، ثم قرضي خزينة بمبلغ 22 مليون دينار خلال سنة 2023. ومواصلة في نفس العملية، تم إسناد قرض خزينة لفائدة البنك بمبلغ 4,5 مليون دينار خلال السداسي الأول من سنة 2024.

القروض الداخلية المضمونة :

لا يتم تفعيل ضمان الدولة بصفة آلية بالنسبة للقروض الداخلية المضمونة. وبالتالي لا يتم الالتجاء لتفعيل الضمان إلاّ في إطار قوانين المالية (تطبيق الفصل 24 من قانون المالية لسنة 1999) أو تطبيقا لقرارات جلسات عمل وزارية (على غرار قروض الديوان الوطني للزيت).

وتتوزع مبالغ تفعيل ضمان الدولة خلال الفترة 2021 - جوان 2024 كما يلي :

الوحدة : مليون دينار

السنة	2021	2022	2023	جوان 2024
مبلغ تفعيل ضمان الدولة	6.6	6.3	0	0

لم يتم بعد تفعيل ضمان الدولة خلال سنة 2023 والسداسية الأولى لسنة 2024.

وقصد تفادي تفعيل ضمان الدولة الخارجي أو الداخلي، يقترح إيجاد الحلول والإصلاحات الكفيلة لإعادة التوازنات المالية للشركات العمومية وذلك من خلال :

- إعادة هيكلة المؤسسات العمومية التي تواجه صعوبات مالية وذلك مثلا من خلال الترفيع في رأس المال واستخلاص مستحقات (منح ومقابل الخدمات المسداة) هذه المؤسسات تجاه الدولة.
- إقرار الترفيع التدريجي والمتواصل لتعريفات إسداء الخدمات لبعض المؤسسات العمومية كالشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وشركة تونس الطرقات السيارة وشركات النقل العمومي.
- تحسين الحوكمة في تسيير هذه المؤسسات.

الملاحق

الملحق 1 : توزيع حجم الدين العمومي الخارجي

توزيع حجم الدين العمومي الخارجي حسب العملات

(مليون دينار)	2019	2020	2021	2022	2023
الاورو	30956.9	33406.2	35031.7	37090.3	36820.5
الدولار	13802.5	12284.0	9921.8	12640.0	14791.0
اليان الياباني	5977.1	5912.4	5703.3	4747.2	4453.1
وحدة حقوق السحب الخاصة	5364.1	7138.0	9495.5	9176.8	7681.1
الدينار العربي الحسابي	54.7	42.7	33.6	21.9	16.1
الدينار الكويتي	1719.7	1756.3	2041.2	2296.7	2425.8
الريال السعودي	628.1	662.5	654.4	631.5	631.2
الدرهم الإماراتي	52.4	45.6	46.1	46.2	43.0
الفرنك السويسري	7.4	6.1	4.6	3.0	1.3
الدولار الكندي	30.3	23.0	18.4	12.2	7.9
اليوان الصيني	2.8	2.9	3.2	3.1	3.0
الوون الكوري الجنوبي	10.1	6.8	3.3	0.0	0.0
الدين العمومي الخارجي	**58606.3**	**61286.5**	**62957.0**	**66669.0**	**66874.2**

توزيع حجم الدين العمومي الخارجي حسب المقرضين

(مليون دينار)	2019	2020	2021	2022	2023
القروض متعددة الاطراف	28578,0	32451,2	36192,7	40087,8	40810,3
صندوق النقد الدولي	4919,7	6512,0	8667,6	8448,6	7198,0
منها مخصصات حقوق السحب			2103,0	2139,8	2151,8
صندوق النقد العربي	377,1	558,1	763,0	666,8	426,4
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	9456,9	10884,2	11310,8	12356,0	12877,4
المؤسسة الدولية للتنمية	5,5	2,8	1,3	0,3	0,0
البنك الافريقي للتنمية	7689,1	8104,8	7852,7	7539,4	7455,7
الاتحاد الاوروبي	2514,0	2635,5	3580,5	4594,4	4759,4
بنك الاستثمار الاوروبي	1617,3	1763,0	1733,9	1805,2	1871,0
البنك الأوروبي للانشاء والتنمية	0,0	0,0	5,2	5,1	6,5
ص العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	1604,0	1594,7	1848,6	2035,7	2092,7
البنك الاسلامي للتنمية	242,7	242,7	283,1	345,1	389,2
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	102,2	113,3	114,3	113,1	115,1
البنك الافريقي للتصدير والاستيراد				2155,0	3601,9
منظمة الدول المصدرة للنفط	37,7	29,4	21,1	13,4	7,6
الدول الإسكندنافية	11,7	11,5	10,6	9,8	9,4
قروض التعاون الثنائي	9229,1	9980,0	11255,8	12417,8	14112,6
المانيا	1111,5	1750,7	2159,2	2713,2	2972,8
فرنسا	2592,7	2721,2	2804,4	2661,4	2570,3
العربية السعودية	2030,5	2002,4	1805,1	1555,0	2473,6
الجزائر	619,8	554,7	1389,5	2028,7	1949,9
اليابان	1010,7	912,3	895,2	851,6	1302,5
ايطاليا	845,2	845,2	1144,7	1200,9	1280,9
تركيا	0,0	0,0	58,7	359,7	445,8
الكويت	236,5	259,1	297,3	352,2	403,2
ليبيا	280,5	241,2	230,2	215,5	184,2
الامارات	74,9	67,1	69,1	70,9	67,6
النمسا	65,0	68,2	67,4	67,9	78,2
اسبانيا	65,8	58,6	53,2	51,9	50,3
بلجيكيا	63,5	63,5	55,4	51,8	47,8
قطر	33,2	29,4	29,0	28,4	25,6
الولايات المتحدة الامريكية	25,1	19,8	17,6	14,8	10,7
كندا	30,3	23,0	18,4	12,2	7,9
الصين	2,8	2,9	3,2	3,1	3,0
سويسرا	7,4	6,1	4,6	3,0	1,3
كوريا الجنوبية	10,1	6,8	3,3	0,0	0,0
قروض الشراء	123,3	115,3	150,2	175,6	236,9
الاسواق المالية العالمية	20799,2	18855,3	15508,5	14163,3	11951,3
الدولار	8133,6	7101,7	4027,7	3540,3	3531,3
الاورو	7699,1	6753,5	6672,8	6727,5	5269,4
اليان الياباني	4966,4	5000,0	4808,1	3895,6	3150,6
الدين العمومي الخارجي	**58606,3**	**61286,5**	**62957,0**	**66669,0**	**66874,2**

الملحق 2 : تطور حجم الدين المضمون

تطور حجم الدين الخارجي المضمون حسب الممولين

الوحدة : مليون دينار

الممول	2021		2022		2023	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
فرنسا	834.5	% 19.1	788.0	%19.2	834.6	% 6.7
ألمانيا	475.3	% 10.9	538.3	%13.1	584.4	% 4.7
اليابان	1 308.6	% 30.0	1 212.5	%29.5	1 099.9	% 8.8
إسبانيا	980.2	% 22.5	937.5	%22.8	918.6	% 7.3
المملكة المتحدة	589.1	% 13.5	486.4	%11.8	383.3	% 3.1
دول أخرى	172.2	% 3.9	142.8	%3.5	126.0	% 1.0
التعاون الثنائي	4 360.0	% 35.7	4 105.5	% 34.9	3 946.8	% 31.5
البنك الأوروربي للاستثمار	3 236.5	% 41.2	2 938.2	% 38.3	3 007.7	% 24.0
البنك الإفريقي للتنمية	760.4	% 9.7	712.3	% 9.3	671.7	% 5.4
البنك الدولي	373.8	% 4.8	353.8	% 4.6	366.7	% 2.9
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	1 034.4	% 13.2	975.5	% 12.7	855.7	% 6.8
البنك الإسلامي للتنمية	1 821.3	% 23.2	1 609.5	% 21.0	1 519.9	% 12.1
المؤسسة الدولية الاسلامية لتمويل التجارة	363.9	% 4.6	207.7	% 2.7	751.7	% 6.0
مؤسسات أخرى	259.1	% 3.3	868.1	% 11.3	1 419.5	% 11.3
التعاون المتعدد الأطراف	7 849.4	% 64.3	7 665.1	% 65.1	8 593.0	% 68.5
المجموع	12 209.3	% 100	11 770.6	% 100	12 539.8	% 100
النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	% 9.3		% 8.1		% 7.9	

تطور حجم الدين الخارجي المضمون حسب العملات

الوحدة : مليون دينار

العملات	2021		2022		2023	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
الأورو	8 564.9	% 70.2	8 513.3	% 72.3	9 110.3	% 72.7
الدولار الأمريكي	1 390.0	% 11.4	1 154.5	% 9.8	1 515.6	% 12.1
الين الياباني	1 308.6	% 10.7	1 212.5	% 10.3	1 099.9	% 8.8
الدينار الكويتي	942.8	% 7.7	890.3	% 7.6	814.0	% 6.5
عملات أخرى	3.0	% 0.0	0.0	% 0.0		
المجموع	12 209.3	% 100	11 770.6	% 100	12 539.8	% 100
النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	% 9.3		% 8.1		% 7.9	

تطور حجم الدين الخارجي المضمون حسب القطاعات الاقتصادية

الوحدة : مليون دينار

القطاع الاقتصادي	2021		2022		2023	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
المالي	1 402.5	% 11.5	1 207.8	% 10.3	1 027.0	% 8.2
الطاقة والصناعة	6 971.6	% 57.1	6 725.0	% 57.1	7 041.4	% 56.2
الماء والتطهير	1 247.9	% 10.2	1 275.2	% 10.8	1 464.3	% 11.7
النقل	1 042.3	% 8.5	946.0	% 8.0	880.3	% 7.0
التجهيز	1 482.1	% 12.1	1 386.7	% 11.8	1 325.7	% 10.6
الاتصالات	55.3	% 0.5	29.8	% 0.3	12.8	% 0.1
الفلاحة	-	-	193.8	% 1.6	783.6	% 6.2
أخرى	7.6	% 0.1	6.3	% 0.1	4.7	0.0%
المجموع	12 209.3	% 100	11 770.6	% 100	12 539.8	% 100
النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	% 9.3		% 8.1		% 7.9	

تطور حجم الدين الداخلي المضمون حسب الممولين

الوحدة : مليون دينار

الممول	2021		2022		2023	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
بنوك عمومية	4 926.9	% 75.4	7 158.9	% 83.3	7 162.4	% 81.0
البنك المركزي التونسي	331.7	% 5.1	331.7	% 3.9	331.7	% 3.8
بنوك خاصة	1 274.1	% 19.5	1 101.8	% 12.8	1 349.4	% 15.3
المجموع	6 532.7	% 100	8 592.5	% 100	8 843.5	% 100
النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	% 5.0		% 5.9		% 5.6	

تطور حجم الدين الداخلي المضمون حسب العملات

الوحدة : مليون دينار

العملات	2021		2022		2023	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
الدينار التونسي	6 096.1	% 93.3	8 186.5	% 95.3	8 441.3	% 95.5
الأورو	52.1	% 0.8	79.4	% 0.9	92.1	% 1.0
الدولار الأمريكي	384.6	% 5.9	326.6	% 3.8	310.2	% 3.5
المجموع	6 532.7	% 100	8 592.5	% 100	8 843.5	% 100
النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	% 5.0		% 5.9		% 5.6	

تطور حجم الدين الداخلي المضمون حسب القطاعات الاقتصادية

الوحدة : مليون دينار

القطاع الاقتصادي	2021		2022		2023	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
المالي	523.8	% 8.0	481.8	% 5.6	477.2	% 5.4
الطاقة والصناعة	719.6	% 11.0	1 182.4	% 13.8	1 474.1	% 16.7
النقل	871.1	% 13.3	880.4	% 10.2	875.4	% 9.9
التجهيز	97.1	% 1.5	15.1	% 0.2	14.8	% 0.2
الفلاحة والتجارة	4 187.9	% 64.1	5 961.8	% 69.4	5 982.8	% 67.7
أخرى	133.2	% 2.0	71.0	% 0.8	19.2	% 0.2
المجموع	6 532.7	% 100	8 592.5	% 100	8 843.5	% 100
النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	% 5.0		% 5.9		% 5.6	

الملحق 3 : ملخص الجزء الخاص بالدين المضمون

تضمن الدولة التمويلات المسندة لفائدة المنشآت العمومية والمؤسسات العمومية غير الإدارية بعنوان تمويل مشاريع تنموية تندرج في إطار استراتيجيات الدولة المرسمة بمخططات التنمية. ويمكّن هذا الضمان من الحصول على تمويلات بشروط مالية تفاضلية.

بداية من سنة 2020، وقصد الحد من تأثير تداعيات جائحة Covid-19 على نشاط المؤسسات العمومية وإيراداتها، وبهدف مساندة هذه المؤسسات في إنجاز مشاريعها التنموية، تم الترفيع في المبلغ الأقصى لمنح ضمان الدولة بمقتضى قانون المالية إلى حدود 7000 مليون دينار، ثم 8000 مليون دينار بداية من سنة 2023. ويوضح الجدول الموالي تطور ضمان الدولة الممنوح فعليا :

الوحدة : مليون دينار

السنة	2019	2020	2021	2022	2023	جوان 2024
المبلغ المرخص بقانون المالية	4790	7000	7000	7000	8000	8000
منح ضمان الدولة	**4589.0**	**4603.4**	**2487.6**	**2558.8**	**5155.0**	**1840.7**
قروض خارجية	2198.7	1730.6	2232.9	568.7	2099.3	1165.0
قروض داخلية	2390.3	2872.8	254.7	1990.1	3055.7	675.8

وبخصوص حجم الدين المضمون فقد سجل خلال السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا نظرا لتدخل الدولة لمساندة المنشآت العمومية والمؤسسات العمومية للحصول على قروض بضمان الدولة لإنجاز مشاريعها الاستثمارية وتحسين وضعياتها المالية من ناحية، ولتراجع قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية من ناحية أخرى. ويلخص الجدول الموالي تطور حجم الدين المضمون مع تقديرات السداسية الأولى لسنة 2024.

الوحدة : مليون دينار

حجم الدين المضمون	2019	2020	2021	2022	2023	تقديرات جوان 2024
الخارجي	12714.5	13213.5	12209.3	11770.6	12539.8	12515.9
% من الدين الجملي المضمون	**% 76.1**	**% 76.8**	**% 65.1**	**% 57.8**	**% 58.6**	**% 56.8**
الداخلي	3987.5	3994.6	6532.7	8592.5	8843.5	9300.0
% من الدين الجملي المضمون	**% 23.9**	**% 23.2**	**% 34.9**	**% 42.2**	**% 41.4**	**% 43.2**
المجموع	**16702.0**	**17208.1**	**18742.0**	**20363.1**	**21383.3**	**21515.9**
النسبة من إجمالي الناتج المحلي	**% 13.6**	**% 14.4**	**% 14.3**	**% 14.1**	**% 13.5**	**% 13.4**

وفيما يخص تفعيل ضمان الدولة، فقد اقتصر على القروض الداخلية فقط :

- بالنسبة للقروض الخارجية : لم تسجل حالات إخلال أو تأخير في التسديد من قبل المؤسسات المنتفعة بضمان الدولة، إلاّ أنه وفي السنوات الأخيرة، ظهرت عدة صعوبات على مستوى قدرة بعض المؤسسات على تسديد أقساط قروضها الخارجية في الآجال. وقد تدخلت الدولة في عديد المناسبات لمساندة هذه المؤسسات على تسديد هذه الأقساط، وذلك إما بمنحها قروض خزينة أو تسبقات من الخزينة.

- بالنسبة للقروض الداخلية : لا يتم الالتجاء لتفعيل الضمان إلاّ في إطار قوانين مالية (تطبيق الفصل 24 من قانون المالية لسنة 1999) أو تطبيقا لقرارات جلسات عمل وزارية.

وتتوزع مبالغ تفعيل ضمان الدولة خلال الفترة 2021 - جوان 2024 كما يلي :

الوحدة : مليون دينار

السنة	2021	2022	2023	جوان 2024
مبلغ تفعيل ضمان الدولة	6,6	6,3	0	-

هذا ولم يتم تفعيل ضمان الدولة خلال كامل سنة 2023 والسداسية الأولى لسنة 2024.

وقصد تفادي تفعيل ضمان الدولة الخارجي أو الداخلي، يقترح إيجاد الحلول والإصلاحات الكفيلة لإعادة التوازنات المالية للشركات العمومية وذلك من خلال :

— إعادة هيكلة المؤسسات العمومية التي تواجه صعوبات مالية وذلك مثلا من خلال الترفيع في رأس المال واستخلاص مستحقات (منح ومقابل الخدمات المسداة) هذه المؤسسات تجاه الدولة.

— إقرار الترفيع التدريجي والمتواصل لتعريفات إسداء الخدمات لبعض المؤسسات العمومية كالشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وشركة تونس الطرقات السيارة وشركات النقل العمومي.

— تحسين الحوكمة في تسيير هذه المؤسسات.

المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية
Imprimerie Officielle de la République Tunisienne
since 1860 منذ